إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد

دراسة نحويَّة وتصريفيَّة

إعداد دكتورة/

رضا عبد الرحيم علي أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

جامعة الأزهر، فرع بني سويف.

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

فمما لا شك فيه أنَّ في تسمية الأسماء والأفعال حروفا، وقولهم:(هاء التأنيث) وهم يقصدون تاء التأنيث، وأنَّ الألفين معا في (حمراء) للتأنيث، وأنَّ (التاء) التي في (أخت، وبنت) للتأنيث، وتصغير (الحبارى) على (حبرور)، وإطلاقهم على (هؤلاء، وهؤلا) لفظ الممدود، والمقصور، واستعمال مصطلح الجر على معنى الكسر...، وغير ذلك أصبح أمرا مهما يستوجب البحث، ويسترعي النظر، وغدا الدافع الأقوى، والداعي الأهم للكشف عن هذه الألفاظ، وتلك الأساليب والعبارات والنصوص التي جاءت بغير اللفظ المعتاد.

وكان لا بد من القيام بحصر ما أمكن حصره مما ورد في كلامهم، وبيان أنَّ هذه النصوص لم يكن لها وجه من العربية إلا ما انتهى إليه بحث الإمام ابن جني من أنَّه من باب: (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)؛ وذلك على جهة التسامح والتجوز، لا أنَّه مذهب أحد النَّحويين، أو قول بعضهم، أو اختيار جماعة منهم، أو انتهت إليه دراسة مجتهد...

ولما لم أجد ـ فيما أعلم ـ من قام بتناول هذا الموضوع، وحصر هذه المسائل أخذت على عاتقي لم شتاتها، وجمع متفرقها، وترتيب موضوعاتها، وتبويب أفكارها، وتوضيح مضمونها، وذكر شواهدها، وتحديد عنوانها، ووصفها وصفا دقيقا حسب منهج علمي، ووضع خطة تعين على الاستفادة مما خلفه شيوخنا وعلماؤنا رحمهم الله تعالى في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، موضحة أنَّ المستعمل لهذا الباب هم العرب أنفسهم، وقد

تابعهم فيه العلماء، وكاشفة النِّقاب عن المقصود الحقيقي من وراء نص العلماء، وتوضيح المراد من كلامهم، وأنَّ حكم هذا الباب، والقول به سائغ مقبول جائز مأنوس به، منتهية إلى النَّتائج التي ساقني إليها البحث الدقيق، والتي منها: التَّنبيه على أصالة هذه الفكرة؛ ولا أدلَّ على ذلك من تبنِّي الشيخ ابن جنِّي لها، وتصدِّيه للدفاع عنها، والتنبيه عليها؛ وذلك بأنْ أفسح لها المجال، وعقد لها الباب، وذكر لها الشواهد في الخصائص، وأنَّ إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد وقع لكثير من العلماء، على رأسهم: سيبويه رحمه الله تعالى ، وأنَّ السبب الداعي إلى ذلك في الأعم الأغلب كان راجعا إلى: (وضوح المراد)، (أغراضهم مفهومة)، (تقريب الْمسَافَة على المتعلمين)، (التقريب على المبتدئ)، (العلم بمرادهم)، أنه قد (عُرِفَ غرضه، والمَعْنى المَعْنِيّ به).

وأن على الباحثين والدارسين التنبه لأهمية هذا الباب الذي وضعة الإمام ابن جني؛ وذلك بالوقوف على مسائله؛ لئلا يترتب على ذلك بناء أحكام لا أساس لها، أو فرض نتيجة من النتائج على غير وجهها الصحيح لا قدر الله تعالى، والأهم من هذا كله ضرورة إحسان الظن بعلمائنا وشيوخنا، والبعد عن المسارعة في رميهم بالخطأ؛ تقديرا لجهودهم، ودفاعا عن فكرهم، واعترافا بما بذلوه من جهود مضنية استولت على أوقاتهم وأعمارهم، مقدمين في سبيل ذلك الغالي والنفيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونتوب إليه، ونستهديه، ونؤمن به، ونتوكل عليه، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه، وصفوة رسله، وخيرة خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن تمسك بسنته، وسار على هديه، ونهجه، ودربه إلى يوم الدين، أما بعد:

فيقيني أنَّ شيخ العربية لزمنه الإمام ابن جني لم يعقد هذا الباب، والذي عنوانه: (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد) في (الخصائص)([1]) اعتباطا، أو ضربا من استهلاك الوقت، وضياع الجهد، واستفراغ الطاقة، وشغل القارئ، وتشتيت طالب العربية بما ليس نافعا لا سمح الله تعالى... ، بل كان ذلك لحاجة الباحثين والدارسين الماسة إلى هذا الملمح اللطيف، والمأخذ الدقيق، والنظرة الثاقبة، وإلا فما وجه تسمية المبني مقصورا، أو ممدودا، وقولهم: (ياء النسب)، وهما ياءان، وإطلاق حروف الاستثناء على أدوات الاستثناء، ومنها ـ كما لا يخفى ـ الأسماء والأفعال، وقولهم: جواب الأمر بدلا من جواب الشرط، وقولهم في المنادى المفرد المضموم: إنَّه مرفوع، وتعبيرهم بالفتح عن النَّصب، وبالنَّصب عن الفتح، وبالجزم عن الوقف، وبالوقف عن الجزم، وإطلاق اسم المصدر على المصدر الميمي، وتسمية (كان وأخواتها) التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بالحروف... ؟

وحتى يقنع القارئ بما انتهى إليه رجاحة فكر ابن جني، وسداد هذه الملاحظة، وأصالة الفكرة أسوق من نصوصهم ما يجزم بصواب هذه

(١) ينظر: الخصائص: ٢/٤٦٨.

الظاهرة، ويقطع بصحتها، ويبرهن على قوتها ووقوعها، ويؤكد أنَّ هذا الموضوع جدير بالبحث قمين بالدراسة، فما خبر كعيان، تاركة التفصيل، وذكر المزيد في حينه.

ـ فعن تسمية (التاء) التي في (بنت) تاء تأنيث، قال ابن جني معقبا على قول سيبويه: «أمَّا (بنتٌ)، فإنك تقول: (بنويٌّ) من قبل أنَّ هذه (التاء) التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء» (١): «على أنَّ سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ؛ لأنَّه أرسله غفلا» (٢).

ـ وعن تسمية الزجاجي لـ (كان وأخواتها) التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر حروفا، قال العلوي: «اعلم أنَّ ما ذكره الزجاجي في تسمية هذه الأفعال حروف اصطلاح غريب لا محالة؛ لأنَّ هذه الأمور التي ذكرها لا شبهة في فعليتها لأمرين:

أما أولا: فلأن ماهية الفعل حاصلة فيها، فإنها دالة على معان في أنفسها مقترنة بالزمان.

وأما ثانيا: فلأن خواص الأفعال موجودة فيها أيضا، من: التصرف، واتصال الضمير المرفوع بها، وغير ذلك من الخصائص، فلا وجه لإنكار فعليتها» (٣).

---

(١) الكتاب:٣/٢٦٢.

(٢) سر صناعة الإعراب:١/١٦٠.

(٣) المنهاج:١/ ٣٠٧.

ـ وعن اقتران (بعض)، و(كل) بـ (أل) التي للتعريف، قال الزجاجي: «إنَّما قلنا: بدل (البعض)، و (الكل) مجازا على استعمال الجماعة له؛ مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة: (بدل الشيء من الشيء وهو بعضه)» ([1]).

ـ وعن إطلاقهم على (هؤلاء)، و(هؤلا) ممدود، ومقصور، قال ابن يعيش: «أمّا قولهم في (هؤلاء)، و(هؤلا): ممدود، ومقصور، فتسمّحٌ في العبارة» ([2]).

ـ وعن إطلاق اسم المصدر على المصدر الميمي، كقول ابن الناظم: «إنْ كان أوله ميما مزيدة لغير مفاعلة، كـ(المضرب)، و(المحمدة)، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي، كـ(الوضوء) و(الغسل) فهو اسم المصدر، وإلا فهو المصدر» ([3]).

قال أبو حيان: «ذكر ابن المصنف في شرحه أرجوزة أبيه أنَّ اسم المصدر هو ما أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة، كـ(المضرب)، و(المحمدة)، أو كان لغير ثلاثي بوزن ما للثلاثي، كـ(الغسل)، و(الوضوء)، وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر» ([4]).

وقال المرادي: «إن كان أوله ميما مزيدة لغير مفاعلة، كـ(المضرب)، و(المحمدة)، أو كان لغير ثلاثي بوزن ما لثلاثي، كـ(الغسل)، و(الوضوء)

---

(١) الجمل في النحو:/١، ٢.

(٢) شرح المفصل:٤/٣٣.

(٣) شرح ابن الناظم: /٢٩٦.

(٤) التذييل:١١/١٠٤.

فهو اسم للمصدر، وإلا فهو المصدر» (١).

ـ وعن إطلاقهم على أَنَّ الْمَاضِي هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، قال أبو حيان موضحا حقيقة الأمر: «مَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ الْمُعْرِبِينَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْمَاضِي هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّسَامُحِ لَا الْحَقِيقَةِ» (٢) ...

فلم يكن لهذا النصوص القاطعة وغيرها وجه من العربية إلا ما انتهى إليه بحث ابن جني من أنَّه من باب: (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)، أعانه عليه طول باعه، وخبرته، وحسن فهمه، وكثرة مراسه، ودقة استيعابه، واستمرار عكوفه، وقوة تمكنه.

وقد جاء كل ذلك على جهة التسامح والتجوز، لا أنَّه مذهب أحد النَّحويين، أو قول بعضهم، أو اختيار جماعة منهم، أو انتهت إليه دراسة مجتهد، أو ما شاكل ذلك؛ معللين هذا الأمر بأنَّه أمر قد عُرِفَ غرضه، والمَعْنى المَعْنِيّ به، قال ابن جنّي: «لكنَّه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية. ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنَّهم يفعلون هذا؛ لأنَّ أغراضهم مفهومة» (٣)، وقال أيضًا: «سامحوا أنفسهم في العبارة عنه» (٤).

ولما لم أجد ـ فيما أعلم ـ من قام بتناول هذا الموضوع، وحصر هذه المسائل أخذت على عاتقي لم شتاتها، وجمع متفرقها، وترتيب

(١) توضيح المقاصد: ٨٤٦/٢.
(٢) البحر المحيط:٤٥٩/٣.
(٣) المنصف:١٩٨/١.
(٤) الخصائص:٤٦٨/٢.

موضوعاتها، وتبويب أفكارها، وتوضيح مضمونها، وذكر شواهدها، وتحديد عنوانها، ووصفها وصفا دقيقا حسب منهج علمي، ووضع خطة تعين على الاستفادة مما خلفه شيوخنا وعلماؤنا رحمهم الله تعالى، وفي الوقت نفسه تفتح للباحثين نافذة جديدة من نوافذ البحث والدراسة على تراث القوم الثَّري الغنيِّ الغزير الذي وصل إلينا ـ بلا عناء منا ولا نصب ـ سهلا رقراقا عذبا سلسالا سائغا؛ فحياة العلم مدارسته.

• **وأما القيمة العلمية لهذا الموضوع فيمكن رصدها في أمور، منها**:

ـ بيان الداعي إلى القول بأنَّه من باب: (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)، وأنَّ من يتابع نصوص النحويين في هذا الباب يرى أنَّ كلامهم لم يخرج عن كون هذا التسامح، والتجوز، والتساهل سببه في الأعم الأغلب راجع إلى عدة أمور منها: (وضوح المراد) (١)، (أغراضهم مفهومة) (٢)، (تقريب الْمسَافَة على المتعلمين) (٣)، (التقريب على المبتدئ) (٤)، (العلم بمرادهم) (٥)، أنه قد (عُرِفَ غرضه، والمَعْنى المَعْنِيّ به) (٦).

وكان هذا ـ في تقديري ـ أولى من الحمل على الظاهر؛ ثقة فيهم، وإحسانا للظن بهم، وبعدا عن المسارعة في رميهم بالخطأ؛ تقديرا

(١) روح البيان: ١٠/ ١٧٦.
(٢) المنصف: ١/١٩٨.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: /٨٥٧.
(٤) توضيح المقاصد: ١/٣١٤.
(٥) المقاصد الشافية: ٢/١٦٠.
(٦) الخصائص: ٢/٤٧١.

لجهودهم، ودفاعا عن فكرهم، واعترافا بما بذلوه من جهود مضنية استولت على أوقاتهم وأعمارهم، مقدمين في سبيل ذلك الغالي والنفيس، وتنبيها للمبتدئ على هذه القضايا وتلك المسائل؛ لئلا يُرَتِّب على ذلك حكما من الأحكام، أو نتيجة من النتائج على غير وجهها الصحيح لا قدر الله تعالى.

ـ حصر المسائل النَّحوية والتصريفيَّة، وكذا المسائل العامة التي لها علاقة بهذا الباب، وهو (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)، وجمعها، ودراستها دراسة علمية دقيقة.

ـ بيان المقصود الحقيقي من وراء نص العلماء، وتوضيح المراد من كلامهم وإن كان المعنى المراد مفادا من الموضعين جميعًا.

ـ بيان أنَّ المستعمِل لهذا الباب هم العرب أنفسهم، وقد تابعهم فيه العلماء، قال ابن جنِّي: «باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد: اعلم أنَّ هذا موضع قد استعملته العرب واتبعتها فيه العلماء؛ والسبب في هذا الاتساع أنَّ المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعًا، فلمَّا آذنَّا به، وأدَّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ، ... فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنَّه سأل أعرابيًّا عن تحقير (الحُبارى)، فقال: (حبرور) ... أما اتباع العلماء العرب في هذا النَّحو، فكقول سيبويه: ومن العرب من يقول: (لَبّ)، فيجرّه كجرّ (أَمْسِ، وغاقِ)([1])، ألا ترى أنَّه ليس في واحد من الثلاثة جر؛ إذ الجر إعراب لا بناء، وهذا الكلم كلها مبنية لا معربة، فاستعمل لفظ الجر على معنى الكسر، كما يقولون في المنادى المفرد المضموم: إنَّه (مرفوع)، وكما

(١) ينظر: الكتاب: ١/٣٥١.

يعبرون بالفتح عن النصب، وبالنصب عن الفتح، وبالجزم عن الوقف، وبالوقف عن الجزم، كل ذلك؛ لأنَّه أمر قد عُرِفَ غرضه، والمعنى المعني به» (١).

ـ توضيح حكم هذا الباب، وأنَّ القول به سائغ مقبول جائز مأنوس به، ذكره ابن يعيش (٢)، والشيخ خالد الأزهري (٣)، والدنوشري (٤)، قال ابن جنِّي: «إذا جاز أن يكون في أصول هذه اللغة المقررة اختلاف اللفظين والمعنى واحد، كان جميع ما نحن فيه جائزًا سائغًا، ومأنوسًا به متقبلًا» (٥).

وقد كان أبو علي ـ رحمه الله ـ كما ذكر ذلك ابن جني: «إذا عبر عن معنى بلفظ ما، فلم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه، يقول: هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه، فإن رآه في قميص كحلي لم يعرفه» (٦).

ـ إبراز صدى هذا الباب: (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)، وأثره في مصنفات من جاء بعد الشيخ ابن جني رحمه الله تعالى.

وأما المنهج الذي التزمته، وسرت عليه فهو: المنهج الوصفي القائم على جمع المادة العلمية، وحصرها واستقراء جميع ما يخصها من بطون

---

(١) الخصائص:٢/٤٦٨ ـ ٤٧١.

(٢) ينظر: شرح المفصل:٤/٣٣.

(٣) ينظر: موصل الطلاب:/١٣٧.

(٤) ينظر: حاشية الشيخ يس على التصريح:١/٦٠.

(٥) الخصائص:٢/٤٧١.

(٦) الخصائص:٢/٤٧٠.

المصادر والمراجع، ثم القيام بتصنيفها وترتيبها، والعمل على تحليلها ودراستها؛ وذلك بالتعليق عليها، وتفسير ما علق بها من ظواهر، وسمات، وخصائص، فضلا عن محاولة الاستفادة من المناهج الأخرى وصولا إلى النتائج التي يقودني إليها الالتزام بهذا المنهج وغيره من المناهج.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، فيها كشف للمنهج، وبيان للخطة، وذكر للأسباب، وتوضيح للقيمة العلمية، وثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: (**دراسة المسائل النحويَّة**)، **وهي**:
  - إطلاق الكلمة على الكلام.
  - تسمية المبني مقصورًا، أو ممدودًا.
  - دلالة (قد) على التحقيق عند دخولها على المضارع.
  - عد السكون من الإعراب اللفظي.
  - الأصل في (الأسماء الستة) هو الإعراب بالحروف.
  - إطلاق لفظ الجمود على الضمائر.
  - حَذْفُ صلة الحرف وبقاء المعمول.
  - ذكر (أل) الزائدة التي للمح الصفة، وحذفها.
  - وقوع الفعل خبرا.
  - تسمية الظرف، والجار والمجرور خبرا.
  - تسمية (كان وأخواتها) التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر حروفا.
  - امتناع تقديم خبر (ما دام) عليها.
  - حكم ما تصرف من الأفعال الناقصة إلى غير لفظ الماضي.
  - امتناع تقديم خبر (ليس).
  - التجوز في الضمير؛ بجعل ضمير النصب في (عسى) مكان

ضمير الرفع.

- حكم ما بعد القول الذي يجري مجرى الظن.
- حذف الفاعل.
- نيابة الظروف، والمصادر عن الفاعل.
- وقوع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين.
- المفعول المطلق مؤكد للمصدر، وليس العامل.
- المصدر المؤكد لا يزيد معناه على معنى عامله.
- المفعول فيه هو: ظرفا الزمان، والمكان.
- استعمال (قط) في المستقبل.
- إطلاق حروف الاستثناء على أدوات الاستثناء.
- الوقف على الاستثناء المتصل.
- مجيء الحال؛ لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول.
- جعل المعطوف على الحال حالاً.
- دلالة (رُبَّ) على التكثير.
- قولهم في (حتَّى) إنها ابتداء وخبر.
- إضافة الظرف إلى ضميرِ الظرفِ الآخر.
- وقوع المصدر موقع الصّفة.
- إطلاق اسم المصدر على المصدر الميمي.
- دلالة (الفاء) على التراخي.
- التجوز في العطف.
- بدل (الكل من الكل).
- البدل عين المبدل منه.
- حركة البناء الطارئ في النداء تشبه حركة الإعراب.

- النصب بـ (أنْ) مضمَرة بعد فاء السببّية من غير أن تُسبق بنفي أو طلب.
- جواب الشرط إن كان فعلا كان مجزوما مطلقا.
- دُخُول اللَّام على جَوَاب (إِن) الشّرطِيَّة المقرونة بِـ (لَا) النافية.
- التعبير عن (الفاء) الواقعة في مثل: (إِنْ جَاءَ زيدٌ فهو مُحْسِنٌ) بأنها جواب الشرط.
- ورود جواب الشرط ماضيا.
- قولهم: الجزم في جواب الأمر بدلا من الجزم في جواب الشرط.

- **المبحث الثاني**: (**دراسة المسائل التصريفيَّة**)، **وكان منها**:
  - قولهم: (هاء التأنيث) بدلا من (تاء التأنيث).
  - علامة التأنيث في نحو: (حمراء).
  - (التاء) اللاحقة لـ (أخت، وبنت).
  - جمع (أفعل، وأفعلة) على (أفاعل)، و(أفعال) على (أفاعيل).
  - جمع المصدر.
  - جمع (مسيل، ومعين).
  - تصغير (الحبارى).
  - النسب إلى الجمع.
  - أسباب الإمالة مجوزة، وليست موجبة.
  - استعمال الصَّرْفِ مكان التصريف.
  - الزيادة لغيرة فائدة لفظية، أو معنوية.
  - زيادة (الياء) متى كانت ثانية، وثالثة، ورابعة مطلقا.
  - اسم المفعول الذي في أوله ميم.
  - الإلحاق بـ (تدحرج).

- الفرق بين البدل والعوض.
- كل اسم على (فعلول) فهو مضموم الأول.
- ما يلزم المصدر الثلاثي المكسور (الفاء) الساكن (العين).
- أصل الرباعي المضعف.
- الإلحاق بـ (الهمزة).
- إطلاق الإدغام على الحرفين المتقاربين.

• **المبحث الثالث**: (**دراسة المسائل العامة**)، **وتناولت فيها**:

- تسمية النصف الأخير من البيت قافية.
- الرفع بـ (هل)، و(أين) الأسماء والأخبار.
- التَّجَوُّز فِي آخر الْجُمْلَة أسهل.
- الألفاظ التي يتهجى بها في قولهم: (ألف، با، تا، ثا).
- تسمية الأسماء والأفعال حروفًا.
- قلب أواخر الأسماء؛ لتكون أواخرها مخالفة لأواخر الأفعال.
- عمل المعاني الجرّ.
- إطلاق (الألف) على (الألف، والهمزة).

وأما الخاتمة ففيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج، وبعد: فالله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

- **المبحث الأول**: (**دراسة المسائل النحوية**):

▪إطلاق الكلمة على الكلام:

الكلمة هي: «لفظ وضع لمعنى مفرد» (١)، وقال السيوطي: «أحسن حُدُودهَا: قَول مُفْرد مُسْتَقل، أَو منوي مَعَه» (٢).

والكلام هو: «عبارةُ عن الجُملة المُفيدة فائدةً تامةً، كقولك: (زيدُ منطلقُ)، و(إن تأتني أكرِمْك)، و (قُمْ)، و(صَهْ)، وما كان نحو ذلك» (٣).

---

(١) الكافية:/١١.

(٢) الهمع:١/٢٣.

(٣) التبيين:/١١٣، ومن أدلة أبي البقاء على ذلك:

أحدها: أنه يطلق بإزائها، فيُقال: هذه الجُملة كلامٌ، والأصلُ في الإطلاقِ الحقيقةُ.

الثاني: أنَّ الكلامَ تؤكّدُ به الجُملة، كقولك: (تكلّمتُ كلامًا)، و(كلمتُهُ كلامًا)، والمصدَرُ المؤكَّدُ به نائبُ عن إعادةِ الجُملة.

الثالث: أنَّ قولَك: (كلمتُه) عبارة عن أنَّك أفهمتَهُ معنى بلفظٍ، والمعنى المُستفادُ بالإفهامِ تامٌ، فكانت العبارة عنه موضوعة له، لا منبئة عنه، والكلامُ هو معنى كلمتُهُ.

الرابع: أنَّ مصدَرَ (تكلَّمتُ): التَّكَلُّم، وهو مشدّد العَين في الفعلِ والمصدَرِ، والتَّشديدُ للتَّكثير، وأَدنى التَّكثير الجُملةُ المفيدةُ، وأمَّا (كلَّمتُ) فمشدَّدُ أيضًا، وهو دليلُ الكثرةِ، ومصدَرُهُ: (التَّكليم)، (التاء، والياء) فيه عوض عن التَّشديد.

الخامس: أنَّ الأحكامَ المُتَعَلّقة بالكلام لا تَتَحقّق إلاّ بالجملة المُفيدة، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿وإنْ أَحَدُ من المُشرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ﴾، ومعلومُ أنَّ الاستجارة لا تَحصُلُ إلاّ بعدَ سماعِ الكلامِ التامِّ المَعنى، والكلمةُ الواحدةُ لا يَحصُلُ بها ذلك.

السادس: أنَّ العربَ قد تَتَجَوَّزُ بالقول عن العجماوات، كقول الشاعر:

امْتَلَأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْنِيْ ... سَلا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأتَ بَطْنِي

==

وقد جاء في حديث النبي ﷺ إطلاق (الكلمة) على (الكلام)، والذي عليه الإمام العيني أنَّ ذلك عند النَّحويين على سبيل المجاز المهمل، وعند المتكلمين على سبيل المجاز المستعمل، أو أنَّه من باب: تسمية الشيء باسم جزئه على سبيل التوسع؛ وذلك إذ قال: «لإطلاق الكلمة على الكلام، وهو مجاز مهمل عند النحويين، مستعمل عند المتكلمين، وهو من باب: تسمية الشيء باسم جزئه على سبيل التوسع،فإنَّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ قال (١): أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ) (٢)، فأطلق الكلمة على الكلام توسعًا»(٣).

والأولى حمله على أنَّه من باب إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد، ولا داعي للقول بالمجاز المهمل أو المستعمل، أو تسمية الشيء باسم جزئه ما دام أنَّ العرب قد استعملته، ونطقت به وكلام ابن جنّي واضح غاية الوضوح؛ إذ قال: «باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد:

==

وهو كثيرُ في استعمالهم، ولا يُنسب الكلامُ إلى مثل ذلك، فلا يقالُ: (تكلَّم الحَوْضُ، ولا الحائطُ)، ولا سبَبَ لذلك إلاّ أن الكلامَ حقيقةٌ في الفَائِدةِ التَّامةِ، والقولُ لا يُشترطُ فيه ذلك.

ينظر: التبيين:/ ١١٤ ـ ١١٦.

(١) ينظر: صحيح مسلم، كتاب: الشعر، باب: اسْتِعْمَالِ الْمِسْكِ، وَأَنَّهُ أَطْيَبُ الطِّيبِ وَكَرَاهَةِ رَدِّ الرَّيْحَانِ وَالطِّيبِ.

(٢) من الطويل، لسيدنا لبيد بن ربيعة العامري ـ رضي الله عنه ـ وهو شاهد على إطلاق الكلمة على الكلام.

ينظر: الديوان:/٢٥٦، واللمع:/٧٠، وأسرار العربية:/١٦٢، واللباب:١/٣١١، والتذييل:١/١٥.

(٣) المقاصد النحوية:١/١٢٢.

اعلم أنَّ هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعتها فيه العلماء» (١)؛ وحمل كلام أسعد الخلق ﷺ على ما استعملته العرب أولى من حمله على غيره.

▪ تسمية المبني مقصوراً، أو ممدوداً:

لا يخفى أنَّ الاسم المقصور هو: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة لفظًا، نحو: (الهدى، والعصا، والمصطفى، وموسى)، أو تقديرًا، نحو: (فتى، وملتقى، وأرطى).

والمقصود بلزوم الألف: ثبوتها في أحوال الإعراب كلها لفظا، أو تقديرا، وخرج من الاسم: الفعل نحو: (سعى، ومضى، ويرضى)، والحرف، نحو: (لولا، وحتى، وإلى)، فلا يسمى شيء من ذلك في الاصطلاح مقصورا، وإن كان ممنوعا من المد وظهور الإعراب؛ لأنَّ وجه التسمية لا يوجبها، على أنَّ الألف في نحو:(يرضى) تذهب للجزم، فلا تلزم.

وخرج بـ (المعرب) الاسم المبني، نحو: (إذا، وهذا، ولدى)، فأما قولهم في (هؤلا): مقصور فتجوُّز في التعبير، وقصد للفرق بين لغتي الكلمة.

ومن الذين جاء في كلامهم تسمية المبني مقصورا: ابن الخشاب؛ إذ قال: «أمَّا (هؤلاء) فبني الاسم منه، وهو (أولاء)؛ لتضمنه معنى الإشارة، وحرك آخره بالكسر؛ للمعنى الذي كسرت له سين (أمس)، ولولا ذلك لكان ساكنا؛ بدليل أنَّك إذا قصرته، فقلت: (هؤلا) أسكنته، والألف لا تكون إلا ساكنة» (٢).

---

(١) الخصائص:٢/ ٤٦٨.

(٢) المرتجل:/١٠٤.

أما الاسم الممدود فهو: الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، نحو: (ابتداء)، و(انتهاء)، و(صحراء)، و(علماء).

فخرج عن الاسم: الفعل، والحرف، وخرج بالمعرب: المبني، نحو: (هؤلاء)، وأما قولهم في (هؤلاء): ممدود فتجوُّز في التَّعبير، وقصد للفرق بين لغتي الكلمة، أو على مقتضى اللغة، لا مقتضى الاصطلاح.

وممن نصَّ على التَّسامح في هذه المسألة: ابن يعيش؛ إذ قال: «المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكّنة؛ إذ الأفعال والحروف لا يُقال فيهما: مقصور، ولا ممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحوُ: (مَا)، و(ذَا)، فإنّه لا يُقال فيهما: مقصور؛ لعدم التمكّن، وشَبَهِ الحروف؛ فأمّا قولهم في (هؤلاء)، و(هؤلا): ممدود، ومقصور، فتسمّحٌ في العبارة، كأنّه لمّا تَقابل اللفظان فيهما، قالوا: (مقصور)، و(ممدود) مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر، من جهة وَصْفها، والوصف بها، وتصغيرها» ([1]).

وممن نصَّ على الممدود والمقصور في (هؤلاء): ابن جني؛ إذ قال: «الجمع: (هَؤُلَاءِ)، و(هؤلا) مَمْدُود، ومقصور، وَ(أُولَئِكَ)، و(أولاك) مَمْدُود، ومقصور، و(هَا) فِي جَمِيع هَذَا حرف مَعْنَاهُ: التَّنْبِيه» ([2]).

وقال ابن يعيش: «تقول في الجمع: (هؤُلاءِ)، وفيه ثلاثُ لغات: أشهرُها:(هؤلاءِ) بالمدّ، و(هاؤلَا) بالقصر، و(هَؤلاءِ) بحذفِ ألفِ (هَا) التي للتنبيه، كأنّه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة، فخفّفوه بحذفِ

(١) شرح المفصل: ٣٣/٤.

(٢) اللمع:/١٠٤.

ألفه»([1]).

وقال أبو البقاء: «قد ذكرنَا فِي أوّلِ الْكتاب أنَّ المقصورَ لَا يكونُ إِلَّا فِي المعرب، فإنْ سُمِّي شَيْء من المبنياتِ مَقْصُورا، أَو ممدودا فعلى التجوّز؛ لوُجُود مدِّ الصَّوْت فِيهِ، أَو قصره» ([2]).

▪ دلالة (قد) على التَّحقيق عند دخولها على المضارع:

من أوجه (قد): أنَّها تكون للتحقيق، فتدخل على الماضي، وكذا المضارع، نصَّ على ذلك ابن هشام بقوله: «أن تكون حرف تحقيق، فتدخل على الماضي، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ([3]) وعلى المضارع، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (٤)» ([5]).

والذي عليه الشيخ خالد الأزهري أنَّ في قول ابن هشام تسمحا وتجوزا؛ لأنَّ (قد) الَّتِي للتحقيق لَا تدخل على الْمُضَارع إِلَّا فِي قَول ضَعِيف، قال الشيخ خالد الأزهري: «فِي قَوْله أَيْضا تسمح؛ لِأَن (قد) الَّتِي للتحقيق لَا تدخل على الْمُضَارع إِلَّا فِي قَول ضَعِيف» ([6]).

والدليل على صحة كلام الشيخ خالد أنَّ ابن هشام نفسه رأى في كتابه: (المغني) أنَّ (قد) في الآية الكريمة إنَّما جاءت للتقليل، وقد نفى في

---

(١) شرح المفصل:٢/٣٦٧.

(٢) اللباب:٢/٤٣٥.

(٣) سورة الشمس، الآية:/٩.

(٤) سورة النور، من الآية:/٦٤.

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب:/٨٩.

(٦) موصل الطلاب:/١٣٧.

الوقت نفسه أن تكون للتحقيق كما زعم بعضهم، محتكما إلى المعنى؛ وذاك لأنَّ مَا هم عَلَيْهِ هُوَ أقل معلوماته سُبْحَانَهُ وتعالى، قال ابن هشام: « التقليل، وَهُوَ ضَرْبَان: تقليل وُقُوع الْفِعْل، (قد يصدق الكذوب)، و(قَد يجود الْبَخِيل)، وتقليل مُتَعَلّقه، نَحْو قَوْله تَعَالَى:﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ، أَي: مَا هم عَلَيْهِ هُوَ أقل معلوماته سُبْحَانَهُ، وَزعم بَعضهم أَنَّهَا فِي هَذِه الْأَمْثِلَة، وَنَحْوهَا للتحقيق»(١).

▪ عد السكون من الإعراب اللفظي:

عد كثير من العلماء الإعراب أربعة أنواع هي: الرّفْع، وَالنّصب، والجر، والجزم، كابن هشام؛ إذ قال: «الْإِعْرَاب جنس تَحْتَهُ أَرْبَعَة أَنْوَاع: الرّفْع، وَالنّصب، والجر، والجزم، وَهَذِه الأنواع الْأَرْبَعَة تَنْقَسِم إِلَى ثَلَاثَة أَقسَام: قسم يشْتَرك فِيهِ الْأَسْمَاء، وَالْأَفْعَال، وَهُوَ الرّفْع، وَالنّصب، تَقول: (زيد يقوم، و(إِنَّ زيدًا لن يقومَ)، وَقسم يخْتَص بِهِ الْأَسْمَاء هُوَ الْجَرّ، تَقول: (مَرَرْت بزيد)، وَقسم يخْتَص بِهِ الْأَفْعَال، وَهُوَ الْجَزْم، تَقول:(لم يقم)، ولهذه الْأَنْوَاع الأربعة عَلَامَات تدل عَلَيْهَا»(٢).

وكون الإعراب أربعة أنواع هو المفهوم ـ أيضا ـ من قول ابن مالك:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابًا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أُهَابَا

وَالاِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا(٣).

يقول ابن عقيل شارحا كلام ابن مالك السابق: «أنواع الإعراب أربعة:

---

(١) مغني اللبيب:/٢٣٠، ٢٣١.

(٢) شرح قطر الندى:/٤٥.

(٣) ألفية ابن مالك:/١٠.

الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع، والنصب فيشترك فيهما الأسماء، والأفعال، نحو: (زيد يقوم)، و(إنَّ زيدا لن يقوم)، وأما الجر فيختص بالأسماء، نحو: (بزيد)، وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو: (لم يضرب)، والرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون» ([1]).

وهذا كله عند أبي حيان محكوم عليه بالبطلان؛ لأنَّ الرفع، والنصب، والخفض أمر ثبوتي، والجزم عدمي، وما يكون عدميا لا يشترك في النوعيَّة مع الوجودي، فعلى ذلك أنواع الإعراب: رفع، ونصب، وخفض، وهو ما انتهى إليه الكسائيّ في بعض كتبه من أنَّ أواخر الكلم على ثلاثة أحرف: على الرفع، والنصب، والخفض، وهو قول أكثر الكوفيين، وتابعهم على ذلك المازني، قال أبوحيان: «ذكر المصنف أنَّ أنواع الإعراب أربعة، فالإعراب على هذا جنس، وهذه أنواعه، فالذي يدل به على الرفع حركة، وحرف عند من يرى ذلك، وكذلك الذي يدل به على النصب والجر، والذي يدل به على الجزم هو حذف الحركة، أو الحرف عند من يرى ذلك وعدمهما، فالجزم هو عدم تلك الحركة أو الحرف، وإذا تقرر هذا بطل أن تكون أنواع الإعراب أربعة؛ لأنَّ ثلاثة منها ثبوتيات، والواحد عدمي؛ لأنَّه عدم تلك الثبوتيات، وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودي، فإذا ليست أنواع الإعراب أربعة؛ ولذلك قال الكسائيّ في بعض كتبه: (أواخر الكلم على ثلاثة أحرف: على الرفع، والنصب، والخفض)، وكذلك قال أكثر الكوفيين، وتابعهم على ذلك المازني، روي عنه أنه قال:(الجزم

(١) شرح ابن عقيل: ١/٤٣.

ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب) (١)» (٢).

والذي عليه ابن هشام أنَّ مذهب المازني ليس بشيء؛ إذ قال: «أَقُول: أَنْوَاع الْإِعْرَاب أَرْبَعَة: رفع، وَنصب، وجر، وَجزم، وَعَن بَعضهم: أَن الْجَزْم لَيْسَ بإعراب، وَلَيْسَ بِشَيْء» (٣).

وكون السكون خاصا بالمبني هو القياس عند ابن يعيش؛ معللا ذلك بأمرين؛ إذ قال: «القياس في كلِّ مبنيّ أن يكون ساكنًا، وما حُرّك من ذلك فلعِلّةٍ، فإذا وجدتَ مبنيًّا ساكنًا فليس لك أن تسأل عن سبب سُكونه؛ لأنّ ذلك مقتضَى القياس فيه، فإن كان متحرّكًا فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات؛ وإنّما كان القياس في كلّ مبني السكونَ؛ لوجهَيْن: أحدهما: أنّ البناء ضدُّ الإعراب، وأصلُ الإعراب أن يكون بالحركات المختلِفةِ؛ للدلالةِ على المعاني المختلفة، فوجب أن يكون البناءُ الذي هو ضدُّه بالسكون، والوجه الثاني: أنَّ الحركة زيادةٌ مستثقَلةٌ بالنسبة إلى السكون، فلا يُؤتَى بها إلّا لضرورةٍ تدعو إلى ذلك» (٤).

والذي عليه الخضري أنَ البناء الأصل فيه أن يكون للسكون؛ إذ قال: «الأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أخف من الحركة، ولا

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب:٢/ ٨٣٦، وتوضيح المقاصد:١/ ٣١١، وشرح الأشموني: ٤٨/١.

(٢) التذييل:١/ ١٣٧.

(٣) التذييل:١/ ١٣٧.

(٤) شرح المفصل:٢/٢٨٨.

يحرك المبني إلا لسبب» ([1]).

ولا مانع من حمل ذلك على التسامح؛ خروجا من هذا الخلاف، قال الدنوشري: «عد السكون من الإعراب اللفظي فيه تسامح، وكأنهم أرادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ، والسكون عدم الحركة الملفوظة، أو ما يلفظ به، وقال أيضا: جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف، وهو إسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح، واللفظ إنما هو متعلقهما، وهو الحركة والحرف، وقال أيضا: قوله: (ما يتلفظ به من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف)([2]) مشكل؛ فإنَّ الحركة، والسكون، والحذف ليس لفظا، بل الحركة وما بعدها صفة للحرف، فلا يكون لفظا، ويصح أن يقال فيها: هي أمر لفظي، أي: منسوب إلى اللفظ؛ لكونه صفة له» ([3]).

▪الأصل في (الأسماء الستة) هو الإعراب بالحروف:

أقوى المذاهب في إعراب (الأسماء الستة) مذهبان هما:

ـ أنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: (قام أبو زيد)، فأصله أبو زيد، ثم أتبعت حركة (الباء) لحركة الواو، فصار (أبو زيد)، فاستثقلت (الضمة) على (الواو)، فحذفت، وهو قول ابن مالك في التسهيل ([4]).

---

(١) شرح شذور الذهب:/٤٤.

(٢) يريد قول الشيخ خالد الأزهري.

ينظر: التصريح:١/٥٦.

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح:١/٦٠.

(٤) ينظر: التسهيل:/٩.

. إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة، قال في شرح التسهيل: «هذا أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف» ([1]).

وهذا المذهب مستلزم للخروج عن الأصل؛ إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، وأيضا مستلزم لعدم النظير؛ إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، وفيه أيضا بقاء (فيك)، و(ذي مال) على حرف واحد؛ لأنَّ الإعراب زائد، وهذا لا يوجد في المعربات إلا شذوذا

والأولى لدى المرادي نسبة الإعراب بالحروف إلى ابن مالك، أمَّا ما صرَّح به في شرح التسهيل فيمكن حمله على التساهل؛ للتقريب على المبتدئ، قال المرادي: «يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف؛ لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيد الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه»([2]).

ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على أنَّ إعرابها بالحركات هو الأصح ([3]).

▪إطلاق لفظ الجمود على الضمائر:

ينقسم المفرد إلى قسمين: الأول: الجامد، وهو: ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، فإذا قلت:

---

(١) شرح التسهيل: ١/٤٣.

(٢) توضيح المقاصد: ١/٣١٤.

(٣) ينظر: التسهيل:/٩.

(رجل، أو فرس، أو زيد، أو زينب)، فهذه الأسماء لا تشعر بمعنى الفعل الموافق لها في المادة.

والثاني: المشتق: وهو: المشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(ضارب) الدال على معنى: (ضرب)، و(القائم) الدال على معنى: (قام)، و(المستكبر) الدال على معنى: (استكبر)، وما أشبه ذلك.

لكن الملاحظ على ابن مالك في قوله:

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِن ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلاَ ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا (١).

أنه أطلق على الضمائر، وغيرها مما تقدم لفظ الجمود، وهذا ما يمكن حمله على التوسع والتسامح في العبارة، نص على ذلك الشاطبي بقوله: «إذا ثبت هذا، فالجامد يجري فيه هذا النحو؛ وإنما جرى في هذا التعبير على عادة غيره ممن لم يحرر العبارة، فأطلق على الضمائر وغيرها مما تقدم لفظ الجمود؛ توسعا، وعدم مبالاة بالعبارة مع فهم المعنى المراد» (٢).

- **حَذْفُ صلة الحرف وبقاء المعمول**:

قال ابن مالك: «لا تحذف صلة حرف إلا ومعمولها باق» (٣)، وقال

(١) ألفية ابن مالك:/١٧.

(٢) المقاصد:١/٦٤٤.

(٣) التسهيل:/٣٨.

أيضا: «لا تُحْذَفُ صلةُ حرفٍ إلاّ ومعمولُها باق» (١)، في العبارة تسامح؛ وذلك لأنَّه حصر الصلة في الفعل فقط، والواقع أنَّ الصلة المجموع، لا الفعل وحده.

قال الدماميني: «لا تحذف صلة حرف إلا ومعمولها باق، نحو قولهم: (لا أفعله ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء نجما)، أي: ما ثبت ـ في المثالين ـ فحذف الفعل منهما، وهو (ثبت)، وأبقي معموله، وهو أن وصلتها. وفي العبارة تسامح؛ لأنَّ الصلة المجموع، لا الفعل فقط، فكان الأحسن أن يقال: وقد يحذف الفعل الواقع صدر صلة حرف مع مرفوعه، ويبقى المنصوب، نحو: (كل شيء أمم ما النساء وذكرهن)، أو بدون المرفوع، نحو: (ما أن حراء مكانه)، و(أما أنت منطلقًا انطلقت)» (٢).

▪ ذكر (أل) الزائدة التي للمح الصفة، وحذفها:

يفهم من قول ابن مالك:

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَان ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ (٣).

أن (أل) الزائدة للمح الصفة، كالداخلة على المنقول من صفة، كقولك في (حارث): الحارث، أو الداخلة على المنقول من مصدر، كقولك في (فضل): (الفضل)، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في (نعمان): (النعمان)، وهو في الأصل من أسماء الدم، فيجوز دخول (أل) في هذه الثلاثة؛ نظرا إلى الأصل، وحذفها؛ نظرا إلى الحال، فهذا هو

---

(١) شرح التسهيل: ١/٢٣١.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٠٠، ٣٠١.

(٣) ألفية ابن مالك: /١٦.

المفهوم من قوله: (فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)؛ ووجه التسامح هنا أن الحذف والإثبات ليس على السواء، كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف، والإثبات ينزلان على حالتين مختلفتين، وحاصله: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة، ونحوه أنَّه إنَّما سمي به تفاؤلا بمعناه أتيت بـ (الألف واللام)؛ للدلالة على ذلك كقولك: (الحارث)؛ نظرا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة، كـ (فضل) ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا، ونظرت إلى كونه علما لم تدخل الألف واللام، بل تقول: (فضل، وحارث، ونعمان)، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فثبت إذا أنَّ حذفهما وإثباتهما ليسا على السواء، كما هو ظاهر كلام المصنف.

الأمر الثاني: يتعلق بقوله: (حَذْفُهُ) من عبارته: (فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)، نص على هذا التسامح الشاطبي بقوله: «وقع لفظ الحذف هنا على تسامح حيث قال: (فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)؛ إذ الحذف إنما يستعمل فيما كان ثابتا بحكم الأصل، ثم أزيل، والألف واللام هنا ليس الأصل فيها الإثبات ثم حذفت، بل الأمر هاهنا بالعكس؛ إذ الأصل عدم اللحاق، لأنَّه علم، وقبل العلمية لم يكن لازما لها، كما لزمها الاسم الغالب، فكان حقه أن يقول: (فذكر ذا وتركه سيان، أو نحو هذا)» ([1]).

- **وقوع الفعل خبرا**:

من ذلك قول ابن مالك:

وَإِنْ تَلا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا (١).

---

(١) ألفية ابن مالك:/٢٧.

يعني: إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف، تقدمته جملة ذات وجهين، جاز: الرفع، والنصب على السواء، وفسروا الجملة ذات الوجهين: بأنها جملة صدرها اسم، وعجزها فعل، نحو: (زيد قام وعمرو أكرمته)، فيجوز رفع (عمرو)؛ مراعاة للصدر، ونصبه؛ مراعاة للعجز.

ووجه التسامح هنا أن قال: (فعلا مخبرا)، والحاصل أنَّ الفعل لا يكون هو الخبر، وإنما الخبر على التحقيق هو الجملة، أشار إلى ذلك الشيخ ابن عثيمين بقوله: «قول المؤلف رحمه الله: (فعلاً مخبرا) فيه تسامح؛ لأنَّ المخبر به هي الجملة، وليس الفعل؛ ولهذا لو قلت: (زيدٌ يقوم)، ما تقول: (يقوم): خبر (زيد)، بل تعرب الجملة مستقلة، ثم تقول: والجملة في محل رفع خبر (زيد)» (١).

▪ تسمية الظرف والجار والمجرور خبرا:

يقع الخبر جارا ومجرورا، نحو: (زيد في الدار)، وظرفا، نحو: (زيد عندك)، وفي تسمية كل من الظرف والجار والمجرور خبر تسامح، وتجوز؛ لأنهما على الحقيقة ليسا كذلك.

قال ابن يعيش: «اعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (زيدٌ في الدار) و(عمرٌو عندك)، ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة؛ لأنَّ (الدار) ليست من (زيد) في شيء، وإنمّا الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ: زيدٌ استقرّ عندك، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين؛ وإنّما حذفتَها، وأقمتَ الظرفَ مقامَها إيجازا لِما في الظرف من الدلالة عليها؛ إذ المرادُ بالاستقرار

(١) شرح ألفية ابن مالك:٦/٣٢.

استقرارٌ مُطْلَقٌ، لا استقرارٌ خاصٌّ على ما تقدّم بيانُه، فلو أردت بقولك:(زيدٌ عندك) أنّه جالسٌ، أو قائمٌ، لم يجز الحذفُ؛ لأنَّ الظرف لا يدلّ عليه، لأنّه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسًا، أو قاعدًا»(١).

- **تسمية (كان وأخواتها) التي ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر حروفا**:

جرى ذلك على لسان الزجاجي؛ إذ قال: «باب الحروف التي ترفع الأسماء، وتنصب الأخبار وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظل، وبات، ودام، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح» (٢)

قال العلوي: «اعلم أن ما ذكره الزجاجي في تسمية هذه الأفعال حروف اصطلاح غريب لا محالة؛ لأن هذه الأمور التي ذكرها لا شبهة في فعليتها لأمرين:

أما أولا: فلأن ماهية الفعل حاصلة فيها، فإنها دالة على معان في أنفسها مقترنة بالزمان.

وأما ثانيا: فلأن خواص الأفعال موجودة فيها أيضا، من التصرف، واتصال الضمير المرفوع بها وغير ذلك من الخصائص، فلا وجه لإنكار فعليتها» (٣).

---

(١) شرح المفصل:١/٢٣١.

(٢) الجمل:/٤١.

(٣) المنهاج:١/ ٣٠٧.

ـ وقد اعتذر له من ثلاثة أوجه، وهي:

أما أولا: فلأنها لما كانت تغير معنى الجملة الاسمية عند دخولها عليها، نحو: (كان زيد قائما)، وصار، وظل، وأضحى بتغيير الحروف من النفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، وغير ذلك قيل لها: حروفا.

أما ثانيا: فلأن من حق الأفعال أن تكون دالة على معان في أنفسها، مقترنة بالأزمنة، كـ (ضرب)، فإنه دال على الضرب في زمن ماض، ولما كانت هذه الأفعال، أعني: (كان وأخواتها) لا تدل على معانيها إلا باعتبار أخبارها؛ إذ لا معاني لها في أنفسها كانت كأنها دالة على معان في غيرها، فلهذا أشبهت الحروف.

أما ثالثا: فلأن سيبويه قد سمى الأسماء والأفعال حروفا ... وهو رب هذه الصناعة، وأميرها وترجمانها، وسفيرها، فغيره بذلك أخلق على جهة المتابعة له، فهذه معاذير الزجاجي في تسمية هذه الأفعال حروفا (١).

أما ابن الفخار فقد قال: «سماها حروفا، وهي كلها أفعال؛ لأحد أمرين: إما لأنها أشبهت الحروف في تجردها من الدلالة على مصدر، وإما لأن حرفا يطلق بإزاء كلمة، فكأنه قال: باب الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويحتمل أن يكون سماها حروفا؛ لأنها سيقت لتدل على معنى في الخبر وهو مضيه أو استقباله، فأشبهت الحروف لذلك، والله أعلم» (٢).

---

(١) المنهاج: ١/٣٠٨.

(٢) أبوعبدالله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل: /٣١١.

▪ امتناع تقديم خبر (ما دام) عليها:

يفهم من قول الإمام ابن مالك: «وكل سبقه دام حظر»(١) أنَّ تقديم الخبر على (دام) وحدها محظور، فلا يصح أن تقول: (لا أُكلِّمك قائمًا ما دام زيدٌ)؛ وذلك لأنَّ (دام) ملازمة لـ (ما)، وما بعد(ما) صلة لها، وبعض الصلة لا يتقدم على الموصول، وكذا لا يصح نحو: (لا أُكلِّمك ما قائما دام زيد) بتقديم الخبر على (دام) وحدها؛ لأَنّ (ما) مع الفعل كالشيء الواحد، فباتصال الفعل بـ (ما) صار من هذا الباب، وعُدِمَ التصرّف الذى كان له في الأصل، والإشكال حاصل أن كلام ابن مالك لا يشمله، وكان عليه أن يقول: (وكل سبقه دام وما حظر) فهذا إشكال، وحله أنَّ ذلك واقع على سبيل التسامح والتساهل، نصَّ على ذلك الشاطبي بقوله: «الجواب: أن العبارة وقعت على غير تحرير، بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين؛ للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن»(٢).

▪ حكم ما تصرف من الأفعال الناقصة إلى غير لفظ الماضي:

يفهم من قول ابن مالك:

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَه قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيرُ الماضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا (٣).

أنَّ ما تصرف من هذه الأفعال إلى غير لفظ الماضي، من مضارع، أو أمر، أو مصدر، أو صفة، تعمل تصاريفه مثل عمل الماضي، فمثال

(١) ألفية ابن مالك:/١٩.
(٢) المقاصد الشافية:٢/١٦٠.
(٣) ألفية ابن مالك:/١٩.

المضارع قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ (٢)، ومثال الأمر، نحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ (٣)، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾(٤).

ومثال المصدر: قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمه الفتى... وَكَوْنُكَ إياه عَلَيْكَ يَسِيرُ (٥).

ومثال الصفة: قول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا (٦).

وقول الآخر:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً ... أُحِبُّكِ حَتّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ(٧).

---

(١) سورة البقرة، من الآية:/ ١٤٣.

(٢) سورة يوسف، من الآية:/٨٠.

(٣) سورة النساء، من الآية :/١٣٥.

(٤) سورة الإسراء، الآية:/٥٠.

(٥) من الطويل، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (وكونك إياه)؛ فقد أعمل مصدر (كان) كعمل كان.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١/٣٣٩، وشرح ابن الناظم:/٩٥، والارتشاف:٣/ ١١٥٢، وتمهيد القواعد:٣/ ١٠٨٦، والمقاصد النحوية: ٢/٥٨٥.

(٦) من الطّويل، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (كائنًا أخاك)؛ إذ أعمل اسم الفاعل (كائن) عمل فعله في رفع المبتدأ، ونصب الخبر.

ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣٨٧، والتذييل: ٤/ ١٣٧، وتخليص الشواهد:/ ٢٣٤، والتصريح: ١/ ٢٤٠، والهمع:١/٤٢١.

(٧) من الطويل، للحسين بن مطير الأسدي، وموطن الشاهد قوله: (زائلا)؛ إذ أعمل اسم الفاعل (زائلا) عمل فعله في رفع المبتدأ، ونصب الخبر.

==

لكنَّ الإشكال حاصل في عبارة ابن مالك؛ إذ تقتضي أنَّه إنّما يعملُ غير الماضي إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به، وإلا فلا، وعليه فلا تقول مثلًا: (يكون زيدٌ قائمًا)، فتأتي المضارع حتى تعلم أنَّ العرب قد تكلمت به، وإذا لم تعلم فمن حقك القياس أن تتكلم بما هو القياس في كلامها، لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعِر) بالتوقف مطلقا.

طرح هذه القضية الشاطبي بقوله: «إن قيل: إطلاقُ الناظم في قوله: (إنْ كانَ غيرُ الماضِ مِنْه استعملا) مشكل؛ فإن الاستعمال المراد إنما هو استعمال العرب، فكأنه في ظاهر كلامه يقول: إنما يعملُ غير الماضي إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به، وإلا فلا، وهذا الكلام يقتضي أنك لا تقول مثلًا: (يكون زيدٌ قائمًا)، فتأتى بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به، وكذلك الأمر، والمصدر، واسم الفاعل، وهكذا في سائر الأفعال المذكورة. وهذا المفهوم غير صحيح، بل يجوز لنا استعمالُ المضارع، والأمر، وغيرهما منها، سمعنا ذلك، أو لم نسمعه، لا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعلُ غير متصرف، كـ (ليس)، فإنه موضع وضع الحرف، هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرّف نحن فيه، ومن هذا أن نفهم من العرب الاستغناء، كـ(دام) مثلا، فإنها استغنت بالماضي عن المضارع، فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها، كما فهمنا استغناءهم عن (وَذَرَ، وذَرَعَ، وواذر، ووادع) بـ(ترك، وتارك).

==

ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٨٧، وأوضح المسالك: ١/ ٢٤٠، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٠٨٧، والهمع: ١/ ٤٢٢.

وهذا الاستغناء جارٍ في الحكم مجرى عدم التصرف، بل هو ضرب من ضروب عدم التصرف؛ فلذلك عددته مع عدم المتصرف ضربًا واحدًا، والثاني: أن يمنع مانع صناعي من استعماله، كما منع النفي في (ما زال وأخواتها) من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه، ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن تكلم بما هو القياس في كلامها، ولا نتوقف، لكن ظاهر كلام الناظم يُشعِر بالتوقف مطلقا، فكان غير صحيح؛ لمخالفته للأئمة، بل لاستلزامه إبطال القياس الذى انبنى عليه هذا العِلْمُ»(١).

وكان الحل لدى الشاطبي بعد طول مناقشة متمثلا في حمل عبارة ابن مالك على التسامح، والتساهل، يقول الشاطبي: «الجواب: أن العبارة وقعت على غير تحرير، بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين؛ للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن، ومثل هذا التساهُلِ ما تقدم من قوله: (إِنْ كَانَ غيرُ الماضِ منه استُعْمِلا)» (٢).

▪امتناع تقديم خبر (ليس):

الوارد في التنزيل تقديم معمول خبر (كان) وحده على الفعل الناسخ، ومنه قول الله تعالى:﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (٣)، وقوله تعالى:

(١) المقاصد الشافية:٢/١٥٣، ١٥٤.

(٢) المقاصد الشافية:٢/١٦٠.

(٣) سورة سبأ، من الآية :/٤٠.

﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْل﴾(٣).

أما تقديم الخبر نفسه فهذا غير وارد في التنزيل، فبالنسبة لـ(دام) امتنع التقديم بالاتفاق؛ لئلا يتقدم مَعْمُول الصِّلَة على الْمَوْصُول، قال ابن هشام: «أَما امْتِنَاعه فِي خبر دَامَ فبالاتفاق؛ لِأَنَّك إِذا قلت: (لَا أصحبك مَا دَامَ زيد صديقك)، ثمَّ قدمت الْخَبَر على (مَا دَامَ) لزم من ذَلِك تَقْدِيم مَعْمُول الصِّلَة على الْمَوْصُول؛ لِأَن (مَا) هَذِه مَوْصُول حرفِي يقدر بِالْمَصْدَرِ، كَمَا قدمْنَاهُ وَإِن قَدمته على (دَامَ) دون (مَا) لزم الْفَصْل بَين الْمَوْصُول الْحرفِي وصلته، وَذَلِكَ لَا يجوز، لَا تَقول: (عجبت مِمَّا زيدا تصْحَب)، وَإِنَّمَا يجوز ذَلِك فِي الْمَوْصُول الاسمي غير الْألف وَاللَّام تَقول: (جَاءَنِي الَّذِي زيدا ضرب)، وَلَا يجوز فِي نَحْو: (جَاءَ الضَّارِب زيدا) أَن تقدم (زيدا) على (ضَارب)»(٤).

وامتناع التقديم في خبر ليس . أيضا . هو الصحيح، ولا وجه للاستدلال بتقديم الظرف في قوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٥)؛ لأَنهم توسعوا فِي الظروف مَا لم يتوسعوا فِي غَيرهَا فضلا

(١) سورة الأعراف، من الآية:/١٧٧.
(٢) سورة التوبة، من الآية:/٦٥.
(٣) سورة النساء، من الآية:/٩٤.
(٤) شرح قطر الندى:/١٣٣.
(٥) سورة هود، من الآية:/٨.

عن أنه لم يسمع، قال ابن هشام: «لأنَّه لم يسمع مثل: (ذَاهِبًا لست)؛ وَلِأَنَّهَا فعل جامد، فَأَشْبَهت (عَسى)، وخبرها لَا يتَقَدَّم بِاتِّفَاق» (١).

على أنَّ بعض المغاربة منع تقديم الخبر مطلقا ظرفا وغير ظرف؛ لوجود الفاصل، قال الشيخ الدماميني: «نقل بعض المغاربة أنَّ تقديم معمول الخبر وحده على (كان) وأخواتها لا يجوز ظرفاً كان أو غيره؛ لكثرة الفصل» (٢).

ولأنَّ الأصل تأخير الخبر عن (كان) واسمها، كما هو وارد في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ (٣) ، وأنَّ الخبر صراحة لم يرد مقدما في التنزيل، وأنَّ ما استشهدوا به من آيات قرآنية كريمة تقدم فيها معمول الخبر لم تسلم من التأويل؛ أرى أنَّه ينبغي الاستشهاد على القول بتقديم الخبر بما جاء في كلام العرب نظما ونثرا، ولا داعي للاعتماد على العلل النَّحوية الافتراضية، كقولهم: (تقديم معمول الخبر مؤذن بتقديم العامل)، وقولهم: (معمول الخبر يعد من تام الخبر)، فهذا في حقيقة الأمر جدل عقلي عقيم، وفلسفة منطقية هزيلة لا يؤكدهما الواقع الفعلي، ولو لدى النَّحويين شاهد واحد من التنزيل لذكروه، لكنهم لم يفعلوا؛ فدل ذلك على أنَّه ليس في القرآن الكريم تقديم خبر (كان) عليها، وإذا كان هذا مع (كان) التي هم أم الباب والتي يتوسع فيها بما لا يتوسع في غيرها، فغيرها، كـ (ليس) من باب أولى يمتنع تقديم الخبر عليه في التنزيل.

---

(١) شرح قطر الندى:/١٣٣.

(٢) تعليق الفرائد:٣/٢٣٩.

(٣) سورة الفرقان، من الآية:/٥٤.

أما ما ظاهرة بخلاف ذلك، فمرده عند الشيخ الألوسي إلى التسامح؛ إذ قال: « الظاهر أن (يَوْمَ منصوب بـ(مَصْرُوفًا) الواقع خبر (ليس)، واستدل بذلك جمهور البصريين على جواز تقديم خبرها عليها، كما يجوز تقديمه على اسمها بلا خلاف معتد به؛ لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل بطريق الأولى، وإلا لزم مزية الفرع على أصله، وذهب الكوفيون والمبرد إلى عدم الجواز، وادعوا أنَّ الآية لا تصلح حجَّة؛ لأنَّ القاعدة المشار إليها غير مطردة، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾(١) كيف تقدم معمول الفعل مع امتناع تقديمه؛ لأنَّ الفعل لا يلي (أما)، وجاء عن الحجازيين أنَّهم يقولون: (ما اليوم زيد ذاهبا) مع أنَّه لا يجوز تقديم خبر (ما) اتفاقا، وأيضا المعمول فيها ظرف، والأمر فيه مبني على التسامح»(٢).

▪التجوز في الضمير؛ بجعل ضمير النصب في (عسى) مكان ضمير الرفع:

إذا كان معمول (عسى) ضميرا، فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع، نحو: (عسيتُ، وعسينا وعسيتَ، وعسيتُم)، كما يقال: (كنتُ، وكنَّا، وكنتَ، وكنتم)، وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن، قال الله تعالى: (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا) (٣)، أما قولهم: (عساني)، و(عساك)، و(عساه)، فقد قال الشاطبي إنِّها: «لغة من يقول:

(١) سورة الضحى، الآية:/ ٩.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:٦/٢١٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية:/٢٤٦.

(عساك أن تقوم)، و(عساني أن أخرج)، و(عساه أن يركب)» (١)، ومن ذلك قول رؤبة:

يا أبَتَا علك أوْ عَسَاكَا (٢).

وعمرانَ بن حِطّان:

وَلِي نَفْسٌ أقُولُ لَهَا إذا مَا

تُنَازِعُنِي: لَعَلِّي أوْ عَسَانِي (٣)» (٤).

ـ وقد تعددت مواقف العلماء من هذا الاستعمال:

الموقف الأول: هذه اللغة ضعيفة في السماع والقياس، قال الشاطبي: «تلك اللغة قليلة، نصّوا على ضعفها، وضعفُها من جهة السماع، فإنها لم تكثر في الكلام، ومن جهة القياس لإخراج (عسى) ـ وهي فعل ـ من بابها،

---

(١) المقاصد الشافية:٢/٣٠٠.

(٢) من الرجز، وموطن الشاهد قوله: (عَساكَ)؛ فقد وضع الضمير المنصوب موضع المرفوع.

ينظر: الديوان:/١٨١، وكتاب الشعر:/٤٩٤، والمسائل الحلبيات:/٢١٩، وسر صناعة الإعراب:٢/٨٣، والإنصاف:١/١٨٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ١٤٦، وخزانة الأدب:٥/٣٦٣.

(٣) من الوافر، وموطن الشاهد قوله: (أو عساني)؛ فقد وقع بعد (عسى) الضمير المتصل الموضوع للنصب، وكان حقه أن يكون ضمير رفع.

ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٥، والتذييل:٤/ ٣٥٨، وتمهيد القواعد:٣/١٢٧٧، والتصريح: ١/ ٢٩٧.

(٤) المقاصد الشافية:٢/٢٩٨.

وهو باب (كان) إلى باب (إنّ)» ([1]).

الموقف الثاني: سيبويه يحمل (عسى) على (لعل)، فالضمير على هذا في نحو: (عساي) منصوب المحل، وأن الفعل في موضع رفع؛ إذ قال: «أما قولهم: (عساك) فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة:

يا أبَتَا علَّكَ أو عَساكَا

والدليل على أنَّها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني)، قال عمران بن حطان:

وَلِي نَفْسٌ أقُولُ لَهَا إِذَا مَا... تُنازعني لَعَلّي أو عَسانِي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: (عساي)، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة (لعلَّ) في هذا الموضع» ([2]).

الموقف الثالث: المبرد يجعل (عسى) على ما هي عليه، لكنَّ الضمير المنصوب خبر مقدم، وأن والفعل اسم مؤخر، قال المرادي: «مذهب المبرد: أنَّ (عسى) باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجعل المخبر عنه خبرا، فـ(الياء) في موضع نصب خبرا لـ (عسى) تقدم، وأن والفعل في موضع رفع اسما لها» ([3]).

يقول المبرد موضحا مذهبه، وحاكما على قول سيبويه بالغلط: «أَما قَول سِيبَوَيْه: إِنَّهَا تقع في بعض الْمَوَاضِع بِمَنْزِلَة (لَعَلَّ) مَعَ الْمُضمر،

---

(١) المقاصد الشافية:٢/٣٠٠.

(٢) الكتاب:٢/٣٧٥.

(٣) الجنى الداني:/٤٦٧.

فَتَقول: (عساك، وعساني)، فَهُوَ غلط مِنْهُ؛ لِأَن الْأَفْعَال لَا تعْمل في الْمُضمر إِلَّا كَمَا تعْمل في الْمظهر، فَأَما قَوْله:

تَقُول بِنْتِي: قد أَنَى إناكَا... يَا أَبَتِي علَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وَقَالَ آخر:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذا مَا ... تُخالفني: لَعَلّي أو عَسانِي

فَأَما تَقْدِيره عندنَا: أَن الْمَفْعُول مقدم، وَالْفَاعِل مُضْمر، كَأَنَّهُ قَالَ: (عساك الْخَيْر، أَو الشَّرّ)، وَكَذَلِكَ: (عساني الحَدِيث)» (١).

ونسبه ابن هشام إلى المبرد والفارسي معا، يقول ابن هشام: «أَنَّهَا بَاقِيَة على إعمالها عمل (كَانَ)، وَلَكِن قلب الْكَلَام، فَجعل الْمخبر عَنهُ خَبرا، وَبِالْعَكْسِ، قَالَه الْمبرد، والفارسي» (٢).

الموقف الرابع: مذهب السيرافي: أنَّ (عسى) في قولهم: (عساك، وعساني) حرف عامل عمل (لعل)(٣)، وضعف بأنَّ فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد(٤).

الموقف الخامس: الذي عليه الأخفش أنَّ الضمير وإن كان بلفظ الموضوع للنصب إلا أنَّ محله رفع بـ (عسى)؛ نيابة عن الضمير الموضوع للرفع على سبيل التجوز، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب

---

(١) المقتضب: ٣/ ٧١، ٧٢.

(٢) مغني اللبيب:/٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٣/١٣٥، ١٣٦.

(٤) الجنى الداني:/٤٦٨.

في نحو: (مررت بك أنت، وأكرمته) ([1])، قال الصبان: «ذهب الأخفش إلى أنَّ (عسى) على ما كانت عليه، أي: من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الإسناد بحالهما، فاللازم على مذهبه إنما هو التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع» ([2]).

والقول بأنَّ (الكاف، والباء، والهاء) في (عسى) موضع رفع، والخبر منصوب هو الأولى؛ لأن تصرّفات الضمير لا تكاد تنحصر، فحمل هذا الاستعمال على التسامح أحسن فقد كثر في كلامهم وضع المنصوب مكان المرفوع والعكس، قال القوجوي: «إن تصرّفات الضمير لا تكاد تنحصر، كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات، نحو: (رأيتُني أنا)، و(مررت بك أنت)، ووقوع المرفوع موقع المجرور في قوله: (ما أنا كأنت)، وكأنّ تقدير ما كثرت أمثاله في كلام العرب أَوْلى من تقدير ما لم يكثر» ([3]).

فضلا عن أنَّ التكلم به لا إشكال فيه فهو جائز بإجماع، قال ابن مالك: «التكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع» ([4]).

وهذا المذهب هو المختار لدى ابن مالك، إذ قال: «قول الأخفش هو الصحيح عندي؛ لسلامته عن عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له» ([5]).

---

(١) شرح كتاب سيبويه:٣/١٣٩.

(٢) حاشية الصبان:١/٣٩٣.

(٣) شرح قواعد الإعراب لابن هشام: / ٦٩.

(٤) شرح التسهيل:١/٣٩٧.

(٥) شرح التسهيل:١/٣٩٧.

▪ حكم ما بعد القول الذي يجري مجرى الظن:

يُجري بنو سليم القول مجرى الظن، فينصبون به المبتدأ والخبر مطلقا، قال ابن مالك:

وأُجْرِيَ القوْلُ)، كَـ(ظَنّ) مُطْلَقَا ... عِنْدَ (سُلَيم)؛ نَحْو: قُلْ ذَا مُشْفِقَا(١).

وممن نص على ذلك: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني؛ إذ قال: «بنو سليم يُجرون القول مجرى الظن، فينصبون به» (٢)، وعند أكثر العرب بشروط هي:

الأول: أن يكون القول فعلا.

الثاني: بلفظ المضارع.

الثالث: أن يكون مصدرا بـ(تاء) الخطاب.

الرابع: أن يكون بعد الاستفهام.

الخامس: أن يتصل الفعل بالاستفهام (٣).

وعلى هذا تقول: (أتقول زيدا منطلقا؟)، و(متى تقول عمرا خارجا؟)، ويصح أن تقول: (أتقول زيد منطلق؟)، و(متى تقول عمرو خارج؟)، لكن النصب بـ (تقول)، وأما الرفع فبالابتداء، ووجه التسامح أن سيبويه عند

---

(١) ألفية ابن مالك :/ ٢٤.

(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٨/ ٥٦٧٥.

(٣) ينظر: الصحاح: ٥/ ١٨٠٧، والمقدمة الجزولية:/٢٦٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٦٨، وتوضيح المقاصد:١/٥٧٠، وشرح شذور الذهب:/٤٨٥.

تناوله هذه المسألة قال: «إن شئت رفعت بما نصبت، فجعلته حكاية»[1].

وقد عد المبرد هذا النص خطأ من سيبويه متمسكا بظاهره، من قبل أنه إنما ينصب بـ(تقول)، وإذا رفع فإنما يرفع ما بعد (تقول) بالابتداء، ويحكيه لا أن يقول: أحدثت شيئا [2]، ونص سيبويه ليس فيه هذا التوضيح على ما يقتضيه كلام المبرد.

والذي عليه الشيخ ابن ولاد أنَّ هذا من المبرد تحامل، والأولى جعله من التسامح الذي يقع به اللفظ، قال ابن ولاد: «أما معنى قوله: (رفعت بما نصبت به)، فإنما أراد: رفعت مع الكلمة التي نصبت بها، وهذا تسمح يقع في اللفظ مما يجوز للقائل أن يقوله، وليس يعد مثل هذا خطأ مع علمه بمذهب قائله إلا متحامل» (٣).

- **حذف الفاعل**:

ممن قال بحذف الفاعل: الكسائي، والسهيلي، وذلك في معرض الحديث عن قول الشاعر:

فإن كَانَ لا يُرضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي ... إِلَى قَطَرِي لا إخالُكَ رَاضِيَا (٤).

---

(١) الكتاب: ١/١٢٤.

(٢) ينظر: الانتصار:/٧٢.

(٣) الانتصار:/٧٣.

(٤) من الطويل، لسوار بن المضرب السعدي، وموطن الشاهد قوله:(فإن كَانَ)؛ استدل به الكسائيّ على جواز حذف الفاعل.

ينظر: الخصائص:٢/٤٣٥، وشرح التسهيل:٢/١٢٣، وشرح الكافية الشافية:٢/٦٠٠، والتصريح:١/٣٩٨، والمقاصد النحوية:٢/٩١٢.

قال الإمام العيني: «استدل به الكسائي على جواز حذف الفاعل» (١)، وقال الشيخ خالد: «عن الكسائي إجازة حذفه، وتبعه السهيلي» (٢).

ومع أنَّ الفاعل يطرد حذفه في مواضع أشار إليها الشيخ خالد بقوله: «يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع: في باب النائب عن الفاعل، نحو: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (٣)، وفي الاستثناء المفرغ نحو: (ما قام إلا هند)، وفي (أفعِل) بكسر العين في التعجب؛ إذ دل عليه متقدم مثله، نحو: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (٤)، وفي المصدر، نحو:﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾(٥)» (٦).

إلا أنَّ مسألة حذف الفاعل في حدِّ ذاتها كانت تزعج الفارسي وتقلقه، ومع أنَّه يمكن حمل قول من قال بذلك على المسامحة إلا أنَّ ابن جنّي يرى أنَّ المسامحة في حذف الفاعل ليست بالمرضية لدى الفارسي، يقول ابن جنّي: «كان أبو علي يغلظ في هذا، ويكبره، ويتناكره ويقول: الفاعل لا يحذف، ثم إنه فيما بعد لان له، وخفض من جناح تناكره، وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحًا مستقيمًا لم أر به بأسًا، وعلى أنَّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛

(١) المقاصد النحوية:٢/٩١٤.
(٢) التصريح:١/٣٩٩.
(٣) سورة يوسف، من الآية:/٤١.
(٤) سورة مريم، من الآية:/٣٨.
(٥) سورة البلد، الآية:/١٤، ومن الآية:/ ١٥.
(٦) التصريح:١/٣٩٩.

لأنه أصعب حالًا من المبتدأ، وهو في المفعول أحسن» (١).

قال أبو حيَّان: «إنَّما لم يجز حذف الفاعل؛ لأنَّه إن حذف اقتصارًا لم يكن كلامًا، ولا يفيد لأنه لفظ مفرد، أو اختصارًا لم يجز؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد بدليل إسكانهم آخر الفعل له في (ضربت)» (٢).

- **نيابة الظروف، والمصادر عن الفاعل**:

الظرف نوعان: متصرف وهو: ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يستعمل مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا إليه، كـ(اليوم)، تقول: (اليوم يوم مبارك)، و(أعجبني اليوم)، و(أحببت يوم قدومك)، و(سرت نصف اليوم).

وغير متصرف وهو نوعان: ما لا يفارق الظرفية أصلًا، كـ (قط، وعوض)، وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو: (قبل، وبعد، ولدن، وعند)، فيحكم عليهن بعدم التصرف.

والمصدر المتصرف: لا يلزم النصب على المَصْدرية، فيقع مسندا إليه، كـ (إكرام، واحتفال وإعطاء، وفَتْح، ونَصْر) ونحوها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٣)

والمصدر غير المتصرف: هو ما يلزمُ النصب على المَصْدرية، ولا يصح أن يقع مسندا إليه؛ لأنَّه لا يكون إلا منصوبا على المصدرية، أي:

---

(١) الخصائص: ٢/٤٣٥.

(٢) التذييل: ٦/٢١٨.

(٣) سورة الحاقة، الآية:/١٣.

على المفعولية المطلقة، نحو: (معاذ الله) و(سبحان الله).

وغير المتصرف من الظروف والمصادر لا يصلحان للنيابة مطلقا؛ لأن الذي لا يتصرف في نفسه لا يمكنه التصرف في غيره، فيرفع على أنه نائب فاعل، أو ما شاكل ذلك.

وأما المتصرف من الظروف والمصادر فلا يصلحان في الأصل للنيابة عن الفاعل إلا تسامحا؛ لأنَّ في نيابة الظروف، والمصادر عن الفاعل تجوزًا بإسناد الفعل إليها، قال ابن الناظم: «ما لا يتصرف من الظروف، مثل: (إذا، وعند) لا يقبل النيابة عن الفاعل، وكذلك ما لا يتصرف من المصادر، نحو: (معاذ الله)، و(حنانيك)؛ لأنَّ في نيابة الظروف، والمصادر عن الفاعل تجوزًا بإسناد الفعل إليها، فما كان منها متصرفًا قبل إسناد الفعل إليه حقيقة، فيقبل إسناده إليه مجازًا، وما كان منها غير متصرف لم يقبل الإسناد إليه حقيقة، فلا يقبله على جهة المجاز»(١).

▪وقوع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين:

من ذلك قول ابن مالك:

وإن تلا المعطوفُ فعلا مُخْبَرا ... به عن اسم فاعطفَنْ مخيَّرا (٢)

يعني: أنه إذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين، وهي الجملة الابتدائية التي خبرها فعل، نحو: (زيد قام)، و(عمرًا أكرمته)، فيجوز الرفع؛ مراعاة لصدرها، والنصب؛ مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما

(١) شرح ابن الناظم:/١٧٠.
(٢) ألفية ابن مالك:/٢٧.

على الآخر؛ لأنَّ في كل منهما مشاكلة، وذلك بعطف الاسم على الاسم عند اختيار الرفع، وبعطف فعل على فعل عند اختيار النصب.

وهي التي يسميها ابن مالك في التسهيل: (اسميّة الصدر فعليّة العجز) (١)، وبعض النحويين يُسمّي الجملة بأسرها: الجملة الكبرى، ويسمي الفعل والفاعل منها: الجملة الصغرى، من ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ (٢)، فنصب (السَّماءَ) باعتبار (يَسْجُدَانِ)، ولو اعتبر أوّلَ الجملة لجاء:(والسماءُ رفعها)، وقد قَرَأ كذلك: أبو السمّال (٣).

وفي القرآن أيضًا:﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (٤) قرأ الحَرَميَّانِ، وأبو عمرو: بالرفع في (القمر)، وباقي السبعة: بالنصب، فالرفع على اعتبار: (والشمسُ تجري)، والنصب على اعتبار:(تجري) (٥).

فمن قال: ينبغي ترجيح النصب؛ لترتبه على أقرب المشاكلتين، قال: الرفع مترجح بعدم الإضمار، يقول ابن عقيل: «ضبط النحويون ذلك: بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، جاز الرفع، والنصب على السواء، وفسروا الجملة ذات الوجهين: بأنها جملة

---

(١) التسهيل:/٨١.

(٢) سورة الرحمن، الآية:/٦، ومن الآية:/ ٧.

(٣) ينظر: مختصر ابن خالويه:/١٤٩، والمحتسب:٢/٣٠٢.

(٤) سورة يس، الآية:/٣٨، ومن الآية:/٣٩.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات:/٥٤٠، ومعاني القراءات:٢/ ٣٠٧، والنشر:٢/ ٣٥٣، والإتحاف:٢/٤٠٠، ٤٠١.

صدرها اسم وعجزها فعل، نحو: (زيد قام وعمرو أكرمته)، فيجوز رفع (عمرو)؛ مراعاة للصدر، ونصبه؛ مراعاة للعجز» (١).

لكن المشكل الذي ينبغي التنبه له في نصِّ ابن مالك السابق هو المراد من قوله: (المعطوف)

فإنه إن أراد اسم الاشتغال فقد تسامح في العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح، نصَّ على ذلك المرادي بقوله: «إن قلت: ما المراد بقوله: المعطوف؟ قلت: إن أراد اسم الاشتغال فقد تسامح في العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح» (٢).

▪المفعول المطلق مؤكد للمصدر، وليس العامل:

ذكر ابن جني أنَّ المصدر الذي لا زيادة عليه من وصف أو عدد من نحو قولنا: (شربت شربا) إنَّما جاء ليؤكد الفعل (شربت)؛ وذلك إذ قال: «إِنَّمَا يذكر الْمصدر مَعَ فعله لأحد ثَلَاثَة أَشْيَاء: وَهِي: توكيد الْفِعْل، وَبَيَان النَّوْع، وَعدد المرات، نقُول فِي التوكيد: (قُمْت قيَاما)، وَ (قَعَدت قعُودا) وَتقول فِي التَّبْيِين: (قُمْت قيَاما حسنا)، وَ(جَلَست جُلُوسًا طَوِيلا)، وَتقول فِي عدد المرات: (قُمْت قَوْمَتَينِ)، وَ(قَعَدت قعدتين)، وَ(ضربت ثلاث ضرباتٍ)» (٣).

والحق أنَّه لم يأت لتوكيد الفعل؛ إنما أتى ليؤكد المصدر الذي هو مضمون الفعل، فحينما نقول: (شربت) يكون بمعنى: (أحدثت شربا)، فلما

(١) شرح ابن عقيل:٢/١٣٩.
(٢) توضيح المقاصد:/٦١٧.
(٣) اللمع:/٤٨.

ذكرت بعده (شربا) صار بمنزلة قولك: (أحدثت شربا شربا)، فظهر أنَّه تأكيد للمصدر المضمون وحده، أمَّا عبارة ابن جني فمحمولة على التسامح والتوسع، نص على ذلك الرضي بقوله: «المراد بتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدا للفعل؛ توسعًا، فقولك: (ضربت) بمعنى: أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده (ضربا) صار بمنزلة قولك: (أحدثت ضربا ضربا)، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنها الفعل» ([1]).

وممن حمل كلام ابن جني على التوسع: شمس الدين أحمد؛ إذ قال: «لا نسلم أن (ضربت ضربا) بمنزلة (ضربت ضربت)، بل هو بمنزلة (أحدثت ضربا ضربا)؛ لأنَّ المراد بتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنَّهم سموه تأكيد الفعل توسعا، فقولك: (ضربت) بمعنى: (أحدثت ضربا)، فلما ذكرت بعده (ضربا) صار بمنزلة قولك:(أحدثت ضربا ضربا)، فظهر أنَّه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للأخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل، فلم يقع المصدر تأكيدا للفعل»([2]).

(١) شرح الرضي على الكافية:١/١٢٢.

(٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: /١٢ .

▪المصدر المؤكِّد لا يزيد معناه على معنى عامله:

الْمَفْعُول المطلق يُفِيد ثَلَاثَة أُمُور: أَحدهَا: التوكيد، وهذا حاصل بذكر المصدر وحده، نحو قول الله تعالى:﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١)، ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٢)،﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٣)، قال ابن الخباز موضحا الأساس الذي يكون عليه المفعول المطلق مؤكدا من كونه حاصلا بذكر المصدر وحده: «ذلك لأنَّ المصدر مفعول، وهو فضلة، ولابد للفضلة من فائدة، الأول: توكيد الفعل، وذلك حاصل بذكر المصدر وحده في التنزيل:﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ (٤) ، فإخراج بمنزلة تكرير (يُخْرِجُكُمْ)، كأنه قال: (ويخرجكم يخرجكم)؛ وعلة ذلك أن الفعل يدل على المصدر، والمصدر يدل على الفعل، فذكر الفعل كذكر مصدرين، وذكر المصدر كذكر فعلين» (٥).

الثَّانِي: بَيَان النَّوْع، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ (٦)، وكقولك: (جَلَست جُلُوس القَاضِي)، وَ(جَلَست جُلُوسًا حسنا)، وَ(رجع الْقَهْقَرَى)، قال ابن الخباز: «بيان النوع، وذلك حاصل بصفة المصدر، كقولك: (قمت قيامًا طويلًا)، وفي التنزيل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا

---

(١) سورة النساء، من الآية:/ ١٦٤.

(٢) سورة النساء، من الآية:/٦٥.

(٣) سورة الأحزاب، من الآية: /٥٦.

(٤) سورة نوح، الآية:/١٨.

(٥) توجيه اللمع:/١٦٨.

(٦) سورة القمر، من الآية:/٤٢.

حَسَنًا﴾ (١)، وفي المصدر الموصوف زيادة على مفهوم الفعل؛ لأنه خرج بالصفة من الجنس العام إلى النوع الخاص، ولا يفهم من الفعل إلا المصدر المطلق» (٢).

الثَّالِث: بَيَان الْعدَد، كَقَوْلِك: (ضربت ضربتين، أَو ضربات)، قال ابن الخباز: «عدد المرات، وذلك حاصل بثلاثة أشياء: الأول: إدخال (التاء) على بناء المصدر؛ طلبًا للتوحيد، كقولك: (قمت قومة)، و(جلست جلسة)، فـ (قومة) من (قيام)، كـ(ثمرة) من (ثمر)، وفي التنزيل: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٣)، وفيه:﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ (٤)، الثاني: التثنية، كقولك: (ضربت ضربتين)، الثالث: مجيئه مميزًا للعدد، كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾(٥).

وقال تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (٦)، وفائدة هذا زائدة على ما يفهم من الفعل؛ لأنَّ هذا يفهم منه العدد، وأضافوا إلى ذلك فائدتين أخريين: إحداهما: مجيء المصدر؛ لبيان الحالة، كـ (الركبة، والقعدة، والجلسة)، وهي الهيئات التي يفعل عليها الركوب، والقعود،

(١) سورة البقرة، من الآية :/٢٤٥.
(٢) توجيه اللمع:/١٦٨.
(٣) سورة الحاقة، الآية :/١٣.
(٤) سورة الحاقة، من الآية:/١٤.
(٥) سورة النور، من الآية:/٤.
(٦) سورة النور، من الآية:/٢.

والجلوس، والثانية: مجيء المصدر حالًا، كقولك: (آتيته ركضًا)، أي: (راكضًا)» (١).

هذه هي المعاني والدلالات التي ترد وتستفاد من وراء استعمال المفعول المطلق، ولكن دار خلاف بين العلماء في إعراب كلمة (سَعْيًا) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ (٢). والعجيب أن السمين الحلبي رأى أن (سَعْيًا) مفعول مطلق مبين للنوع، مع أنَّه خلاف ما أسسه العلامة ابن الخباز من أنَّ المبين للنوع حاصل بصفة المصدر، معترضا في الوقت نفسه أبا البقاء؛ إذ عد (سَعْيًا) مصدرًا مؤكّدًا ، وذاهبا إلى أنَّ ما انتهى إليه أبو البقاء فيه نوع من التساهل في العبارة؛ لأنَّ المفروض في المصدر المؤكِّد ألا يزيد معناه على معنى عامِله والواقع بخلاف ذلك؛ لأنّ السعي نوعٌ من الإتيان، قال السمين: « أن يكونَ (سَعْيا) منصوبًا على نوعِ المصدرِ؛ لأنَّه نوعٌ من الإتيان، إذ هو إتيانٌ بسرعةٍ، فكأنَّه قيل: يأتينك إتيانًا سريعًا، وقال أبو البقاء: ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا مؤكّدًا؛ لأنَّ السعي والإتيان يتقاربان، وهذا فيه نظرٌ؛ لأن المصدرَ المؤكِّد لا يزيدُ معناه على معنى عامِله، إلاَّ أنه تَساهَلَ في العبارةِ» (٣).

والأولى ما ذهب إليه أبو البقاء وهو ما نص عليه السمين الحلبي في كلمة (عتيا) من قوله تعالى:﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي

(١) توجيه اللمع:/١٦٨.

(٢) سورة البقرة، من الآية:/٢٦٠.

(٣) الدر المصون:١/٦٠٥.

عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾(١)، قال السمين الحلبي: «أن يكونَ مصدرًا مؤكّدًا مِنْ الفعل؛ لأنَّ بلوغَ الكِبرَ في معناه» (٢).

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَافْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) «(فَتْحًا): يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً به، بمعنى: (المفتوحِ)، وأَنْ يكونَ مصدرًا مؤكّدًا» (٤).

وقال في قوله تعالى: ﴿فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾ (٥) «(قَدْحًا): يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا مؤكّدًا؛ لأنَّ (الإيراء) من (القَدْح)» (٦) من غير ذكر للصفة وهذا يؤكد ما ذكره ابن جني من أنَّ ذلك قد يرد عن العالم على سبيل التسامح والتساهل وإيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد.

والذي يسترعي النظر، ويوجب البحث أنَّ السمين الحلبي حكم على المصدر الموصوف بأنَّه مؤكد للنوع، من شواهد ذلك:

ـ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾(٧) قال: «قوله: (وَعْدًا حَسَنًا) يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا مؤكّدًا» (٨).

---

(١) سورة مريم، الآية:/٨.
(٢) الدر المصون:٥٦٩/٧، ٥٧٠.
(٣) سورة الشعراء، الآية:/١١٨.
(٤) الدر المصون:٥٣٧/٨.
(٥) سورة العاديات، الآية:/٢.
(٦) الدر المصون:٨٣/١١.
(٧) سورة طه، من الآية:/٨٦.
(٨) الدر المصون:٨٩/٨.

ـ وقال في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (١) قوله: «(رِزْقًا) يجوز أن يكونَ مفعولا ثانيًا على أنه من باب: (الرِّعْي، والذِّبْح)، أي: مرزوقًا حسنًا، وأَنْ يكونَ مصدرًا مؤكّدًا» (٢).

ـ عده (نَكَالَ الْآخِرَةِ) من قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾(٣) بقوله: «يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً لمضمونِ الجملةِ المتقدِّمةِ، أي: نَكَّل الله به نَكالَ الآخرةِ» (٤).

▪المفعول فيه هو: ظرفا الزمان، والمكان:

قول الزمخشري في المفصل: «المفعول فيه هو: ظرفا الزمان والمكان، وكلاهما منقسم إلى مؤقت، ومبهم» (٥)، فيه نظر؛ لأن أسماء المكان المختصة؛ التي لها صورة وحدود محصورة، لا تقبل النصب على الظرفية، قال الشيخ خالد: «لا تقول: (صليت الدار)، ولا(نمت البيت)؛ لأنَّ (الدار)، و(البيت) من أسماء المكان المختصة؛ لأن لها صورة وحدودا محصورة، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم، أو ما اتحدت مادته، ومادة عامله» (٦).

---

(١) سورة الحج، الآية:/٥٨.

(٢) الدر المصون:٨/٢٩٦.

(٣) سورة النازعات، الآية:/ ٢٥.

(٤) الدر المصون:١٠/٦٧٧.

(٥) المفصل:/٨١.

(٦) التصريح: ١/٥٢٠.

وقال ابن الحاجب: «ظروف المكان لا ينتصب بتقدير (في) فيها إلا المبهم» (١)، وقال المكودي: «أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أنَّ المختص لا يقبلها»(٢).

قال الأسفندري: «تسامح في العبارة؛ لأنَّ ما يقع مفعولا فيه من المكان ليس إلا المبهم فقط»(٣).

▪استعمال (قط) في المستقبل:

عد الحريريُّ قول العامّة: (لا أفعله قط) من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه؛ وذلك لأنها ظرف لاستغراق ما مضى من الزّمان، وأن الصواب في هذا أن يقال: (ما فعلته قط)، والمعنى في قولهم: (ما كلّمته قط)، أي: فيما انقطع من عمري؛ وذلك إذ قال: « من أوهامهم أَيْضا فِي هَذَا الْفَنّ قَوْلهم: (لَا أكَلِّمهُ قطّ)، وَهُوَ من أفحش الْخَطَأ؛ لتعارض مَعَانِيه وتناقض الْكَلَام فِيهِ، وَذَاكَ أَن الْعَرَب تسْتَعْمل لَفْظَة (قطّ) فِيمَا مضى من الزَّمَان، كَمَا تسْتَعْمل لَفْظَة أبدا فِيمَا يسْتَقْبل مِنْهُ، فَيَقُولُونَ: (مَا كَلمته قطّ، وَلَا أكَلّمهُ أبدا)، وَالْمعْنَى فِي قَوْلهم: (مَا كَلمته قطّ)، أَي: فِيمَا انْقَطع من عمري؛ لِأَنَّهُ من قططت الشَّيْء، إِذا قطعته، وَمِنْه: (قطّ الْقَلَم)، أَي: قطع طرفه»(٤).

لكن الزمخشري وقع في تفسيره استعمال (قط) مع المضارع، وهذا مما

---

(١) أمالي ابن الحاجب:٢/٨٥٠.

(٢) شرح المكودي:/١٢١.

(٣) شرح المفصل:١/٢.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص:/ ١٩.

يخالف ما عليه الاستعمال الصحيح، بيد أن القوجي ذهب إلى أن الذي جاء في كلامه ورد على سبيل التجوّز والتسامح، لا الغلط واللحن؛ وذلك إذ قال: «قال صاحب التسهيل: ملازمته للماضي دائميٌّ(١)، ولم أطلع على خلافه، وللنفي أكثر، وربّما يستعمل بدونه سواء كان لفظًا أو معنىً، نحو: (كنت أراه قط)، أي: دائمًا. وقد يستعمل بدونه لفظًا لا معنىً، نحو: (هل رأيت الذئب قط؟)، هذا هو الحقّ، لكن المصنّفين المحققين استعملوا في تراكيبهم بالمضارع مع نهيهم في مصنّفاته، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾(٢) لمن يصلح أن يكون ندًّا قطَ. وقال الفاضل التفتازاني: و(قط) استعمله المصنّف في المستقبل تجوّزًا وتسامحًا، ولم يقل غلطًا ولحنًا، ومع هذا استعمله في تراكيبه كثيرًا» (٣).

▪ إطلاق حروف الاستثناء على أدوات الاستثناء:

أدوات الاستثناء على أربعة أقسام: قسم هو: حرف فقط، وذلك: (إلا)، وقسم هو: اسم فقط، وذلك: (غير، وسوى) بلغاتها، وقسم هو: فعل فقط، وذلك: (ليس، ولا يكون)، وقسم هو: متردد بين الفعلية والحرفية، تارة يكون فعلًا، وتارةً يكون حرفًا، وهو: (خلا، وعدا، وحاشا) بلغاتها.

نص على هذه الأقسام الأربعة ابن هشام؛ إذ قال: «للاستثناء أدوات ثمانٍ: حرفان، وهما: (إلا) عند الجميع، و(حاشا) عند سيبويه، ويقال فيها: (حاش، وحشا)، وفعلان وهما: (ليس، ولا يكون)، ومترددان بين الفعلية

(١) ينظر: التسهيل:/ ٩٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية:/ ٢٢.

(٣) شرح قواعد الإعراب:/٨٢.

والحرفية، وهما: (خلا) عند الجميع، و(عدا) عند غير سيبويه، واسمان، وهما:(غير، وسوى) بلغاتها» (١).

لكن الإمام الجرمي على وجه المسامحة ترجم باب الاستثناء بالحروف، نصَّ على هذه المسامحة الوراق بقوله: «اعْلَم أَن الْجرْمِيّ ترْجم بَاب الِاسْتِثْنَاء بالحروف على طَرِيق الْمُسَامحَة؛ إِذْ كَانَ أصل الْبَاب (إِلَّا)، فَلذَلِك غلب حكم التَّرْجَمَة للحروف» (٢).

▪الوقف على الاستثناء المتصل:

من الأمور التي لا يتم الوقف عليها: الْوَقْفِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ دُونَ الْمُسْتَثْنَى، نص على ذلك ابن الجوزيّ: «لا على المستثنى منه دون الاستثناء» (٣).

ومن شواهد ذلك: الوقف على (الْإِنْسَانَ) في قوله تعالى:﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٤)، والوقف على (الشَّيْطَانَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(٥).

قال ابن الجوزي: «أما المستثنى منه دون الاستثناء، فقوله: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)، الوقف على (خُسْرٍ) غير تام؛ لأَنَّ

---

(١) أوضح المسالك: ٢/٢٤٩ ـ ٢٥٢.

(٢) علل النحو:/٤٠٠.

(٣) فنون الأفنان في عيون علوم القرآن:/٣٥٦.

(٤) سورة العصر، الآية:/ ٢، ومن الآية:/ ٣.

(٥) سورة النساء، من الآية:/ ٨٣.

(الَّذِينَ آمَنُوا) منصوبون على الاستثناء من (الْإِنْسَانَ)» (١).

وقال السخاوي: «الاستثناء على ضربين: متّصل، ومنقطع، فالمتصل قالوا: لا يوقف على المستثنى منه دون المستثنى، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾؛ لأنَّ الإنسان يراد به ها هنا جميع الناس»(٢).

على أنه لَا خِلَافَ فِي التَّسَامُحِ بِالْوَقْفِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ دُونَ الْمُسْتَثْنَى إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا نص على الزركشي بقوله: «لَا خِلَافَ فِي التَّسَامُحِ بِالْوَقْفِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ دُونَ الْمُسْتَثْنَى إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا» (٣).

▪ مجيء الحال؛ لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول:

أطلق الزمخشري القول في أنَّ الحال ترد بيانا لهيئة الفاعل، أو المفعول، وذلك في مثل: (ضربت زيدًا قائمًا)، وفي هذا الإطلاق نظر؛ وذلك أنّك إذا جعلتَ الحال من (التاء)، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: (ضربتُ قائمًا زيدًا)، فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك؛ لِما فيه من اللَّبْس، قال الزمخشري: «مجيئها لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول، وذلك قولك: (ضربت زيدًا قائمًا) تجعله حالًا من أيهما شئت» (٤).

وقد تنبه إلى هذا التَّجوز والتَّسامح ابن يعيش بقوله: «الحال تكون بَيانًا لهَيْئة الفاعلِ، أو المفعولِ، فتقول: (جاء زيدٌ قائمًا)، فتكون بيانًا لهيئةِ الفاعل الذي هو (زيد)، وتقول: (ضربتُ زيدًا قائمًا) إن شئتَ جعلتَه

(١) فنون الأفنان في عيون علوم القرآن:/٣٦٢.
(٢) جمال القراء وكمال الإقراء:/٦٧٦.
(٣) البرهان:١/٣٥٦، ٣٥٧.
(٤) المفصل:/٨٩.

حالًا من الفاعل الذي هو (التاء)، وإن شئت جعلتَه حالًا من المفعول الذي هو (زيد)، وهذا فيه تسمُّحٌ، وذلك أنّك إذا جعلتَ الحال من (التاء)، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: (ضربتُ قائمًا زيدًا)، فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك؛ لِما فيه من اللَّبْس، إلَّا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه، فإن كان غيرَ معلوم لم يجز، وكان إطلاقُه فاسدًا» (١).

▪ جعل المعطوف على الحال حالاً:

فقد ذكر الشهاب أنَّ منهم من جعل المعطوف على الحال حالا، وهو في الحقيقة جار على سبيل التسامح، وإلا فهو معطوف، وقد ذكر ذلك عند حديثه عن قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾(٢).

قال الشهاب: «قوله:(حال ثالث الخ)، قيل: عليه أنّ الوجه أن يقال: حال رابع من كلمة، أو ثالث من ضميرها، فإنها أربعة: (وَجِيهًا)، (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ)، (وَيُكَلِّمُ)، (وَمِنَ الصَّالِحِينَ)، مع ما في جعل المعطوف على الحال حالاً من التسامح، إلا أن يقال: إنه جعل جملة (اسْمُهُ الْمَسِيحُ) حالية، ولم يعد المعطوفين حالاً، فتأمّل قوله» (٣).

وممن أعرب ذلك معطوفا وليس حالا: الزجاج؛ إذ قال: «قوله عزَّ

---

(١) شرح المفصل:٢/ ٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية: /٤٥.

(٣) حاشية الشهاب:٣/٢٦.

وجلَّ: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾(١) معطوف على (وَجِيهًا)، المعنى: يبشرك به وجيهًا ومكلمًا الناس في المهد، وجائز أن يعطف يفعل على فاعل؛ لمضارعه بفعل فاعل» (٢)، والقرطبي بقوله: «(وَيُكَلِّمُ النَّاسَ) عَطْفٌ عَلَى(وَجِيهًا)» (٣).

- **دلالة (رُبَّ) على التكثير**:

تلخص لدى أبي حيان في (رُبَّ) أقوال هي:

الأول: أنها للتقليل.

الثاني: أنها للتكثير مطلقا.

الثالث: أنها للتكثير في مواضع الافتخار.

الرابع: أنها للتكثير، والتقليل.

الخامس: أنها حرف إثبات لم توضع لتقليل، ولا لتكثير، وهو المختار لدى أبي حيان؛ إذ قال:

« فيها أقوال: للتقليل، للتكثير مطلقا، للتكثير في مواضع الافتخار، لهما، لم توضع لهما، بل حرف إثبات، والذي نختاره هذا المذهب، وهو أنَّه لا دلالة لها على تكثير، ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج» (٤).

على أن ابن مالك استدل على دلالة (رُبَّ) على التكثير، وهو الغالب

---

(١) سورة آل عمران، الآية: /٤٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه:١/٤١٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن:٤/٩٠.

(٤) التذيل:١١/٢٨١.

لديه بأمور منها:

. أنه مذهب سيبويه، وقد نص على ذلك، ولا معارض له في كتابه، يقول سيبويه: «اعلم أنَّ (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّ (كَمْ) اسمٌ، و(رُبَّ) غير اسم» (١)، قال ابن مالك: «علم أنَّ مذهبه كون (رُبَّ) مساوية لـ (كَمْ) الخبرية في المعنى، ولا خلاف أنَّ معنى (كَمْ) الخبرية التكثير» (٢).

. أنَّ دلالة (ربَّ) على التكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه، وثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.

. أنَّه الحق الذي انتهى إليه بحث الزمخشري في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ (٤)، وقوله تعالى:﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (٥)، يقول ابن مالك: « قد هُدي الزمخشري إلى الحق في معنى (رُبَّ)، فقال في تفسير ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾: (قَدْ نَرَى): ربما نرى، ومعناه: كثرة الرؤية، وقال: (قَدْ) في ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ بمعنى: ربما الذي يجيء؛ لزيادة الفعل، وكثرته، وقال في ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾: أدخل (قَدْ)؛ لتوكيد علمه بما هم عليه، وذلك أنَّ (قَدْ) إذا دخلت على المضارع

---

(١) الكتاب:٢/١٦١.

(٢) شرح التسهيل:٣/١٧٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية:/١٤٤.

(٤) سورة الأنعام، من الآية:/ ٣٣.

(٥) سورة النور، من الآية:/٦٤.

كانت بمعنى: (ربما)، فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثير» (١).

ـ ومن شواهد ذلك:

فإنْ تُمْسِ مَهجورَ الفِناء فربَّما ... أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ (٢).

والذي عليه ابن عصفور أنَّ (ربَّ) في مثل هذه الشواهد للتقليل؛ وذلك أَن (ربَّ) فِي هَذِه الْمَوَاضِع وأمثالها للمباهاة، والافتخار، وهذا إِنَّمَا يتَصَوَّر فِيمَا يقل نَظِيره من غير المفتخر؛ إِذْ مَا يكثر نَظِيره من المفتخر وَغَيره لَا يتَصَوَّر الافتخار بِهِ، فَتكون (رُبَّ) فِي هَذِه الْأَمَاكِن كلهَا لتقليل النظير، يَعْنِي: فَلَا تنفك عَن التقليل، وَتَبعهُ على ذَلِك أَبُو بكر الْخفاف، وَغَيره(٣).

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْن أبي الرّبيع إلى أنَّ (رُبَّ) لتقليل ذَات الشَّيْء، أَو تقليل نَظِيره (٤).

أما ابن السِّيد البطليوسي فقد سلك فِي هَذَا الْمَعْنى مسلكا آخر، وَهُوَ أَنَّ الشَّاعِر بافتخاره يَدعِي أَنَّ الشَّيْء الَّذِي يكثر وجوده مِنْهُ يقل من غَيره، فَوضع لَهَا التقليل فِي مَوضِع التكثير لذَلِك، كَمَا استعير لفظ الذَّم فِي مَوضِع الْمَدْح، فَيُقَال: (أَخْزَاهُ الله مَا أشعره)؛ إشعارا بِأَنَّ الممدوح قد جعل

(١) شرح التسهيل:٣/ ١٨٠.

(٢) من الطويل، لأبي عطاء السندي، يرثي عمر بن هبيرة الفزاري، وموطن الشاهد قوله: (فربما أقام)؛ وذلك لخروج (رُبَّما) إلى معنى التكثير.

ينظر: توجيه اللمع:/٢٣١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٣٠٠، وشرح التسهيل:٣/١٨٠، وتمهيد القواعد:٦/٣٠٢٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل:١/ ٥١٩، والفصول المفيدة:/٢٥٨.

(٤) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١/٨٦٠، والفصول المفيدة:/٢٥٨.

فِي رُتْبَة من يشْتم؛ حسدا لَهُ على فَضله؛ لِأَن الْفَاضِل هُوَ الَّذِي يحْسد، وَذكر جَوَابا آخر، وَهُوَ أَن قَول الرجل لصَاحبه: (لَا تعادني فَرُبمَا نَدِمت) تَأْوِيله: أَنَّ النَّدامة لَو كَانَت قَليلَة لوَجَبَ أَن يتَجَنَّب مَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا، فَكيف وَهِي كَثِيرَة!

قال ابن السِّيد: «فإن قائل: إن كانت (رُبَّ) في أصل وضعها، وحقيقتها للتقليل، نقيضة (كَمْ)، فما الوجه في استعمالهم إياها في مواضع التكثير التي لا تليق إلا بـ (كَمْ)؟ فالجواب: أن ذلك لأغراض يقصدونها، فمنها: أن المفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل وجوده من غيره، وذلك أبلغ في الامتداح والفخر من أن يكثر من غيره، ككثرته منه، فاستعيرت لفظة التقليل في موضع التكثير؛ إشعارًا بهذا المعنى، كما استعيرت ألفاظ الذم في موضع المدح، فقيل: (أخزاه الله ما أفصحه!)، و(لعنه ما أشعره) إشعارًا بأن الممدوح قد حصل في مرتبة من يشتم حسدًا له على فضله؛ لأن الفاضل هو الذي يحسد، ويوقع في عرضه، والناقص لا يلتفت إليه» (١).

أما اللورقيّ فقد أجَاب عَن هَذِه الْمَوَاضِع جَمِيعهَا: بِأَن (رُبَّ) اسْتعْملت فِيهَا للتكثير على وَجه التسامح والتَّجَوُّز؛ من اسْتِعْمَال أحد الضدين فِي الآخر، كَمَا فِي (قَدْ) فَإِنَّهَا للتقليل، و(قَدْ) تسْتَعْمل للتكثير، كَمَا فِي قَول الشَّاعِر

(١) رسائل في اللغة لابن السِّيد:/١٤٣.

أخي ثِقَةٍ لا تُتلِفُ الخَمرُ مالَهُ ... وَلَكِنَّهُ قَد يُهلِكُ المالَ نائِلُه (١).

وَهَذَا الْجَواب يعم جَمِيع مَا تقدم (٢).

▪ قولهم في (حتى): إنها ابتداء وخبر:

قال ناظر الجيش: «أقسام (حتى) ثلاثة: عاطفة، وحرف ابتداء، وجارة» (٣).

ـ ومن شواهد الابتدائية في (حتى) قول الشاعر:

سَرَيْتُ بهمْ حتى تَكِلَّ مطيُّهم ... وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ (٤).

وقول الآخر:

فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها ... بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشْكلُ (٥).

---

(١) من الطويل، لزهير، وموطن الشاهد قوله: (قد يهْلك المَال نائله)؛ فقد أراد بـ(قد) التكثير.

ينظر: الديوان:/٩١، ونهاية الأرب في فنون الأدب:١٥١/٧، والفصول المفيدة:/٢٥٩.

(٢) ينظر: الفصول المفيدة:/٢٥٩.

(٣) تمهيد القواعد:٢٩٨٦/١.

(٤) من الطويل، لامرئ القيس، وموطن الشاهد قوله: (وحتى الجياد)؛ والاستشهاد به على ابتدائية (حتى).

ينظر: الديوان:/٩٣، والكتاب:٢٧/٣، والتعليقة:١٤٩/٢، والمقتضب:٤٠/٢، والتذييل:٢٥٠/١١، والهمع :٢١٤/٣.

(٥) من الطويل، لجرير، وموطن الشاهد قوله: (حتى ماءُ)؛ والاستشهاد به على ابتدائية (حتى).

==

ووجه التسامح هنا: أن بعضهم ذكر وهي ابتدائية أنها بنفسها ابتداء وخبر، وكان الأولى أن يقول: الجملة التي بعدها، وقد تدارك هذا الأمر السمين الحلبي في تتبعه لصاحب التحرير، وعد ذلك السمين الحلبي الأمر من باب التسامح في العبارة؛ وذلك إذ قال: «قال صاحب التحرير: (حتى) هنا ليست للغاية، بل هي ابتداء وخبر، وهذا وهمٌ؛ إذ الغايةُ معنى لا يفارقها، وقوله: (بل هي ابتداءٌ وخبرٌ) تسامحٌ في العبارة، يريد: بل الجملةُ بعدها» ([1]).

▪إضافة الظرف إلى ضميرِ الظرفِ الآخر:

ضمير الظرف لا يُنصَبُ على الظرفيّة، بل يجبُ جرهُ بـ (في)، نحو: (يومَ الخميسِ صُمتُ فيه)، ولا يُقالُ: (صُمتُهُ)، كما قرر العلماء، قال الشيخ خالد: «ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يجب جره بـ(في)»(٢).

وينصب على أنهُ مفعولٌ به بعد إسقاط حرف الجر؛ تَوَسُّعا، نحو: (إذ جاءَ يومُ الخميسِ صُمتُهُ)، ومنه قول الشاعر:

==

ينظر: الديوان:/١٤٣، والجمل للخليل:/٢٠٦، واللمع:/٧٩، والمرتجل: /٣٤٤، وأسرار العربية:/١٩٨، وشرح المفصل: ٤ /٤٦٩، والجنى الداني:/٥٥٢، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٥٢٧، وخزانة الأدب:٩/٤٧٧.

(١) الدر المصون:٥/٣١٠.

(٢) التصريح:١/٥٢٣.

وَيَومٍ شَهِدنَاهُ سُلَيمًا وعَامِرًا قَلِيلٍ سِوى الطَّعنِ النِّهَالِ نَوافِلُه (١).

قال ناظر الجيش: «الصحيح عندي أنه لا يضاف إلى الظرف إلا بعد الاتساع فيه» (٢).

ومن التسامح والتوسع: الإضافة إلى الظرف، أشار إلى ذلك السمين الحلبي؛ إذ قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾(٣): «(أَوْ ضُحَاهَا)، أي: ضُحى العَشِيَّةِ، أضاف الظرفَ إلى ضميرِ الظرفِ الآخر؛ تجوُّزا واتِّساعا، وذَكَرهما؛ لأنهما طرفا النهارِ، وحَسَّن هذه الإضافةَ وقوعُ الكلمةِ فاصلةً» (٤).

فالذي حمل السمين على قوله: (تجوُّزا، واتِّساعا) ما استقر لديه من أن ضمير الظرف يجب جره بـ (في)، وما عدا ذلك من كونه منصوبًا على الظرفية، أو المفعولية، أو الجر بالإضافة فتجوُّز، واتِّساع.

---

(١) من الطويل، لرجل من بني عامر، وموطن الشاهد قوله: (ويوما شهدناه)، والأصل: (وشَهِدْنا فيه)، فاتُّسِع فيه بأنْ وَصَل الفعل إلى ضميره من غير واسطة، كما يصل إلى المفعول به.

ينظر: الكتاب:١/ ١٧٨، والدر المصون:٦/ ٣٨٦، والمقتضب:٣/ ١٠٥، وشرح المفصل:١/٤٣٣، وخزانة الأدب:٨/٢٠٢.

(٢) تمهيد القواعد:٤/٢٠٣٦.

(٣) سورة النازعات، الآية:/٤٦.

(٤) الدر المصون:١٠/٦٨٤.

▪ وقوع المصدر موقع الصّفة:

سمع من العرب النعت بالمصدر مكان الصفة (١)، لكن العلماء اختلفوا في التخريج، فمنهم: من ذهب إلى أنه على حذف مضاف، وهو مذهب البصريين (٢).

أو على التأويل بالمشتق، وهو مذهب الكوفيين (٣).

أو وقع ذلك على سبيل المبالغة، قال ابن جني: «إذا قيل: (رجل عدل) فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: (استولى على الفضل)، و(حاز جميع الرياسة، والنبل)، و(لم يترك لأحد نصيبًا في الكرم، والجود)، ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع؛ تمكينًا لهذا الموضع، وتوكيدًا» (٤).

أو جاء ذلك على سبيل التجوز والتسامح؛ وقياسا في الوقت نفسه على الحال، ومن ذلك: قول الأزدي في قول المتنبي:

فَلَيْتَ هَوَى الأحِبَّةِ كانَ عَدْلاً ... فَحَمَّلَ كُلَّ قَلْبٍ ما أطَاقَا (٥).

---

(١) ينظر: إرشاد السالك: ٢/٥٩٥، وأوضح المسالك:٣/٣١٢، والمقاصد الشافية: ٤/ ٦٤٣، وشرح الشذور للجوجري: ٢/ ٧٧٢، والتصريح:٢/١١٨.

(٢) ينظر: شرح الشذور للجوجري: ٢/ ٧٧٢، والتصريح:٢/١١٨.

(٣) ينظر: أوضح المسالك:٣/٣١٢، وشرح الشذور للجوجري:٢/٧٧٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢/ ٣٢٣.

(٤) الخصائص:٢/٢٠٤.

(٥) من الوافر، وموطن الشاهد قوله: (عدلا)؛ إذ جاء الوصف بالمصدر.
ينظر: الديوان:/٢٨٩، والمآخذ على شرح ديوان أبي الطيب:٢/٧٥، والإبانة:/١٦٩، وشرح شعر المتنبي للإفليلي:١/٢٦٩.

«القياس يوجب أن يقال: (امرأة ضيف)، إلا أن الشّاعر قال:

لَقِىَ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وهي ضَيْفَةٌ ... فجاءَتْ بِيَتْنٍ للضيِّافةِ أرْشَما (١)

فيقال: الأحسن في المصدر إذا وقع موقع الصفة ألا يقدّر فيه حذف المضاف؛ لأن الحذف على خلاف الأصل، فإذا قيل: (رجل عدل، أو صوم، أو فطر)، فكأنّما جعل الأول كأنه الثاني على وجه المبالغة، كأنّ الرّجل خلق من عدل أو صوم، ومن ذلك قول الخنساء:

. . . . . فإنّما هي إقبال وإدبار (٢)

ويجوز أن يقع المصدر موقع الصّفة؛ توسّعا ومجازا، وقد جاء ذلك في الحال في قولهم: (قتلته صبرا)، و(جاء ركضا)، كما وقعت الصفة موقع الحال في قولهم: (قم قائما)

. . . . . وَلاَ خَارِجا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ (٣)» (٤).

---

(١) من الطويل، للبعيث، ونسبه الجاحظ لجرير، وموطن الشاهد قوله: (ضَيْفَةٌ)؛ إذ جاء بالمصدر مؤنثا على خلاف القياس.

ينظر: شعر البعيث:/٢٣، وديوان جرير:/١٠٤١، والحيوان: ١/١٦٩، والصحاح: ٤/١٣٩٢، والمخصص:١/٢٨٠، والمقاصد الشافية:٤/٦٤٧.

(٢) من البسيط، للخنساء . رحمها الله، ورضي عنها . وصدره: (تَرْتَـعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذا وموطن الشاهد قولها:(إقبال وإدبار)؛ وذلك للإخبار بالمصدر؛ مبالغة وتوسعا.

ينظر: الديوان:/٣٨٣، وشرح كتاب سيبويه: ٢/٢٢٧، وشرح المفصل: ١/٢٨٢، والتذييل:٤/ ٣٤٨، وتمهيد القواعد:٢/٩٥٤، وخزانة الأدب:١/٤٣١.

(٣) من الطويل، للفرزدق، وصدره: على حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا، وموطن الشاهد قوله: (خَارِجا)؛ فقد وقع موقع المصدر.

ينظر: الديوان:٥٣٩، والجمل للخليل:/ ٩٦، والمقتضب: ٣/ ٢٦٩، والبديع:١/١٩٤، وتمهيد القواعد: ٨/٣٨١٥، وخزانة الأدب:١/ ٢٢٣.

(٤) المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي:٢/٧٦.

▪إطلاق اسم المصدر على المصدر الميمي:

المصدر الميمي هو: ما دل على الحدث، وبدييء بميم زائدة لغير المفاعلة، نحو: (المحيا) و(الممات)، لكن إن دل اللفظ على الحدث المجرد، وبدييء بميم زائدة للمفاعلة كان مصدرا عاما، نحو: (المقاتلة)، و(المناظرة) مصدرا لـ (قاتل)، و(ناظر).

أما اسم المصدر فعلى نوعين: علم، وغير علم.

فالعلم: ما دلّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام؛ لتضمن الإشارة إلى حقيقته كـ(يسار، وبرة، وفجار)، فهذه وأمثالها لا تعمل عمل المصدر؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياع، ولا تضاف، ولا تقبل الألف واللام، وتوصف، ولا تقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل بالفعل؛ ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل، وتبيين نوعه، أو مرَّاته.

وغير العلم: ما ساواه في المعنى، والشياع، وقبول الألف واللام والإضافة، والوقوع موقع الفعل وموقع ما يوصل بالفعل، وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في الفعل، كـ (وضوء، وغسل)؛ فإنهما مساويان لـ (التوضؤ، والاغتسال) ([1]).

والذي عليه ابن الناظم أنه إن كان أوله ميما مزيدة لغير المفاعلة فهو اسم المصدر؛ إذ قال:

«إنْ كان أوله ميما مزيدة لغير مفاعلة، كـ (المضرب، والمحمدة)، أو

(١) شرح التسهيل لابن مالك:٣/١٢١، وتمهيد القواعد:٦/ ٢٨٥٥، ٢٨٥٦.

كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي، كـ(الوضوء، والغسل) فهو اسم المصدر، وإلا فهو المصدر»([1]).

والذي عليه ابن هشام أن تسمية المصدر الميمي باسم المصدر تجوز وتسامح؛ إذ قال: «اسْم الْمصدر، وَهُوَ يُطلق على ثَلَاثَة أُمُور: أَحدهَا: مَا يعْمل اتِّفَاقًا، وَهُوَ مَا بُدِئَ بميم زَائِدَة لغير المفاعلة، كـ (المضرب، والمقتل)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مصدر فِي الْحَقِيقَة، وَيُسمى الْمصدر الميمي؛ وانما سموهُ أَحْيَانًا اسْم مصدر تجوزا» ([2]).

وقد تبع ابن هشام في ذلك ابن الناظم ([3])، قال الشيخ خالد: «ما ذكره هنا من أنَّ المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم، وقال في شرح الشذور: إنَّه مصدر، يسمى المصدر الميمي؛ وإنما سموه أحيانًا اسم مصدر تجوزًا» ([4]).

- **دلالة (الفاء) على التراخي**:

لقد نص كثير من العلماء على أنَّ (الفاء) تفيد الترتيب مطلقا، من هؤلاء:

ابن الوراق؛ إذ قال:« اعْلَم أَن (الْوَاو) أصل حُرُوف الْعَطف؛ وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّهَا لَا توجب إِلَّا الِاشْتِرَاك بَين الشَّيْئَيْنِ فَقَط فِي حكم وَاحِد، وَسَائِر حُرُوف الْعَطف توجب زِيَادَة حكم على هَذَا أَلا ترى أَن (الْفَاء) توجب

(١) شرح ابن الناظم:/٢٩٦.
(٢) شرح شذور الذهب:/٥٢٦.
(٣) التصريح:٢/٤.
(٤) التصريح:٢/٣١٧.

التَّرْتِيب»(١) ، وقال أبو البقاء : «أمَّا (الْفَاء) وَإِن كَانَت من الشفتين، فَفِيهَا معنى غير الْجمع، وَهُوَ التَّرْتِيب فِي الْعَطف»(٢)، وقال ابن يعيش: «(الفاء)، فإنها ترتب بغير مهلة؛ يدل على ذلك وقوعها في الجواب، وامتناعُ الواو، و(ثُم) منه» (٣)، وقال ابن الناظم : « (الفاء) للترتيب»(٤)، وقال ابن الصائغ: «(الفاء) معناها: التّرتيب من غير مُهلة»(٥).

وَالذي عليه الْجَرْمِيُّ أنها لَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ فِي الْبِقَاعِ، وَلَا فِي الْأَمْطَار، وقد ذهب إلى ذلك الزركشي؛ إذ قال: «لَا تُفِيدُ (الْفَاءُ) التَّرْتِيبَ فِي الْبِقَاعِ، وَلَا فِي الْأَمْطَارِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ (٦)» (٧).

أما إفادة (الفاء) للتراخي فواضح من قول ابن السراج؛ إذ قال: «(ثُمَّ) مثل (الفاء)، إلا أنَّها أشد تراخيًا» (٨)؛ فدل قول ابن السراج: (أنَّها أشد تراخيًا) أَنَّ (ثُمَّ) أَشَدُّ تَرَاخِيًا مِنْ (الْفَاءِ)، كما أَنَّ (الْفَاءَ) لَهَا تَرَاخٍ.

---

(١) علل النحو:/٣٧٧.

(٢) اللباب:١/٣٧٥.

(٣) شرح المفصل: ٥/١٣.

(٤) شرح ابن الناظم:/٣٧٣.

(٥) اللمحة:٢/٦٩٢.

(٦) من الطويل، لامرئ القيس، وموطن الشاهد قوله: (بين الدخول فحومل)؛ والاستدلال به لدى الزركشي على أن (الْفَاءُ) لَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ فِي الْبِقَاعِ، وَلَا فِي الْأَمْطَارِ.

ينظر: الديوان:/٨، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/١٤٢، وارتشاف الضرب:٥/٢٣٨١، وتمهيد القواعد: ١/٤١٩، والمقاصد الشافية:٤/١١١.

(٧) البحر المحيط في الفقه:٢ /١٢.

(٨) الأصول:٢/٥٥.

واعتمادا على قول الفارسي؛ إذ ذكر أنَّ (ثُمَّ) تؤذن بتراخ أزيد مما في (الفاء)؛ إذ قال: «منها: (الفاء) في قولك: (دخلت البصرة فالكوفة)، وهي تؤذن أن الثاني منها بعد الأول، ومن ثم وقعت في جواب الشرط، نحو: (إن دخلت الدار فأنت طالق)، وثم مثل (الفاء) في هذا إلا أنها تؤذن بتراخ أزيد مما في (الفاء)» (١).

فوجهه عند الزركشي أنه من باب التساهل والتسامح في العبارة؛ إذ قال: «نَصَّ الْفَارِسِيُّ فِي الْإِيضَاحِ عَلَى أَنَّ (ثُمَّ) أَشَدُّ تَرَاخِيًا مِنْ الْفَاءِ(٢)؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ (الْفَاءَ) لَهَا تَرَاخٍ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ غَيْرُهُ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَدَّعِ أَنَّهَا لِلتَّعْقِيبِ إلَّا الْمُتَأَخِّرُونَ، قُلْت : وَهِيَ عِبَارَةُ أَبِي بَكْرِ بْنِ السَّرَّاجِ فِي أُصُولِهِ، فَقَالَ: وَ(ثُمَّ) مِثْلُ (الْفَاءِ)، إلَّا أَنَّهَا أَشَدُّ تَرَاخِيًا(٣)، وَقَالَ ابْنُ الْخَشَّابِ: ظَاهِرُهُ أَنَّ فِي (الْفَاءِ) تَرَاخِيًا جَمًّا؛ لِأَنَّ (أَشَدَّ) أَفْضَلُ لِلتَّفْضِيلِ، وَلَا يَقَعُ التَّفْضِيلُ إلَّا بَيْنَ مُشْتَرَكَيْنِ فِي مَعْنًى، ثُمَّ يَزِيدُ الْمُفَضَّلُ عَلَى الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَا تَرَاخِيَ تَدُلُّ عَلَيْهِ (الْفَاءُ) فِيمَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا، إلَّا أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ عَدَّ تَعْقِيبَ (الْفَاءِ) وَتَرْتِيبَهَا تَرَاخِيًا، فَذَلِكَ تَسَاهُلٌ فِي الْعِبَارَةِ، وَتَسَامُحٌ» (٤).

---

(١) الإيضاح العضدي:/ ٢٨٦.

(٢) قال الفارسي: «(ثُمَّ) مثل (الفاء) في هذا إلا أنها تؤذن بتراخ أزيد مما في (الفاء)»، الإيضاح العضدي: /٢٨٦.

(٣) قال ابن السراج: «(ثُمَّ) مثل (الفاء)، إلا أنها أشد تراخيًا؛ وتجيء لتعلم أنَّ بين الثاني والأول مهلة، تقول: (ضربتُ زيدًا ثم عمرًا)، و(جاءني زيدٌ ثم عمرٌو)، و(مررت بزيدٍ ثم عمرٍو)»، الأصول:٢/ ٥٥.

(٤) البحر المحيط في الفقه: ٢ /١٢.

▪التجوز في العطف:

وسبيل ذلك: أن يكون القول بالعطف طريقه الاتساع والتجوز، ومن ذلك: ما جاء من أوجه إعرابية أوردها المعربون في كلمة: (الإيمان) من قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (١)، وها هي ذي:

الوجه الأول: (الْإِيمَانَ) مفعول معه، أَي: مَعَ الْإِيمَان، قال ابن عطية: «المعنى: تبوءوا الدار مع الإيمان معا» (٢).

الوجه الثاني: أَنه مَنْصُوب بِفعل مُقَدّر، أَي: وألفوا الْإِيمَان، قال ابن الناظم: «فإن (الْإِيمَانَ) منصوب بفعل محذوف معطوف على (تبوؤوا)، وتقديره، والله أعلم: تبوؤوا الدار، وألفوا الإيمان» (٣).

الوجه الثالث: أنه ضُمِّنَ (تَبَوَّؤوا) معنى لزِموا، فيَصِحُّ عَطْفُ (الْإِيمَانَ) عليه؛ إذ الإيمانُ لا يُتَبَوَّأ (٤).

الوجه الرابع: أَنْ يكونَ الأصلُ: (دارَ الهجرة، ودارَ الإيمان)، فأقامَ لامَ التعريفِ في (الدار) مُقام المضافِ إليه، وحَذَفَ المضافَ مِنْ دار الإيمان، ووَضَعَ المضافَ إليه مَقامه، قال الزمخشري:

«أراد (دار الهجرة، ودار الإيمان)، فأقام لام التعريف في (الدار) مقام المضاف إليه، وحذف المضاف من دار الإيمان، ووضع المضاف إليه

---

(١) سورة الحشر، من الآية:/٩.

(٢) المحرر الوجيز:٥/٢٨٧.

(٣) ابن الناظم:/٣٨٩.

(٤) الدر المصون:١٠/٢٨٥.

مقامه» (١).

الوجه الخامس: أَنْ يكونَ سَمَّى المدينة بالإيمان؛ لأنَّها دارُ الهجرة، ومكانُ ظهورِ الإيمان، قال الزمخشري: «سمى المدينة؛ لأنها دار الهجرة»(٢).

الوجه السادس: وفيه التجوز والاتساع؛ وذلك أن يُتَجَوَّز في الإيمان، فيُجْعَلَ لاختلاطِه بهم وثباتِهم عليه، كالمكانِ المُحيطِ بهم، فكأنَّهم نَزَلوه، وعلى هذا فيكونُ قد جَمَعَ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ واحدة (٣).

نص على هذا التجوز العلائي بقوله: «قَوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾(٤) يحْتَمل أَن يكون (الْإِيمَانَ) مَفْعُولا مَعَه، أَي: مَعَ الْإِيمَان، وَيحْتَمل أَن يكون مَعْطُوفًا على وَجه التَّجَوُّز فِي (الْإِيمَانَ)، فتصوره بِصُورَة الْمسكن الَّذِي يسْتَقرّ فِيهِ ويلجأ إِلَيْهِ، وَيجوز أَن يكون مَنْصُوبًا بِفِعل مُقَدّر، أَي: وَأَخْلصُوا الْإِيمَان» (٥).

(١) الكشاف: ٤/٥٠٤.

(٢) الكشاف: ٤/٥٠٤.

(٣) الدر المصون: ١٠/٢٨٥.

(٤) سورة الحشر، من الآية:/ ٩.

(٥) الفصول المفيدة:/٢٠٤.

- **بدل (الكل من الكل)**:

مع أنَّ (بدل الكل) ورد ذكره في كتب كثير من النحويين، كقول ابن جني: «ضمير المخاطب لا يبدل منه بدل الكل؛ لأنه في غاية الوضوح والبيان، فلا حاجة به إلى الإبدال منه» (١)،

وقول ابن بابشاذ: «بدل الكل من الكل لا يخلو من ثماني مسائل»(٢).

وقول الزمخشري: «أنواع البدل: هو على أربعة أضرب: بدل الكل من الكل، كقوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٣)، وبدل البعض من الكل، كقولك: (رأيت قومك أكثرهم، وثلثيهم، وناسا منهم)، و(صرفت وجوهها أولها)، وبدل الاشتمال، كقولك: (سلب زيد ثوبه)، و(أعجبني عمرو حسنه، وأدبه، وعلمه)، مما هو منه، أو بمنزلته في التلبس به. وبدل الغلط، كقولك: (مررت برجل حمار)، أردت أن تقول بـ(حمار)، فسبقك لسانك إلى (رجل)، ثم تداركته، وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام، وما لا يصدر عن روية وفطانة» (٤).

وقول ابن الحاجب: «لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكلّ إلاّ من الغائب، نحو: (ضربته زيدا)» (٥).

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/ ٣١٨.

(٢) شرح المقدمة المحسبة:٢/ ٤٢٤.

(٣) سورة الفاتحة، الآية:/ ٦، ومن الآية:/ ٧.

(٤) المفصل:/١٥٧.

(٥) الكافية لابن الحاجب:/٣١.

إلا أنَّ ابن هشام لم يقل به؛ حذرا من مَذْهَب من لَا يُجِيز إِدْخَال (أل) على (كل)، ومع أنَّ الزجاجي اسْتَعْملهُ فِي كتابه الجمل، إلا أنه اعْتذر عَنهُ بِأَنَّهُ تسَامح فِيهِ؛ مُوَافقَة للنَّاس، يقول ابن هشام: « إِنَّمَا لم أقل بدل الْكل من الْكل؛ حذرا من مَذْهَب من لَا يُجِيز إِدْخَال (أل) على (كل)، وَقد اسْتَعْملهُ الزجاجي فِي جمله، وَاعْتذر عَنهُ بِأَنَّهُ تسَامح فِيهِ؛ مُوَافقَة للنَّاس» (١).

أما ابن مالك فمذهبه أنَّ التَّعبير بالمطابق أولى؛ لانعقاد الإجماع على البدلية في قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ (٢)؛ وذلك إذ قال: «أشرت إلى أقسام البدل، فذكرت منها (المطابق)، والمراد به ما يريد النحويون بقولهم: (بدل الكل من الكل)، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله ـ تعالى ـ كقراءة غير نافع، وابن عامر:(إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ)(٣)» (٤).

ولما كانت (كل) تطلق على ذي أجزاء، وهو ممتنع في حقه سبحانه وتعالى، قال ابن هشام: «بدل كل من كل؛ وهو بدل الشي مما هو طِبْقُ معناه، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ (٥)؛ سماه الناظم البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ

(١) شرح قطر الندى:/٣٠٩.
(٢) سورة إبراهيم، من الآية:/١، ٢.
(٣) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات:/٢٥٧، ٢٥٨.
(٤) شرح الكافية الشافية:٣/١٢٧٥، ١٢٧٦.
(٥) سورة الفاتحة، الآية:/٦، ومن الآية:/ ٧.

الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾، فيمن قرأ بالجر؛ وإنما يطلق (كل) على ذي أجزاء؛ وذلك ممتنع هنا» (١).

ومع ذلك استعمل ابن مالك: (بدل كل من كل)؛ جريا على عادة النحويين، وإن كانت عادة غير مطردة، قال ابن مالك: «عبرت عن هذا النوع ببدل كل من كل؛ جريا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة»(٢).

لكن يبقى أن جريان مصطلح: (بدل الكل من الكل) جاء ذكره على ألسنة أهل العلم من هذا العلم؛ تسامحا، وتوسعا، وتجوزا، قال الحازمي: «بدل الشيء من الشيء يعني به: بدل الكل من الكل، وهذا تعبير ابن مالك رحمه الله، واشتهر على ألسنة النحاة؛ توسعا (بدل الكل من الكل)، هكذا (الكل) بـ(أل)، والأصل أن يقال: (بدل كل من كل)؛ لأن (كلا) لا يجوز إدخال (أل) عليها مطلقا؛ لأنها ملازمة للإضافة، وما كان ملازمًا للإضافة، أو مضافًا، ولولم يكن ملازمًا للإضافة لا يجوز إدخال (أل) عليه، كـ(غلام زيد)، لا يصح أن يقال: (الغلام زيد)، كذلك (كلٌّ) ملازمة للإضافة إلى المفرد، ثم هذا المضاف إليه قد يحذف، ويعوض عنه التنوين» (٣).

---

(١) أوضح المسالك:٣/٤٠١.

(٢) شرح التسهيل:٣/٣٣٣.

(٣) فتح رب البرية:/٤٨٥.

▪البدل عين المبدل منه:

قال ابن الحاجب «البدل: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دون، وهو بدل الكلّ، والبعض، والاشتمال، والغلط، فالأوّل: مدلوله مدلول الأوّل، والثّاني: جزؤه، والثّالث: بينه وبين الأوّل ملابسة بغير هما، والرّابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره، ويكونان معرفتين، ونكرتين، ومختلفين»([1]).

وقال أبو الفداء: «فبدل الكلّ هو: أن يكون مدلوله مدلول الأوّل، نحو: (جاءني زيد أخوك)، وبدل البعض هو: أن يكون مدلوله بعض مدلول الأوّل، نحو: (ضربت زيدا رأسه)» ([2]).

وقول المقدسي: «فبدل الكل: ما كان مدلوله مدلول الأول، كـ (جَاءَ زَيْد أَخُوكَ)» ([3]).

والتسامح واقع في قولهم: (مدلوله مدلول الأوّل)؛ لأنَّ أحدهما يجب أن يدل على معنى لا يدل عليه الآخر، قال الرضي: «قوله: (فالأول مدلوله مدلول الأول) فيه تسامح؛ إذ مدلول قولك: (أخيك) في (بزيد أخيك) لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيدًا، و(أخوك) يدل على أخوه المخاطب، ولم يكن يدل عليها (زيد) لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر» ([4]).

---

(١) الكافية:/٣١.

(٢) الكناش:١/٢٣٥.

(٣) دليل الطالبين لكلام النحويين:/٤٩.

(٤) شرح الكافية:/١٠٧٩.

وقال ابن يعيش: « اعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأن فيه إيضاحا للمبدل، ورفع لبس، كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع مجاز، وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني أخوك) جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت: (زيد) زال ذلك الاحتمال، كما لو قلت: (نفسه)، أو (عينه)؛ فلذلك قال صاحب الكتاب: وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد، وتبيين لا يكون في الأفراد(١)، يعني: أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بـ (النفس)، و (العين)، ومن البيان ما يحصل بالنعت، ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيد والمؤكَّد، أو النعت والنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما»(٢).

▪ حركة البناء الطارئ في النداء تشبه حركة الإعراب:

من أصولهم: أنَ الحكم للطارئ، من ذلك: أنك إذا نسبت إلى (أمية)، أو (جهينة) قلت: (أُمَويّ)، و(جُهَنيّ)، فاعتبرت الطارئ وهو النسب، فلم تحفل بكسر بنية التصغير المتقدمة، وعليه كان يجب في نحو: (هؤلاء)، وهي مبنية على الكسر إذا قلنا: (يا هؤلاء) أن تغير حركة البناء، ويهمل اعتبار ما قبل، ولماذا نذهب بعيدا؟ فقد أهملوا في الأسماء المعربة ـ عند النداء ـ أصل التمكن، فبنوها وإن كان التمكن باقيًا.

---

(١) ينظر: المفصل:/١٥٧.

(٢) شرح المفصل:٢/٢٦٣.

لكنهم تساهلوا فشبهوا حركة البناء بحركة الإعراب في أنَّ حركة الإعراب يكثر تقديرها

قال الشاطبي: «شأن حركات الإعراب التساهل فيها؛ فلذلك يكثر تقديرها، ولاسيما عند شغل المحل بحركة أخرى لازمة، وحركة البناء الطارئ في النداء تشبه حركة الإعراب؛ ولذلك يعتبر لفظها وموضعها، فدخلت في حكم حركة الإعراب» (١).

▪النصب بـ (أنْ) مضمَرة بعد فاء السببيّة من غير أن تُسبق بنفي أو طلب:

ليس من الحروف النواصب ما يعمل بنفسه إلا أربعة أحرف: (أنْ)، و(لنْ)، و(إذن)، و(كي)، وسائرها إنما تعمل بإضمار (أنْ)، قال ابن السراج: «الحروفُ التي تنصبُ: أنْ، ولَن، وكي، وإذن» (٢)، وعلى هذا فمن باب التسامح قولهم: النصب بـ (أو)، قال ابن هشام اللخمي:

«إنَّما قلنا: إنَّ نصب (نموت) بـ (أو) على طريق التسامح، والنصب على الحقيقة إنَّما هو بـ (أنْ) المضمرة، وليس من الحروف النواصب ما يعمل بنفسه إلا أربعة أحرف: (أنْ)، و(لنْ)، و(إذن)، و(كي)، وسائرها إنما تعمل بإضمار (أنْ)» (٣).

---

(١) المقاصد الشافية:٥/٢٦٠، ٢٦١.

(٢) الأصول لابن السراج:٢/١٤٧.

(٣) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: /٥٠٤.

▪ جواب الشرط إن كان فعلا كان مجزوما مطلقا:

هذا يظهر هذا من عبارة ابن جني عند حديثه عن جواب الشرط، وأنه يكون مجزوما مطلقا متى كان فعلا؛ وذلك إذ قال: «جَوَاب الشَّرْط على ضَرْبَيْنِ: الْفِعْل، وَالْفَاء، فَإِذا كَانَ الْجَواب فعلا كَانَ مَجْزُومًا على مَا تقدم، نَحْو قَوْلك: (إِنْ تذْهب أذهب مَعَك)» ([1]).

والذي عليه ابن الدهان أنَّ في العبارة تساهلا؛ لأنَّ الفعل قد يكون ماضيا أو أمرا؛ وذلك إذ قال: «في هذه العبارة تسامح وإخلال، فأما التسامح فقوله: إن كان فعلا كان مجزوما، وليس الأمر كذلك؛ لأن الفعل الماضي الصيغة لا يكون مجزوما، فإن اعتذر عنه، وقيل: إنه قصد إن كان مستقبلا، قيل: فعل الأمر إذا وقع في جواب الشرط افتقر إلى (الفاء) ولم يكن مجزوما عنده، لا لفظا، ولا موضعا» ([2]).

▪ دُخُول اللَّام على جَوَاب (إِنْ) الشّرطِيَّة المقرونة بِـ (لَا) النافية:

من ذلك: قول ابن هشام: «مثله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾؛ إذ أصله: لكن أنا هو الله ربي، وإلا لقيل: (لكنه)» ([3])، وفي قوله: (وإلا لقيل) إشكال؛ فقد ذهب بعضهم إلى أنه من خطأ المصنفين» ([4]).

والذي عليه الأستاذ عباس حسن أنه صحيح وإن كان قليلا؛ إذ قال:

---

(١) اللمع:/١٣٤.

(٢) الغرة:٣/٨٧.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب:/٣٦.

(٤) شفاء العليل:/ ٢٠٠.

«رأيي أنَّ ذلك الأسلوب صحيح مع قلته» ([1]).

بدليل قول الصديق رضي الله تعالى عنه:(يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا، وشاطرناكم في أموالنا، ونصرناكم بأنفسنا لقلتم ...) ([2]).

وقول الشاعر:

فإن يجزع عليه بنو أبيه ... لقد خدعوا، وفاتهموا قليل ([3]).

والذي عليه أبو البقاء الكفوي أنه من إجراء (إن) مجرى (لو)؛ وذلك بقوله: «قد أجروا كلمة (إن) مَكَان (لَو)، وَعَلِيهِ قَوْلنَا: (وَإِلَّا لما فعلته)، (وَإِلَّا لَكَانَ كَذَا)» ([4]).

والذي عليه الشهاب الخفاجي أنه قد صرح به بعض أهل العربية وإن كان شاذا؛ وذلك إذ قال: «(لو) إدخال (اللام) في جوابها ظاهر، وأما في جواب (إن) فقيل: إنه من خطأ المصنفين، وليس كذلك؛ لأنها لا تخرج على أنها جواب (لو) مقدر، والتقدير في قولهم:

---

(١) النحو الوافي:٤/ ٤٥٨.

(٢) ينظر: الأوائل للعسكري:/١٦٥، وأدب الكتاب للصولي:/١٩٠.

(٣) من الوافر، لعبد الله بن عتمة، وموطن الشاهد قوله: (لقد خدعوا)؛ وذلك لدُخُول (اللَّام) على جَوَاب (إنْ) الشّرطِيَّة.

ينظر: الأصمعيات:/٣٧، والاختيارين:/٣٩٣.

(٤) الكليات:/١٩٤.

أما والّذي لَو شَاءَ لم يَخْلُقِ النّوَي ... لَئِن غِبْتِ عَن عَيْني لما غِبْتِ عَن قلبِي (١).

وقد صرح به بعض أهل العربية، وإن كان شاذا، ولسيت في جواب القسم؛ لأنَّ جوابه مجموع الشرط وجوابه، وليست (اللام) الأولى موطئة؛ لأنَّ القسم مصرح به» (٢).

أما الشيخ خالد الأزهري فقد عده تسامحا، وفي الوقت نفسه حملا لـ(إنْ) على (لو)؛ وذلك إذ قال: «قد تسَامح المصنفون بِدُخُول (اللَّام) فِي جَوَاب (إنْ) الشّرطِيَّة المقرونة بِـ(لَا) النافية فِي قَوْلهم، وَإِلَّا لَكَانَ كَذَا حملا على دُخُولهَا فِي جَوَاب (لَو) الشّرطِيَّة؛ لِأَنَّهَا أُخْتُهَا، وَمنع الْجُمْهُور دُخُول (اللَّام) فِي جَوَاب (إنْ)، وَأَجَازَهُ ابْن الْأَنْبَارِي» (٣).

وقد أجاز مجمع اللغة المصري استعمال هذا الأسلوب على أن تكون (اللام) واقعة في جواب (لو) محذوفة، أو واقعة في جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضي التوكيد(٤).

---

(١) من الطويل، لأبي العتاهية، وموطن الشاهد قوله: (لما غبت عن قلبي)؛ وذلك لدُخُول (اللَّام) على جَوَاب (إنْ) الشّرطِيَّة.

ينظر: أمالي القالي: ٢/ ١٩٦، وشرح الكافية الشافية:٢/٨٤٩، ومغني اللبيب:/٣٥٨، والهمع:٢/ ٤٨٨.

(٢) شفاء الغليل: /٢٠٠.

(٣) موصل الطلاب:/٣٥.

(٤) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة:/ ٢٦٢، والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب:/١٣٠، وكتاب الألفاظ والأساليب:/ ١٣٨، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة:/٣١.

▪التعبير عن (الفاء) الواقعة في مثل: (إن جاء زيد فهو محسن) بأنها جواب الشرط:

كل جواب يمتنع جعله شرطًا، فإن (الفاء) تجب فيه، وخصت (الفاء) بذلك؛ لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء معنى، كأن يقع الجواب جملة اسمية، أو فعل أمر، أو جامدا، أو منفيا بـ (ما، أو لن)، أو مقترنا بـ (قد، أو السين، أو سوف)، وهذه الفاء إنما جاءت؛ لربط الجواب.

وقد ذكر الدماميني أنَّ كثيرًا من النحويين من بينهم: ابن مالك عبروا عن (الفاء) الواقعة في مثل: (إن جاء زيد فهو محسن) بأنها جواب الشرط، والحق أنها ليست الجواب، وإنما هي لربط الجواب، قال الدماميني: «اعلم أنَّ المصنف رحمه الله جرى على عادة كثير من النحاة في تعبيرهم عن (الفاء) الواقعة في مثل: (إن جاء زيد فهو محسن) بأنها جواب الشرط، وفيه تسامح؛ إذ (الفاء) ليست الجواب قطعا، وإنما هي رابطة الجواب، فثم مضاف محذوف ترك؛ لظهور المراد» (١).

وممن ورد ذلك في كلامه: ابن يعيش؛ إذ قال: «ألا ترى أن (الفاء) هنا ليست حرف عطف، وإنّما هي جواب الشرط» (٢).

وقال أبو حيان: «لأن حذف (فاء) جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة» (٣).

وقد جعل ذلك ابن هشام من الأمور التي اشتهرت على ألسنة

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٣/٢٢٨.

(٢) شرح المفصل: ٤/ ٥١٧.

(٣) التذييل:١١/ ٤٠٠.

المعربين، والصواب خلافها؛ وذلك إذ قال: «قَوْلهم: (الْفَاء) جَوَاب الشَّرْط، وَالصَّوَاب أَن يُقَال: رابطة لجواب الشَّرْط، وَإِنَّمَا جَوَاب الشَّرْط الْجُمْلَة» (١)، والأولى ما انتهى إليه الدماميني من أن ذلك جرى في كلامهم على سبيل التسامح، والتساهل.

- **ورود جواب الشرط ماضيا**:

نص ناظر الجيش أن لفعل الشرط مع الجزاء تسع صور: خمسا بالمنطوق، وهي: أن يكون الفعلان ماضيين بالوضع، نحو: (إنْ قام زيد قام عمرو)، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الشرط نحو: (إنْ لم يقم زيد قام عمرو)، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الجزاء، نحو: (إنْ قام زيد لم يقم عمرو)، وأن تكون (لم) مصاحبة كليهما، نحو: (إنْ لم يقم زيد لم يقم عمرو)، وأن يكون الفعلان مضارعين دون (لم) في كل منهما، نحو: (إنْ يقم زيد يقم عمرو).

ومنها: أربع بالمفهوم، وهي: أن يكون الشرط ماضيا بالوضع، وفعل الجزاء مضارعا لم تصحبه (لم)، نحو: (إن قام زيد يقم عمرو)، وأن يكون الأول مصحوبا بـ (لم)، والثاني مضارعا، نحو: (إن لم يقم زيد يقم عمرو)، وأن يكون الأول مضارعا لم تصحبه (لم)، والثاني ماضي الوضع، نحو: (إن يقم زيد قام عمرو)، وأن يكون الأول مضارعا لم تصحبه (لم)، والثاني مضارعا مصحوبا بـ (لم)، نحو: (إن يقم زيد لم يقم عمرو) (٢).

والشرط في جميعها مستقبل، قال ابن الصائغ: «الشّرطُ يدلّ على

---

(١) مغني اللبيب: /٨٥٩.

(٢) تمهيد القواعد: ٩/٤٤٠٥.

المستقبَل» ([1])، وأما ما جاء بخلاف ذلك، وهو بمعنى الماضي أو الحال فمؤول عند أبي حيان على التسامح؛ إذ قال: «جَوَابُ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلٌ لَا مَحَالَةَ؛ لِتَرَتُّبِهُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَمَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ الْمُعْرِبِينَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْمَاضِي هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّسَامُحِ، لَا الْحَقِيقَةِ» ([2]).

وأما ابن مالك فقد جعله من باب الاختصار أو الاستغناء؛ إذ قال: «(إنْ) الشرطية وأخواتها مختصة بالمستقبل، فلا يكون شرطها ولا جزاؤه بمعنى الماضي، ولا بمعنى الحال، وما أوهم ذلك أوِّل، فإذا جاء في موضع الشرط أو الجزاء ما هو حال، أو ماض بلفظ (كان) أو غيرها حمل على أنه متعلق بفعل مستقبل هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة، ولكنَّه حذف؛ اختصارا، أو استغناء عنه بانصراف الكلام إلى معناه، وذلك قولك: (إنْ أحسنت إليّ أمس فقد أحسنت إليك اليوم)، والمعنى: إن تبين إحسانك أمس تبين إحساني اليوم» ([3]).

- **قولهم: الجزم في جواب الأمر بدلا من الجزم في جواب الشرط:**

ففي نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ (٤) جاء الفعل (أَتْل) مجزوما جوابا لشرط مقدر، لا للطلب؛ لتضمنه معنى الشرط، نصَّ على ذلك ابن هشام بقوله: «إذا سقطت (الفاء) بعد الطلب، وقصد معنى الجزاء جزم

(١) اللمحة في شرح الملحة:٢/٩٧٢.
(٢) البحر المحيط:٣/٤٥٩.
(٣) شرح التسهيل:٤/٩٢.
(٤) سورة الأنعام، من الآية:/١٥١.

الفعل جوابا لشرط مقدر لا للطلب؛ لتضمنه معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْل﴾» (١).

ففي الأمر: (إيتِني أكرمْك)، و(أحْسِنْ إلىّ أشكرْك)، يكون تقديره: (إيتني إن تأتني أكرمك)، كأنك ضَمِنْتَ الإكرامَ عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان، وليس ذلك ضَمانًا مطلقًا، ولا وَعدًا واجبًا، إنما معناه: إن لم يُوجَد لم يجب، وهذه طريقة الشرط والجزاء.

وكذلك النهي حين تقول: (لا تَزُرْ زيدًا يُهِنْك) يكون على تقديرِ: إن لا تزره يهنك،

والاستفهام: (أين بيتُك أزُرْك؟)، كأنه قال: (أين بيتك؟ إن أعْلَم مكانَ بيتك أزرْك)، وتقول: (أأتَيْتَنَا أمس نُعْطِك اليومَ؟) معناه: أأتيتنا أمس؟ إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم

وأمّا التمني، فقولك: (ليت زيدًا عندنا يُحَدِّثْنا)، فـ (يحدّثْنا) جزمٌ؛ لأنه جواب، والتقدير: إن يكن عندنا

وأمّا العرض، فقولك: (ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيرًا)، وتقديره: إن تنزل عندنا تصب خيرًا، وهذه الأشياء إنما أضمر حرف الشرط بعدها؛ لأنها تُغْنِي عن ذكره، وتكتفي بذكرها عن ذكره؛ إذ كانت غير واجبة، وصار الثاني مضمونَ الوجود إذا وُجد الأوّل(٢)؛ لذا قال ابن يعيش: «اعلم أن الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والعرض يكون جوابها مجزومًا، وعند النَّحويين أنّ جزمه بتقدير المجازاة، وأنّ جواب الأمر، والأشياء التي

(١) أوضح المسالك: ٤/١٨٧. ١٨٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤/٢٧٤، ٢٧٥.

ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأنّ هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلامُ بها تامّ» (١).

واعتل ابن هشام لمن قال: إن الْفِعْل مجزوم فِي جَوَاب الْأَمر بأن صاحبه إنما أَرَاد تقريب الْمسَافَة على المتعلمين، قال ابن هشام: «قَوْلهم فِي نَحْو: (ائْتِنِي أكرمك) إِنَّ الْفِعْل مجزوم فِي جَوَاب الْأَمر، وَالصَّحِيح أَنه جَوَاب لشرط مُقَدّر، وَقد يكون إِنَّمَا أَرَادوا تقريب الْمسَافَة على المتعلمين» (٢).

أما صاحب البيان فقد حمل هذه المخالفة على التسامح؛ وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ (٣).

إذ قال: «(يُرْسِلِ السَّمَاءَ)، أي: المطر، كما قال الشاعر:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... (٤).

---

(١) شرح المفصل: ٤/٢٧٤.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:/٨٥٧.

(٣) سورة نوح، الآيتان:/ ١٠، ١١.

(٤) من الوافر، لمعاوية بن مالك، ونسبه ابن أبي الأصبع لجرير، وعجزه: رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابًا.

وموطن الشاهد قوله: (نَزَلَ السَّمَاءُ)؛ وذلك على سبيل التسامح، أو على حذف مضاف.

ينظر: الصاحبي:/٥٧، وتحرير التحبير:/٤٥٨، وتمهيد القواعد: ٩/٤٧٧٣، والخزانة: ٤/١٥٦.

قال، وقال بعضهم: أي: ماء السماء، فحذف المضاف (عَلَيْكُم) حال كونه (مِّدْرَارًا)، أي: كثير الدرور، أي: السيلان، والانصباب ... وفي الإرسال مبالغة بالنسبة إلى الإنزال، وكذا المدرار صيغة مبالغة، و(مِفْعَال) مما يستوي فيه المذكر، والمؤنث، كقولهم: (رجل، أو امرأة معطار) ويرسل جواب شرط محذوف، أي: أن تستغفروا يرسل السماء، وفي قول النحاة في مثله: إنه جواب الأمر، وهو ههنا (اسْتَغْفِرُوا) تسامح في العبارة؛ اعتمادًا على وضوح المراد» (١).

(١) روح البيان: ١٠/١٧٦.

- **المبحث الثاني: (دراسة المسائل التصريفيَّة)، وكان منها:**

▪ قولهم: (هاء التأنيث) بدلا من (تاء التأنيث):

دار على لسان كثير من العلماء استعمال (هاء التأنيث)، وهم يقصدون (تاء التأنيث)؛ وذلك لأنَّ (هاء التأنيث) إنَّما هي بدل من (تاء التأنيث) عند الوقف، ومن هؤلاء العلماء:

١ ـ قال سيبويه: «في (سلمة): (سليمة)؛ وإنما كانت (هاء التأنيث) بهذه المنزلة، لأنها تضم إلى الاسم، كما يضم موت إلى حضر، وبكَّ إلى بعل» (١).

٢ ـ قال المبرد: «(يَاء النّسَب) تعاقب (هَاء التَّأْنِيث)، فَكل مَا نسبت إِلَيْهِ فـ(الهاء) ملغاة مِنْهُ»(٢).

٣ ـ قال ابن السراج: «كل اسم معرفة فيه هاء التأنيث فهو غير مصروف» (٣).

٤ ـ قال أبو علي: «لا تتوهم أن تصحيح (اللام) في (غُزَيَّة) جائز؛ لأنه ليس بطرف، كما جاز في (أسَيْوِد)؛ لأن (هاء التأنيث) بمنزلة المنفصل من الاسم، وكذلك الياء المقصورة والممدودة، وياء الإضافة

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤١٩.

(٢) المقتضب:٣/ ١٣٧.

(٣) الأصول:٢/٨٣.

بمنزلتهن في هذا» ([1]).

٥ ـ قال ابن جني: «إِن كَانَ فِي الِاسْم الْمُؤَنَّث (هَاء) التَّأْنِيث حذفتها فِي الْجمع، تَقول فِي جمع (مسلمةٌ): (مسلماتٌ)، وَفِي جمع (قائمةٌ): (قائماتٌ)، وَكَانَ الأَصْل (مسلمتات)، و(قائمتات)، فحذفت (التَّاء) الأولى؛ لِئَلَّا تَجْتَمِع فِي الِاسْم الْوَاحِد علامتا تَأْنِيث» ([2]).

٦. ابن خالويه إذ قال: «ليس في كلام العرب: (هاء التأنيث) إلا قبلها فتحة، نحو: (عشرة، وبقرة، وقائمة)، إلا هاء (هذه)» ([3]).

ومن الذين نصوا على هذا التسامح ابن درستويه بقوله: «هو باب ما يقال للمؤنث بغير هاء

اعلموا أنَّ قوله: ما يقال للمؤنث بغير هاء كلام غير صحيح؛ لأنَّ المؤنث لا يقال: فعله بالهاء أصلا، وإنما يقال بالتاء، نحو: (قامت، وقعدت)، وأما اسمه فعلامة التأنيث فيه (التاء) التي لا تظهر في الإدراج والإضافة، مثل قولك: (رحمتك)، و(رأفتك)، و(جارية فلان)، و(نعمة الملوك)؛ وإنما (الهاء) بدل من هذه (التاء) في حال الوقف خاصة؛ ليفصلوا بذلك بين (التاء) الأصلية، وبين التي للتأنيث؛ ومما يدل على ذلك أن علامة التأنيث في الفعل (التاء) وحدها، ولا يبدل منها في الفعل الهاء لانفصال الفعل من الاسم بالبناء وغيره، فهذا حقيقة المعنى في هذه الهاء التي يسمونها (هاء التأنيث) على المسامحة، وليس (الهاء) في شيء من

---

(١) التعليقة:٣/٣٣٥.

(٢) اللمع:/٢١.

(٣) ليس في كلام العرب:/١٥٤.

الكلام علامة للتأنيث، وإنما هي بدل كما قلنا من (تاء التأنيث) في حال الوقف على الكلمة خاصة» ([1]).

- **علامة التأنيث في نحو**: (**حمراء**):

اختلف العلماء في تحديد ألف التأنيث من نحو: (حمراء)، فمنهم: من رأى أنَّ الثانية هي التَّي للتأنيث، وزادوا الأولى؛ قصدا للمد، قال الشيخ خالد الأزهري: «(حمراء) بالمد، وأصلها عند سيبويه: (حمرى) بالقصر بوزن (سكرى)، فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفًا أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب؛ لأنَّهم لو حذفوا (الألف) الأولى لفات المد، ولو حذفوا (الثانية) لفاتت الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى أيضًا مخل بالمد المطلوب، فلم يبق إلا قلب الثانية (همزة)» ([2]).

ـ وهناك مذهبان آخران:

الأول: أنَّ (الألف) الأولى للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل)، ومؤنث (فعلان)، وضعف بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوًا.

الثاني: أن الألفين معًا للتأنيث ورد بعدم النظير؛ إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين، وفي هذا تسمح، نص على ذلك ابن يعيش؛ إذ قال: «ذهب بعضهم إلى أنَّ الألف الأولى في (حمراء)، و(صفراء) للتأنيث، والثانية مزيدةٌ للفرق بين مؤنثٍ (أَفعَلَ)، نحو: (أَحْمَر) و(حَمْرَاءَ)،و(أَصْفَرَ) و(صَفْرَاءَ)، وبين مؤنّثِ (فَعْلان)، نحو: (سَكرانَ)، و(سَكرَى)، وهو قولٌ

(١) تصحيح الفصيح وشرحه:/٤١١.

(٢) التصريح:٢/٤.

غير مرضيّ؛ لأنّ عَلم التأنيث لا يكون إلّا طرفًا، ولا يكون حشوًا البتّة، وقولُ من قال: إنّ الألفَيْن معًا للتأنيث واهٍ أيضًا؛ لعدم النظير؛ لأنّا لا نعلم علامةَ تأنيث على حرفَين، ومن أطلق عليهما ذلك، فقد تَسمّح في العبارة؛ لتلازُمهما» (١).

- (التاء) اللاحقة لـ (أخت، وبنت):

أطلق سيبويه على (التاء) التي في (أخت، وبنت) في بعض المواضع أنها للتأنيث؛ تجوزا، وهي بدل من (اللام)، والأصل: (أَخَوَةٌ)، و(بَنَوَةٌ)، نصَّ على ذلك ابن يعيش بقوله: «اعلم أنّ التاء في (بِنْتٍ)، و(أُخْتٍ) بدل من (اللام) فيهما، والأصل: (أَخَوَةٌ)، و(بَنَوَةٌ)، فنقلوا (بَنَوةً)، و(أَخَوَةً)، ووزنُهما (فَعَلٌ) إلى (فِعْلٍ) و(فُعْلٍ)، فألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن (جِذْعٍ)، و(قُفْلٍ)، فقالوا: (بِنْتٌ)، و(أُخْتٌ)، وليست (التاء) فيهما على الحقيقة للتأنيث؛ لسكونِ ما قبلها» (٢).

وقد نص على هذا التجوز ابن جني بقوله: «على أن سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب(٣)، فقال: هما علامتا تأنيث، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غفلا» (٤).

وقد بين هذا التجوز الشاطبي بقوله: «قال سيبويه: الثانية: (التاء) اللاحقة لـ(أخت)، و(بنت) و(هُنْت)، فإنها وإن كانت قد بنيت الكلمة عليها،

---

(١) شرح المفصل: ٥/٣٥٠.

(٢) شرح المفصل: ٣/٤٦٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٢٦٢.

(٤) سر صناعة الإعراب: ١/١٦٠.

وصارت ملحقة لبنات الاثنين ببنات الثلاثة أصلها أن تكون للتأنيث؛ ولذلك يطلق عليها سيبويه في بعض المواضع أنها للتأنيث، وإن كان ذلك تجوَزًا منه اعتبارًا بأصلها، وقد بين حقيقتها في غير موضعٍ من كتابه، وأنها كتاء (سَنْبَتَة)، وتاء (عفريت)» (١).

▪ **جمع** (**أَفْعُل**، **وأَفْعِلَة**) **على** (**أفاعِل**)، **و**(**أفْعال**) **على** (**أفاعِيل**):

يقول الزمخشري: «يجمع الجمع، فيقال في كل (أَفْعُل، وأَفْعِلَة): (أفاعِلُ)، وفي كل(أَفْعالٍ): (أفاعيل)، نحو: (أكالب)، و(أساور)، و(أناعيم)، وقالوا: (جمائل)، و(جمالات)، و(رجالات) و(كلابات)، و(بيوتات)، و(حمرات)، و(جزرات)، و(طرقات)، و(معنات)، و(عوذات)، و(دورات)، و(مصارين)، و(حشاشين)» (٢).

ويقول ابن يعيش: «اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كل جمع، وإنما يوقَف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوز إلى غيره؛ وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى جمع ثان، قال سيبويه: اعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع، كـ (الأشْغال)، و(الحُلوم)(٣)، وقال أبو عمر الجَرْمي: لو قلنا في (أَفْلُسٍ): (أفالِسُ)، وفي (أَكْلُبٍ): (أكالِبُ)، وفي (أَدْلٍ): (أدالٍ) لم يجز، فإذا جمعُ الجمع شاذ، وأما قول صاحب الكتاب: فيقال في

(١) المقاصد الشافية:٧/٣٨٠.

(٢) المفصل:/ ٢٤٤.

(٣) الكتاب:٣/٦١٩.

كل (أَفْعُلَ، وأَفْعِلَةَ): (أفاعِلُ)، وفي كل (أَفْعالٍ): (أفاعيل)، فتسمحُ في العبارة، والصوابُ ما ذكرناه» (١).

▪ جمع المصدر:

اعترض ابن سيده ابن جنّي جمعه (تنزيلا) على (تنزيلات)، موضحا أنه لا وجه لجمعه على مذهب العرب، وما جمع منه فلتَشَعُّبُ الأَنواعِ وكَثرتُها، يقول ابن سيده: « قولُ ابنِ جِنّي: (المُضافُ والمُضافُ إليه عِندَهم، وفي كَثيرٍ من تَنْزِيلاتِهم، كالاسم الواحِدِ)(٢)؛ إنَّمَا جَمَعَ (تَنْزِيلاً) هُنا لأَنّه أرادَ أنَّ المُضافَ وما أُضِيفَ إليه يُنَزَّلانِ في وُجوهٍ كَثيرةٍ مَنْزِلَةَ الاسِم الواحِدِ، فَكَنَى بالتَّنْزِيلاَتِ عن الوجوهِ المُختَلِفَةِ، ألا تَرى أَنَّ المَصْدَرَ لا وَجْهَ لجَمْعِه إلا تَشَعُّبُ الأَنواعِ وكَثرتُها، مع أنَّ ابنَ جِنّي تَسمَّحَ بهذا تسمّح تَحَضُّرٍ وتَحَذُّقٍ، فأَمَّا على مَذْهَبِ العَربِ فلا وَجْهَ له إلا ما قُلنَا»(٣).

والذي يظهر من قول ابن هشام: «المصدر المؤكد لا يثنى، ولا يجمع باتفاق، فلا يقال: (ضربين)، ولا (ضروبا)؛ لأنَّه كـ(ماء)، و(عسل)، والمختوم بتاء الوحدة بعكسه باتفاق، فيقال: (ضربتين، وضربات)؛ لأنَّه كـ(تمرة)، و(كلمة)، واختلف في النوعي، فالمشهور الجواز، وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين» (٤).

الاتفاق على أنَّ المصدر المؤكد لا يثنى، ولا يجمع؛ لأنَّه كاسم الجنس

---

(١) شرح المفصل: ٣/ ٣٢٧.

(٢) لسان العرب: ١١/٦٥٦.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٩/٤٥.

(٤) أوضح المسالك: ٢/٢١٥.

يقع بلفظه على القليل والكثير بخلاف ما دل على عدد، أو نوع، قال الفيومي: «قَصَدْتُ الشَّيْءَ، وَلَهُ، وَإِلَيْهِ قَصْدًا، مِنْ بَابِ: (ضَرَبَ) طَلَبْتُهُ بِعَيْنِهِ، وَإِلَيْهِ قَصْدِي، وَمَقْصِدِي بِفَتْحِ الصَّادِ، وَاسْمُ الْمَكَانِ بِكَسْرِهَا، نَحْوُ: (مَقْصِدٍ مُعَيَّنٍ)، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ جَمَعَ (الْقَصْدَ) عَلَى (قُصُودٍ)، وَقَالَ النُّحَاةُ: الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ لَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ، وَالْجِنْسُ يَدُلُّ بِلَفْظِهِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ مِنْ الْكَثْرَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْجَمْعِ، فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ عَدَدًا، كَـ(الضَّرْبَاتِ)، أَوْ نَوْعًا كَـ(الْعُلُومِ)، وَ(الْأَعْمَالِ) جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا وَحَدَاتٌ، وَأَنْوَاعٌ جُمِعَتْ، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ)، وَ(عَلِمْتُ عِلْمَيْنِ)، فَيُثَنَّى لِاخْتِلَافِ النَّوْعَيْنِ؛ لِأَنَّ ضَرْبًا يُخَالِفُ ضَرْبًا فِي كَثْرَتِهِ وَقِلَّتِهِ، وَعِلْمًا يُخَالِفُ عِلْمًا فِي مَعْلُومِهِ مُتَعَلَّقِهِ، كَعِلْمِ الْفِقْهِ، وَعِلْمِ النَّحْوِ، كَمَا تَقُولُ: (عِنْدِي تُمُورٌ) إذَا اخْتَلَفَتْ الْأَنْوَاعُ، وَكَذَلِكَ (الظَّنُّ) يُجْمَعُ عَلَى (ظُنُونٍ)؛ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ لِأَنَّ ظَنًّا يَكُونُ خَيْرًا، وَظَنًّا يَكُونُ شَرًّا»(١).

وأما ما ورد فقد حكم عليه ابن الأثير بالشذوذ؛ إذ قال في جمع (بؤس)، أو (بأس) على (أبؤس): «قد جمع المصدر، وهو شاذّ، وكان التقدير: عسى الغوير أن يبأس، و(الغوير): تصغير (غار)، و(أبؤس) جمع (بؤس)، أو (بأس)» (٢).

وعد السيوطي جمع المصادر بوجه عام قبيحا؛ إذ قال: «مما يحسن مفردا، ويقبح مجموعا المصادرُ كلُّها» (٣).

---

(١) المصباح المنير:٢/٥٠١.

(٢) البديع في علم العربية: ١/٤٨٤.

(٣) المزهر: ١/ ١٥٨.

ـ بيد أن المتتبع لكلام العرب يرى منه جموعا، منها:

– جمع (غض) على (غضوض)، قال أبو البقاء: «فِي حَدِيث أبي شُرَيْح الكعبيّ، واسْمه خويلد بن عَمْرو فِي الْجُلُوس على الطَّرِيق: قَالُوا: يَا رَسُول الله وَمَا حَقه؟ قَالَ: غضوض الْبَصَر»(١).

– جمعهم (حملا) على (حمول)، قال ابن جني: «قالوا: (علباوان)؛ حملا بالزيادة على (حمراوان)، ثم قالوا: (كساوان)؛ تشبيهًا له بـ (علباوان)، ثم قالوا: (قرّاوان)؛ حملا له على (كساوان)، على ما تقدم؛ وسبب هذه الحمول، والإضافات، والإلحاقات كثرة هذه اللغة، وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها»(٢).

– وفي جمع (حذف) على (حذوف)، قال أبو البقاء: «قالوا: (رُبَ)، في (رُبَّ)، وكل هذه حذوفٌ، وزيادةٌ في الحُرُوفِ» (٣).

– جمعهم (فصلا) خلاف (الوصل)، على (فصول) قال ابن جني: «قد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها، ولا لشيء منها» (٤).

– جمعهم (وصلا) على (وصول)، قال ابن منظور: «جمعه ابن جني على (وصول)، وقياسه ألا يجمع» (٥).

– جمعهم (الغلط) على (أغلاط)، يقول ابن جني: «كان يروي من

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي:/ ٨٢.
(٢) الخصائص:١/ ٢١٥.
(٣) التبيين:/ ٤١٤.
(٤) الخصائص:١/ ٣٣١.
(٥) لسان العرب:١١/ ٧٣٠.

أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع، واستمر فساد هذا الشأن مشهورًا ظاهرًا» ([1])؛ ولعله أول من جمع (الغلط) على (أغلاط)، وقد جمعه كذلك صاحب القاموس في خطبته، فقال: «اخْتَصَصْتُ كِتَابَ الْجَوْهَرِيِّ مِنْ بَيْنِ الْكُتُبِ اللُّغَوِيَّةِ، مَعَ مَا فِي غَالِبِهَا مِنَ الْأَوْهَامِ الْوَاضِحَةِ، وَالْأَغْلَاطِ الْفَاضِحَةِ، لِتَدَاوُلِهِ وَاشْتِهَارِهِ بِخُصُوصِهِ، وَاعْتِمَادِ الْمُدَرِّسِينَ عَلَى نُقُولِهِ وَنُصُوصِهِ»([2]).

ورواه عنه صاحب المزهر ([3])، وقال صاحب التاج: «يجمع (الغلط) على (أغلاط)» ([4]).

– جمعهم (وجل) على (أوجال)، قال الزمخشري: «(في قلبه وجل)، و(في قلوبهم أوجال)»([5]).

وقد اكتفوا في الثلاثي بما دعت الحاجة إليه مقصودا به الجنس، أو اختلاف النوع على نحو ما تقدم.

والذي يظهر أن جمع مصادر ما فوق الثلاثي قد جاء في كلامهم بكثرة، ومن ذلك: جمعهم (استعمالا) على (استعمالات)، و(اختراعًا) على (اختراعات)، و(احتمالا) على (احتمالات)، و(اعتقادًا) على (اعتقادات)، و(احتجاجًا) على (احتجاجات)، و(تقريرًا) على (تقريرات)، و(تحديدًا) على (تحديدات)، و(إلزامًا) على (إلزامات)، و(التزامًا) على (التزامات)، و(تدقيقًا)

(١) الخصائص:٢/١٠، ١١.
(٢) القاموس المحيط:١/ ٢٨.
(٣) ينظر: المزهر:١/٧٨.
(٤) تاج العروس، مادة (غ. ل. ط):١٩/ ٥١٨ .
(٥) الأساس: ٢/٣٢١.

على (تدقيقات)، و(إلحاقًا) على (إلحاقات)، و(اعتمادًا) على (اعتمادات)، و(انتقالا) على (انتقالات)، و(تصحيفًا) على (تصحيفات)، و(تنبيهًا) على (تنبيهات)، و(تنزيلا) على (تنزيلات)، و(تأويلا) على (تأويلات)، و(تفريعًا) على (تفريعات)، و(تصرفًا) على (تصرفات) و(ترخيصًا) على (ترخيصات)، و(اختيارًا) على (اختيارات)، و(ابتداءً) على (ابتداءات)، و(إشكالا) على (إشكالات)، و(إعرابًا) على (إعرابات) ، و(تركيبًا) على (تراكيب)، و(تقليبًا) على (تقاليب)، و(تعليلا) على (تعاليل)، و(تكبيرًا) على (تكابير)، و(تصغيرًا) على (تصاغير) و(تصنيفًا) على (تصانيف)، و(تأليفًا) على (تآليف)، و(تفعيلا) على (تفاعيل)، و(تقسيمًا) على (تقاسيم)، و(تعبيرًا) على (تعابير)، و(تصريفًا) على (تصاريف)، و(تفسيرًا) على تفاسير، و(إكرامًا) على (أكاريم)، و(إفسادًا) على (إفسادات)، و(إنشاءً) على (إنشاءات)([1]).

- **جمع (مسيل، ومعين):**

من ذلك: القول في جمع (مسيل) التي هي من (سال) (يسيل) على أن أصلها (س. ي. ل) فقياس جمعها: (مسايل)، أما جمعها على (أمسلة) فقد عده بعضهم من باب الغلط، لكنَّه عند ابن جني ليس غلطا بدليل السماع؛ وذلك لأنَّ العرب قالت: (مسل)، لكن قبول ذلك كله راجع إلى التسامح؛ إذ قال: «أما (مسيل) فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: (أمسلة) إلى أنَّه من باب الغلط ؛ وذلك لأنَّه أخذه من (سال يسيل)، فهو عندهم على (مفعل)، كـ(المسير)، و(المحيض)، وهو عندنا غير غلط؛

(١) ينظر: دراسات في النحو:/١٤١، ١٤٢.

لأنهم قد قالوا فيه: (مسل)، وهذا يشهد بكون الميم (فاء)، فـ (أمسلة، ومسلان): (أفعلة، وفعلان)، كـ(أجربة، وجربان)، ولو كانت (أمسلة، ومسلان) من (السيل) لكان مثالهما: (أمفلة، ومفلان)، و(العين) منهما محذوفة، وهي (ياء) السيل، وكذلك قال بعضهم في (معين)؛ لأنه أخذه من (العين) لأنه من ماء العيون، فحمله على الغلط، لأنهم قد قالوا: (قد سالت معانه)، وإنما هو عندنا من قولهم :(أمعن له بحقه)، إذا طاع له به، وكذلك الماء إذا جرى من العين فقد أمعن بنفسه، وطاع بها. ومنه (الماعون)؛ لأنه ... العادة المسامحة به، والانقياد إلى فعله» ([1]).

ومما يدل على أن الأمر مبني على المسامحة ثبوت جواز الوجهين:(مُسُلٌ، ومُسْلَان، وَمَسَائِل)

قال ابن السكيت: «تقول: هو مَسِيل الماء، والجمع:(أَمْسِلَةٌ، ومُسُلٌ، ومُسْلَان، وَمَسَائِل)» ([2]). قال ابن جني: «سامحوا أنفسهم» ([3]).

وكان الأزهريّ يحملها على التّوهّم، ويرى زيادة (الميم)، كما توهّموا أصالة (الميم) في المكان؛ فقالوا في جمعه: (أَمْكِنَةٌ)، وأصله (مَفْعَل) من (كان)؛ وذلك إذ قال: «(سيل)، قَالَ اللَّيْث: السَّيْل مَعْرُوف، وجمعُه (سُيول)، و(مَسِيل المَاء)، وجمعُه: (أَمْسِلةٌ)، وَهِي ميَاهُ الأمطار إِذا سالَت،

قلت: القياسُ فِي (مَسيل الماءِ): (مَسايِل) غيرُ مَهْمُوز، ومَن جمَعَه (أَمسِلَةً، ومُسُلاً، ومُسْلانًا) فَهُوَ على توهُّم أنَّ (الْمِيم) فِي المَسيل أصليّة،

(١) الخصائص:٣/٢٨٢.
(٢) إصلاح المنطق:/٢٦١.
(٣) الخاطريات: ٢/١٣٨.

وأنّه على وزن (فَعِيل)، وَلم يُرَدْ بِهِ (مَفعِلاً)، كَمَا جَمعوا (مَكَانا): (أمكِنة)، وَلَهُمَا نَظَائِر، والمَسِيل: (مَفْعِلْ) من (سالَ يَسيلُ مَسِيلاً، ومَسالاً وسَيْلاً، وسَيَلانًا)، وَيكون (المَسِيل) أَيْضا: المكانُ الّذي يَسِيل فِيهِ ماءُ السَّيْل»([1]).

وقد جعل الدكتور/ عبد الرزاق الصاعدي هذا التوهم من أهم الأسباب المؤدّية إلى تداخل الأصول، بل من أخطرها أثرًا، وكثيرا ما يدفع إلى الخلاف بين العلماء قائلا: «توهّم أصالة الحرف من أهمّ الأسباب المؤدّية إلى تداخل الأصول، ومن أخطرها أثرًا، وكثيرًا ما يترتّب على التّوهّم خلاف بين العلماء؛ لأنّه الوجه الآخر للتّصريف الّذي يعدّ من أهمّ المقاييس الّتي تميّز بها الأصول؛ فإذا حمل ما جاء على هذا المقياس على التّوهّم سقط الاستدلال به في كثير من أمثلة التّداخل؛ الّتي كان للتّوهّم فيها نصيب، فمن ذلك: كلمة (مَسِيلٍ)، وهي: اسم مكان على وزن (مَفْعِل) من: سَالَ يَسِيلُ، وأصلها (س ي ل)، وقياس جمعها: (مَسَايِل)، فلمّا شاعت الكلمة توهّموا أصالة ميمها، فحملوها على راء (رَغِيفٍ)، فقالوا في الجمع: (أمْسِلَة، ومُسْلاَن)، كقولهم: (أَرْغِفَةٌ، ورُغْفَان)» ([2]).

والحمل على التسامح، أو التوهم أهون من القول بأن العرب غلطت في جمعه، قال ابن منظور:« الجمْع: (أَمْسِلَةٌ، ومُسُلٌ، ومُسْلانٌ، ومَسَائِلُ)، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَن مِيمَهُ زَائِدَةٌ مِنْ (سَالَ يَسيل)، وأَن الْعَرَبَ غَلِطت فِي جَمْعِهِ» ([3]).

---

(١) تهذيب اللغة:١٣/٥٠.

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم :٢/٧٢٨.

(٣) لسان العرب:١١/٦٢٣.

▪ **تصغير (الحبارى):**

تصغر كلمة (الحبارى) على (حبيرى)، و(حبيِّر)، قال ابن يعيش: «لو صغّرت (حُبَارَى) لكان لك فيه وجهان: أحدهما: أن تحذف الألف الأُولى، وتُثْبِت ألف التأنيث، فتقول: (حُبَيْرَى)، والوجهُ الثاني: أن تحذف ألف التأنيث؛ للطول، ولا تحذف الأُولى، وتقلبها ياءً، فتقول: (حُبَيِّر)» (١).

لكن الأعرابي حينما سئل عن تصغير (حبارى) قال من غير تردد: (حبرور) من غير أن يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين، والذي ركز عليه الأعرابي هنا إنما هو المعنى، قال ابن الأثير: «قيل لأعرابيّ: كيف تصغّر (حبارى)؟ فقال: (حبرور)، فأتى بالمعنى؛ لأنّ (الحبرور): ولد الحبارى»(٢).

أما ابن الخباز فقد ذهب إلى أنَّ الأعرابي لا دخل له باصطلاح النَّحويين، وإنما يلزمه فقط التركيز على المعنى؛ إذ قال ابن الخباز: «سئل بعض العرب عن تصغير (حبارى)، فقال: (حبرور)؛ لأن (الحبرور): فرخ الحبارى، وهو تصغير، والعربي المسؤول لم يعرف اصطلاح النحويين، فأجاب بالمعنى»(٣).

وقد نص على هذا التسامح ابن جني بقوله: «باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد:

اعلم أنَّ هذا موضعٌ قد استعملته العربُ واتبعتها فيه العلماء، والسبب

---

(١) شرح المفصل:٣/٣٠٣.

(٢) البديع: ٢/١٥٦.

(٣) توجيه اللمع:/٥٦٣.

في هذا الاتساع أنَّ المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعًا، فلمَّا آذنًا به، وأديا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ، وسنفرد لذلك بابًا، فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنَّه سأل أعرابيًّا عن تحقير (الحُبارى)، فقال: (حبرور)، وهذا جواب من قصد الغرض، ولم يحفل باللفظ؛ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن، فجاء بـ(الحبرور)؛ لأنَّه فرخ الحبارى؛ وذلك أنَّ هذا الأعرابي تلقَّى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافة في مثله، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنَّما هي لفظية، ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين»([1]).

▪ النسب إلى الجمع:

– من ذلك: النسب إلى (محاسن):

عند النسب إلى (محاسن)، وهي: الْمَوَاضِع الحسَنَةُ من الْبدن، كان الأولى أن يرد إلى المفرد ثم ينسب إليه، ولكنهم قالوا: (محاسني) عند من قال إن مفرده: (محسن)، أو (حسن)؛ لضرب من المسامحة، قال ابن سيده «(المحاسِنُ): الْمَوَاضِع الحسَنَةُ من الْبدن، قَالَ بَعضهم: وَاحِدهَا مَحْسَنٌ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقَوِيّ، وَلَا بذلك الْمَعْرُوف، إِنَّمَا (المحاسِنُ) عِنْد النَّحْوِيين وَجُمْهُور اللغويين جمع لَا وَاحِد لَهُ؛ وَلذَلِك قَالَ سِيبَوَيْهٍ: إِذا نسبت إِلَى (محاسِنَ) قلت:(مَحاسِنيّ)([2])، فَلَو كَانَ لَهُ وَاحِد لرده إِلَيْهِ فِي النّسَب، وَإِنَّمَا يُقَال: إِن واحده (حسن) على الْمُسَامحَة» ([3]).

---

(١) الخصائص:٢/٤٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٣٧٩.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٣/١٩٨.

▪أسباب الإمالة مجوزة، وليست موجبة:

قال الجرجاني: «الإمالة: أن تنحي بـ(الفتحة) نحو (الكسرة)» ([1])؛ وذلك لضرب من التجانس، قال ابن سيده: «الإمالَة إنَّما هي أن تَنْحُوَ بـ(الفَتْحَةِ) نحو (الكَسْرةِ)، فَتُحِيلَ (الألِفَ) نحوَ (الياءِ)؛ لضَرْبٍ من تَجانُسِ الصَّوْتِ، فكما أنَّ الحركةَ ليست بفَتْحةٍ مَحْضةٍ، كذلك (الأَلِفُ) التي بعدَها ليست أَلِفًا مَحْضةً وهذا هو القياسُ؛ لأنّ (الألفَ) تابعةٌ للفَتْحةِ، فكما أنّ (الفتحةَ) مَشُوبةٌ، فكذلك (الأَلِفُ) اللّاحقةُ لها» ([2])، قال المرادي: «قد ترد الإمالة؛ للتنبيه على أصل، أو غيره» ([3]).

وليست بجائزةٍ في كل شيء، وإنما للإمالة أسباب، لخصها أبو البقاء بقوله: «السَّبب الأول: (الْيَاء) الكائنة قبل (الْألف) بحرفٍ أَو حرفين، نَحْو: (شَيبَان) و(غيلان)، السَّبب الثَّانِي: (الكسرةُ)، وَقد تكون بعد (الْألف)، نَحْو: (عَائِد)، وَقد تكون قبلهَا وَبَينهمَا حاجز، نَحْو: (جبال)، و(حبال)، وَقد يكون بَينهمَا حرفان، وَمن شَرطه: أَن يكون مَا بعد الكسرة سَاكنا، نَحْو: (سِرْبال)، و(جِلْباب)، السَّببُ الثَّالث: كونُ (الألفِ) منقلبةٌ عَن (ياءٍ) وَذَلِكَ قولُك فِي (رمي): (رَمِي)، وَفِي (بَاعَ): (بِاع)، فإنْ كَانَت (الْألف) رَابِعَة فَصَاعِدا أُمِيلت من أيّ أصلٍ كَانَت، كَقَوْلِك فِي (مَرْمَى): (مَرْمِي)، وَفِي (مغزى): (مَغْزِي)، وَفِي (تُدعى): تدعي.

السَّببُ الرّابع: مَا شُبّه بالمنْقَلب عَن (الْيَاء)، وَذَلِكَ نَحْو: (غزا)،

---

(١) التعريفات:/٣٧.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم:٨/١٣٠.

(٣) توضيح المقاصد:٣/١٤٩١.

و(دَعا)، فإنَّه يُمالُ؛ لأنَّ (الياءَ) تقع هُنَا كثيرا ، ولأنَّ هَذِه (الألفَ) تصيرُ إِلَى (الْيَاء) إذا جاوزتْ ثلاثةَ أحرف، نَحْو: (يُدْعى)، و(مُستدعى)،السَّببُ الخامسُ: كَسْرُ مَا قبل (الْألف) فِي بعض الْأَحْوَال، وَذَلِكَ فِي الْفِعْل خاصّةً، نَحْو: (خافَ)، و(طابَ)، وَ(جَاء)؛ لأنَّك تقولُ: (خِفْت)، وَمَا أشبههَا، السَّببُ السَّادس: الإِمالةُ، كَقَوْلِك: (رأيتُ عمادًا)، و(كتبتُ كِتابا)، فتُميلُ (ألفَ) التَّنوين من أجلِ الإمالة الأولى»([1]).

وما توافر هذه الأسباب إلا أن العرب مختلفون، فمنهم من أمال، ومنهم من لم يمل، قال السيوطي: «الْعَرَب مُخْتَلفُونَ فِي ذَلِك، فَمنهمْ من أمال، وهم: تَمِيم، وَأسد، وَقيس، ويمامة أهل نجد، وَمِنْهُم من لم يمل إِلَّا فِي مَوَاضِع قَليلَة، وهم: أهل الْحجاز» ([2]).

ومن هنا نلاحظ أنَّ الإمالة جَائِزَة لَا وَاجِبَة؛ بِالنّظرِ إِلَى لِسَان الْعَرَب، قال ابن جني: «ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة، لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه»([3]).

وعلة ذلك أن الإمالة أمر طارئ جاء على خلاف الأصل، قال نشوان بن سعيد الحميرى: «الإمالة ليست بواجبة ولا عالية، وإنما الأصل في لغة العرب التفخيم، والإمالة طارئة، وقد اختلف القراء ، ففخم بعضهم، وأمال بعضهم، ثم اختلف المميلون اختلافًا متفاوتًا، وقرأ كل منهم بلغته، والأَوْلى

---

(١) اللباب:٢/٤٥٢،٤٥٣، ٤٥٤.

(٢) الهمع:٣/٤١٤.

(٣) الخصائص:١/١٦٥.

القراءة بالأفصح، وهو التفخيم الذي هو الأصل، وإن كانت الإمالة جائزة»([1]).

وأما ما جاء على لسان الفارسيّ من أن أسباب الإمالة موجبة فتسامح، من ذلك: قوله: «مما يقوي الإمالة في (زاد)، ونحوه: أنّه اجتمع فيه أمران، كل واحد منهما يوجب الإمالة: وهو لحاق (الكسرة) أول فعلت، والآخر: أن تمال (الألف) ليعلم أنّها من (الياء)، فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو، فإذا اجتمعتا كان أجدر أن توجباها، وتجلباها» ([2]).

وقوله: «حجة من أمال الطغيان، هي أنّ الألف قد اكتنفها شيئان: كلّ واحد منهما يجلب الإمالة، وهما (الياء) التي قبلها، و(الكسرة) التي بعدها، فإذا كان كلّ واحد منهما على انفراده يوجب الإمالة في نحو: (السّيال)، و(الضّياح)، و(مررت ببابه، وبداره)، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة» ([3]).

يبين ذلك قول الأشموني: «أسبابها الآتية مجوزة لها، ولا موجبة، وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات تَسَمُّح، فكل مُمَال يجوز فتحه» ([4]).

---

(١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٩/ ٦٤٢٨.

(٢) الحجة: ١/ ٣٢٨.

(٣) الحجة: ١/ ٣٦٧.

(٤) شرح الأشموني: ٤/ ٢٤.

▪استعمال الصَّرْفِ مكان التصريف:

يفهم من قول ابن مالك:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي(١).

أنه لا حَظَّ في التصريف للحروف، ولا للأسماء غير المتمكنة، ولا للأفعال الجامدة، وإنما يكون التصريف في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ ووجه التسامح هنا أنه جمع بين الصَّرفِ والتصريف، فالظاهر أنه أراد بهما واحدا، نص على هذا التسامح الشاطبي بقوله: «إنَّ في لفظه لفظين، وهما الصَّرفُ في قوله:(مِنَ الصَّرْفِ بَرِي)، والتصريف في قوله: (بِتَصْرِيفٍ حَرِيٌّ)، والظاهر أنه أراد بهما واحدا، بل لا شك في هذا، واللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريفُ لا الصرفُ، فاستعماله لفظَ الصرف تسامحٌ اعتبارا بأصل المعنى؛ لأن (صَرَّف) الذي مصدره التصريف مبالغة في (صَرَفَ) الذي مصدره (الصرف)؛ وإنما سُمِّي هذا العلم تصريفا من التصريف الذي هو التقليبُ، وتقول: (صرفت الرجلَ في أمري): إذا جعلتَه يتقلّبُ فيه بالذهاب والمجيء، و(صروفُ الدهر): تقلباتُه، وتحوّلاتُه من حال إلى حال، فهذا العلم فيه هذا المعنى» (٢).

ولا يعزب عن البال قول ابن عصفور: «التصريف أشرف شطري العربية، وأغمضهما، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من: نحوي، ولغوي إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية» (٣).

---

(١) ألفية ابن مالك:/٧٣.

(٢) المقاصد الشافية:٨/٢١٩،٢٢٠.

(٣) الممتع الكبير في التصريف:/٣١.

قال ابن عقيل معرفا هذا العلم: «التصريف: عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة، وزيادة، وصحة، وإعلال، وشبه ذلك» (١).

▪ الزيادة لغيرة فائدة لفظية، أو معنوية:

قال السيوطي: «الأصل في الحروف: عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه» (٢)؛ لذا فأقبح الضرائر: «الزيادة المؤدية لما ليس أصلا في كلامهم، كقوله:

مِنْ حَيْثُ مَا سَكَّوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ (٣).

أي: أنظر، أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام، كقوله:

طَأَطأتُ شِيمَالِي (٤).

---

(١) شرح ابن عقيل: ٤/١٩١.

(٢) الاقتراح:/١٣٧.

(٣) من البسيط، لإبراهيم بن هرمة، وصدره: وأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِى الهَوَى بَصَرِي، وموطن الشاهد قوله:(فَأَنْظُورُ)، أي: فأنظر، فأشبع (الضمة)، والذي نتج عنه ظهور(الواو)؛ لإقامة الوزن.

ينظر: الديوان:/٢٣٩، وسر صناعة الإعراب:٢/٢٠، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٣٨٣، والجنى الداني: /١٧٣.

(٤) من الطويل، لامرئ القيس، وتمامه: كأَنِّي بِفَتْخاءِ الْجَنَاحَيْن لَقْوةٍ ... صَيْودٍ من العِقْبانِ طَأْطأْتُ شِيمَالِي وموطن الشاهد قوله: (شِيمَالِي)؛ وذلك لزيادة (الياء)، والذي في الديوان: (شملال)، وعند ابن منظور: (الشيمال): لغة فِي الشِّمَال.

ينظر: الديوان:/٣٨، والمحكم: ٨/٧٠، واللسان:١١/٣٦٤، وارتشاف الضرب:٥/٢٣٩١، والهمع:٣/٢٧٤، وتاج العروس:٢٩/٢٨٣.

أراد: شمالي» ([1]).

وعلى فرض وجود زيادة في كلامهم، لكنَّها عندهم تدخل الكلام لأحد أشياء، أشار إليها ابن الأثير إلى ذلك بقوله: «حروف الزيادة، تدخل الكلام لأحد أشياء: الأول: للمعنى، كـ(ألف) ضارب، و(ميم) مكرم، و(ياء) يعلم، الثاني: لإلحاق كلمة بكلمة، كـ(الياء) في (صيرف)، و(الواو) في (كوثر)، وهما ملحقان بـ(جعفر)، الثالث: للمدّ، كـ(ياء) قضيب، و(واو) عجوز.

الرابع: للتّكثير، كـ(ألف) قبعثري؛ لأنّه ليس في الأصول سداسي، فيلحق به، الخامس: للعوض، كـ(سين) أسطاع المعوّضة من حركة (واو) أطوع، السادس: للوقف، كـ(الهاء) في قوله تعالى:﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ﴾([2])، السابع: للتمكن من النطق بالكلمة، نحو: (عه)، و(شه)» ([3]).

أمَّا أنْ يكون هناك حرفٌ زائدٌ لا معنى له فهذا عبث؛ اللهم إلا إذا كان ذلك من قبيل التساهل، قال الرضي: «أقول: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثا، فإذا قيل مثلا: إن (أقال) بمعنى: (قال) فذلك منهم تسامح في العبارة؛ ذلك على نحو ما يقال: إن (الباء) في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾([4])، و (مِنْ) في ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ ([5]) زائدتان؛ لما لم تفيدا فائدة

---

(١) الاقتراح:/١٣٧.

(٢) سورة الحاقة، الآية:/ ٢٨.

(٣) البديع في علم العربية:٢/٤٨٠، ٤٨١.

(٤) سورة الرعد، من الآية:/ ٤٣، وسورة الإسراء، من الآية :/٩٦، وسورة العنكبوت، من الآية:/ ٥٢.

(٥) سورة آل عمران، من الآية:/ ٦٢، وسورة المائدة، من الآية:/٧٣، وسورة ص، من الآية:/٦٥.

زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل، وتأكيده، فكذا لابد في الهمزة في(أقالني) من التأكيد والمبالغة، والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعان على البدل، كـ(الهمزة) في (أفعل) تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعل وغيره» (١).

▪ زيادة (الياء) متى كانت ثانية، وثالثة، ورابعة مطلقا:

تُزاد (الياء) بشروط هي:

الأوَّل: أن تصْحَبَ أكثر من أصلين؛ فإن كانت مع أصلين؛ نحو (سَيْفٍ)، و(ظَبْيٍ)، و(هَدْيٍ) فهي أصلٌ.

الثَّاني: ألاَّ تكون الكلمة الَّتي فيها الياء من مضاعف الرّباعيّ، نحو: (يُؤْيُؤْ) لطائر ذي مخلبٍ.

الثَّالث: ألاَّ تتصدَّر قبل أربعة أحرفٍ في غير مضارعٍ؛ فإن تصدّرت قبل أربعة أصولٍ، نحو: (يَسْتَعُورٍ) اسم موضعٍ، فهي أصلٌ، إلا أن أبا عثمان المازني أطلق حكما، وهو يتحدث عن زيادة (الياء) مفاده: أنها متى كانت ثانية، أو ثالثة، أو رابعة فهي زائدة مطلقا(٢).

والحق أنَّ فيما قاله تسامح، وليس المقصود ظاهر العبارة على الإطلاق، بل هو على حد علمي قول مرسل غير مقيد؛ وذلك لأنَّ كلمة (صِيصِيَةٍ) ثانيها ياء، وليست زائدة، بل رَبَاعِية مكررة، فاؤها ولامها الأولى صاد، وعينها ولامها الثَّانِيَة يَاء وكذلك (يهيه) فاؤها ولامها الأولى ياء،

(١) شرح الشافية:١/٨٣.

(٢) ينظر: المنصف:١/١١١.

وعينها ولامها الثَّانِيَة هاء، و (صيصية) هي كل ما يحصن به، يقول ابن جني: «مواضع زيادة الياء، قال أبو عثمان: وأما (الياء) فإذا وجدتها ثانية، وثالثة، ورابعة فهي زائدة، قال أبو الفتح: قد قال أبو عثمان هذا القول قولا مرسلا غير مقيد، وليس لأحد أن يطعن فيه بقولهم: (صيصية)، و(يهيأة)، ونحوهما مما (الياء) فيه أصل؛ لأنَّه قد بين هو هذا القول، واستثنى به في هذا الكتاب وستراه، وإنما تسامح فيه؛ لأنه معلوم الموضع، وليس مما يذهب على المبتدئين، فضلا عن الأشياخ المتقدمين، وإنما يريد أبو عثمان: أنك إذا حصّلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها ياء ثانية، أو ثالثة فصاعدا، قضيت بزيادتها حملا على ما عُرف اشتقاقه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة، فعلى هذا القياس لو جاء في الكلام مثل (خَيْقَب)، و(قِرْيَج)، و(شَقَيْطَر) لقضيت بزيادة (الياء)، ولم تحتج إلى الاشتقاق» (١).

وقال الزمخشري: «كل مَا يُحصَّن بِهِ فَهُوَ: (صيصية)، والكلمة من مضاعف الرباعي فاؤه ولامه الأولى مثلان (صادان)، وعينه ولامه الْأُخْرَى مثلان (ياءان)» (٢).

(١) المنصف: ١/١١١، والألفاظ (خَيْقَب، وقَرْيَج، وشَقَيْطَر) لم ترد في اللغة؛ وإنما وضعها الإمام ابن جني ليمثل بها.

(٢) الفائق في غريب الحديث والأثر: ٢/ ٣٢٣.

▪اسم المفعول الذي في أوله ميم:

قال أبو الفتح: «قوله: (وإذا كان الاسم مفعولا، وفي أوله الميم) ([1]) كلام فيه تسامح؛ لأنَّ اسم المفعول لا يكون أبدا من جميع الأفعال إلا وفي أوله (الميم)، وإنما مخرج هذا الكلام منه على ضرب من التوكيد، وفيه من التسامح ما ذكرته» ([2]).

▪الإلحاق بـ(تدحرج):

ذكر الزمخشري أن من الإلحاق بـ(تدحرج): (تجلبب)، و(تجورب)، و(تشيطن)، و(ترهوك)؛ لأنه يُوَهِّم أنَّ (التاء) مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ حقيقةَ الإلحاق في (تجلبب) إنَّما هي بتكرير (الباء)، أَلْحَقَتْ (جلبب) بـ (دَحْرج)، و(التاءُ) دخلت لمعنى المطاوعة؛ لأن الإلحاق لا يكون من أوّل الكلمة، إنما يكون حشوًا، أو آخِرًا، ولكن ذلك تسامح.

قال الزمخشري: «أبنية المزيد على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له. فالأول على ثلاثة أوجه: ملحق بـ(دحرج)، نحو: (شملل)، و(حوقل)، و(بيطر)، و(جهور)، و(قلنس)، و(قلسي)، وملحق بـ(تدحرج)، نحو: (تجلبب)، و(تجورب)، و(تشيطن)، و(ترهوك)» (٣).

نص على هذا التسامح ابن يعيش؛ إذ قال: «أما قوله في (تَجَلْبَبَ)، و(تَجَوْرَبَ)، و(تَشَيْطَنَ)، و(تَرَهْوَكَ) أنها ملحقاتٌ بـ (تدحرج)، فكلامٌ فيه

---

(١) يريد: قول الإمام المازني رحمه الله تعالى.

(٢) المنصف:١/٢٧١.

(٣) المفصل:/٣٧٠.

تسامحَ؛ لأنه يُوَهِّم أن (التاء) مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأن حقيقةَ الإلحاق في (تجلبب) إنما هي بتكرير (الباء) أَلْحَقَتْ (جلبب) بـ (دَحْرج)، و(التاءُ) دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في (تدحرج)؛ لأن الإلحاق لا يكون من أوّل الكلمة، إنما يكون حشوًا، أو آخِرًا، وكذلك (تَجَوْرَبَ)، و(تَشَيطَنَ)، و(تَرَهْوَكَ) الإلحاقُ بـ(الواو)، و(الياء)، لا بـ(التاء) على ما ذكرنا» (١).

▪ الفرق بين البدل والعوض:

البدل والعوض مختلفان؛ فالبدل: يكون في موضع الحرف، والعوض في غير موضعه، والبدلُ أشبهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض، ولكن قد يطلق البدل، والمقصود العوض على سبيل المسامحة والتجوز، قال ابن يعيش: «البَدَل أن تقيم حرفًا مُقامَ حرف، إمّا ضرورةً، وإمّا صَنْعَةً واستحسانًا، وربّما فرقوا بين البدل والعِوَض، فقالوا: البدلُ أشبهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض، ولذلك يقع موقعه، نحو: تاء (تُخْمَةٍ)، و(تكَأَةٍ)، وهاء (هَرَقْتُ)، فهذا ونحوه يقال له: (بدلٌ)، ولا يقال له: (عوضٌ)؛ لأنّ العوض أن تقيم حرفًا مقام حرف في غير موضعه، نحو: تاء (عِدَةٍ)، و(زنَةٍ)، وهمزة (ابْنٍ)، و(اسْم)، ولا يقال في ذلك: (بدلٌ) إلّا تجوّزًا مع قلّته»(٢).

قال المرادي: «الفرق بينهما: أن البدل لا يكون إلا في موضع المبدل منه، كـ(هاء) هرقت ونحوه، والعوض يكون في غير موضع المعوض منه،

---

(١) شرح المفصل: ٤/٤٣٢.

(٢) شرح المفصل: ٥/٣٤٧.

كـ(تاء) عِدَة، و(همزة) ابن، و(ياء) سُفَيْرج، ولا يقال في هذا: بدل إلا تجوزا مع قلته» (١).

▪كل اسم على (فعلول) فهو مضموم الأول:

ذكر المازني أن كل اسم على (فعلول)، فهو مضموم الأول، والذي عليه ابن جني أنَّ (فعلول) لا يكون إلا بضم الأول، فلا حاجة إلى هذا القيد؛ وذلك إذ قال: «نحن نَعْلَمُ أنَّهُ لا يكون على (فعلول) إلا وأوله مضموم؛ لأننا قد لفظنا بالضمة في أول (فعلول)، والعبارة المستقيمة في هذا الموضع، أن يقال: كل اسم كان على خمسة أحرف، وكانت عينه ساكنة، ولامه مضمومة، وبعدها واو، وبعد الواو لام أخرى، ففاؤه مضمومة، وهذا المعنى يريدون، ولكنَّهم يختصرون»(٢).

ولكن يبدو أنَّ المازني كان على حق؛ إذ استثنى الهرويّ من ذلك: (صعفوق)؛ وذلك إذ قال: «كل اسم على (فعلول) فهو مضموم الأول؛ لأنه ليس في كلام العرب (فَعْلول) بفتح الفاء وسكون العين إلا كلمة واحدة، وهي (صَعْفوق) لخول باليمامة» (٣).

والدليل على ذلك قول العجاج:

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَثْبَاعٍ أُخَرْ... الطَّامِعِينَ لا يُبَالُون الغُمَرْ (٤).

---

(١) توضيح المقاصد:٣/١٥٦١.

(٢) المنصف:١/ ١٩٨.

(٣) إسفار الفصيح:١/١٩٢، ١٩٣.

(٤) من الرجز، للعجاج، وموطن الشاهد قوله: (صعفوق)؛ إذ جاء بفتح الأول وهو على (فعلول).

==

وقد ذكر المبرد أنه معرب؛ إذ قال: «لَا يكون اسْم على (فَعْلول) بِفَتْح أَولـه، وَلـم يُوجد ذَلِك إِلَّا فِي قَوْلهم: (صعفوقٌ)، وَيُقَال إِنَّـه: اسْم أعجمي أُعرب» (١).

▪ ما يلزم المصدر الثلاثي المكسور(الفاء) الساكن (العين):

الأمر، والمضارع من كل فعل ثلاثي، مفتوح العين، فاؤه واو، نحو: (وعد)، و(وزن) هو: (عد)، و(زن)، و(يعد)، و(يزن) بحذف (الفاء) منه، ويطرد ذلك في المصدر، بشرط تعويض (التاء) في آخره من المحذوف، نحو: (عدة)، و(زنة)، و(سمة)، و(الهاء) لازمة له؛ لأنهم جعلوها عوضا من حذفهم (الفاء).

لكن أبا عثمان المازني ذكر باختصار وإيجاز أن المصدر إذا على وزن (فعلة) فـ(الهاء) لازمة له، ولم يكشف عن سبب لزوم (الهاء) للتعويض؛ لذا رأى ابن جني أنَّه لو قال: اعلم أنَّ المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف، وفاؤه مكسورة، وعينه ساكنة، فـ(الهاء) لازمة له، لكان أحسن في العبارة، ولكن ابن جني في الوقت نفسه حمل ذلك على التسامح الذي هو من عادة أهل العربية.

يقول ابن جني: «قال أبو عثمان: واعلم أنَّ المصدر إذا كان (فعلة) فالهاء لازمة له؛ لأنهم جعلوها عوضا من حذفهم (الفاء)، فصارت لازمة، كما لزمت في (زنادقة) الهاء؛ لأنَّها صارت عوضا من ياء (زناديق)، قال

==

ينظر: الديوان:١/ ١٨، وشرح كتاب سيبويه:٥/٣٨٥، وفوائت كتاب سيبويه:١/ ٩٨، والخصائص:٣/٢١٨، والإنصاف:٢/٦٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب:٤/٤.

(١) المقتضب:٢/١٢٧.

أبو الفتح: لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف، وفاؤه مكسورة، وعينه ساكنة، فـ(الهاء) لازمة له لكان أحسن في العبارة، ولكنه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأن أغراضهم مفهومة» (١).

▪أصل الرباعي المضعف:

الأصل في الرباعي المضعف هو: تكرير (العين)، ولا شك أنَّ به ثقلا بالتكرير، وطول العدة، فمن باب التسامح قلبوا الحرف الثالث حرفا من جنس الأول؛ ليكون الجزء الأول من الكلمة بمنزلة كلمة مستقلة على حرفين، وإذا كانوا قد قضوا للثلاثي بالخفيفة، فمن باب أولى الأقل عددا، وقد ذكروا أنَّ (الزلزلة) في الأصل مأخوذة من الزلل في الرأي، والأصل فيه:(زللوا)، فأبدلوا من (اللام) الثانية زايا، كراهية للجمع بين اللامات، قال الأنباري: «(الزلزلة): مأخوذة من الزلل في الرأي، فإذا قيل: (قد زلزل القوم)، فمعناه: أنهم صُرفوا عن الاستقامة، وأوقعَ في قلوبهم الخوف والحذر، والأصل فيه: (زُللّوا)، فأبدلوا من (اللام) الثانية زايًا؛ كراهية للجمع بين اللامات، كما قالوا: (قد صرْصر الباب): إذا صوّت، وأصله: (صَرَّر)، ونظائر هذا كثيرة»(٢).

قال ابن جني مبينا هذا التسامح: «كأنَّهم تسمحوا مع التَّضعيف في ذوات الأربعة بما لولا التكرير لم يطوعوا به، نحو: (الوحوحة)، و(الوصوصة)، و(يليل)، و(يهياة)، و(زوزيت)، و(قوقيت)، و(حاحيت)،

(١) المنصف:١/١٩٨.

(٢) الزاهر:٢/٣٢٠.

و(عاعيت)، من قبل أن هذا بالتكرير وطول العدة صار كأنه جزءان لا جزء واحد، فكأنه (و ح و ح)، و(ي ل ي ل)، و(و ص و ص) فلما أشبه الجزءين، وكل جزء منهما حرفان، صار كأنه أصل ناقص عن الثلاثة، والثلاثة خفيفة، فلما كان كأنه أقل عددا منها فيجب أن يكون أخف منها فاعرف ذلك؛ يؤكد ذلك عندهم أنهم يقولون: (صرصر البازي) إذا كرر صوته، فقال: (صر، صر، صر، صر) فأكثر من ذلك، فكما أن كل واحد من هذه الأصوات إنما هو (صر) ـ كما تري ـ كذلك صار قولهم: (صرصر البازي) كأنَّه تكرير (صر)»([1]).

▪ الإلحاق بالهمزة:

من ذلك: قول ابن مالك: «تبدل (واوا) همزةُ الممدودِ المبدلة من (ألف) التأنيث، وربما صُحِّحت أو قُلِبت (ياءً)، وربما قلبت الأصليةُ (واوا)، وفِعْل ذلك بالمُلحقة أوْلى من تصحيحها، والمبدلة من أصل بالعكس، وقد تقلب (ياء)» ([2])، وفي ذلك تسامح في العبارة؛ إذ جعل الإلحاق في (الهمزة)، وليس كذلك؛ لأن الإلحاق هو جعل مثال آخر ليعامل معاملته.

قال الدماميني: «فعل ذلك المذكور، وهو قلب (الهمزة) واوا بالملحقة، أي: بالهمزة الملحقة، وفيه تسامح؛ لأن الإلحاق هو جعل مثال آخر ليعامل معاملته، فـ (علباء) ـ مثلا هو: عصب عنق البعير ـ يلحق بـ (سرداح) ـ وهي: الناقة الطويلة على وجه الأرض ـ بواسطة ما زيد، وليس الملحق حقيقة هو (الهمزة)، ولك أن تجعل (الملحقة) صفة للكلمة، فلا

---

(١) الخاطريات:٢/١٦٦.

(٢) شرح التسهيل:١/ ٩٢.

تسامح» (١).

▪إطلاق الإدغام على الحرفين المتقاربين:

عند حديث ابن مالك عن المضاف إلى ياء المتكلم قال:

اَخِرَ مَا أُضِيفَ لِليْا اكْسِرْ إذا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامٍ وقَذَا

أوْيَكُ كابْنَيْنِ وزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احتُذِي

وتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ والوَاوُ وإنْ ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ

وألِفَاً سلَّمْ وفي المقَصْوُرِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَ بُهاَ ياءً حَسَنْ (٢).

وفهم من قوله:(وتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ، والوَاوُ) أنَّ (الياء) التي قبل ياء المتكلم تدغم في ياء المتكلم وكذا (الواو)، وفي ذلك تسامح؛ لأنَّ الشأن في الإدغام هو: إدغام الحرف في مثله، أشار إلى هذا التسامح الشاطبي بقوله: «يعني: أن (الياء)، و(الواو) اللَّذَيْن يقعان قبل ياء المتكلم يُدغمان في ياء المتكلم، أما (الياء) فيَجتمع المثلان، فيُدغم الأولُ في الثاني، فتقول: (قَاضِيَّ) و(غَازِيَّ)، و(مررتُ بابنَيَّ)، وأما (الواو) فلا يصح إدغامها في (الياء) وهي (واوٌ)، وإنما حكُمها أن تُقْلب (ياء)؛ للعلة المتقدَّمة، وحينئذٍ تُدغم في (الياء)، لا أن تدغم قبل القلب؛ إذ لا يمكن ذلك، فكان حقه أن يحرّر وجهَ العمل، والجواب: أن إدغام (الواو) في (الياء) وإن كان لا يصح إلا بعد القلب، أطلق عليه إدغامًا، ولم يُشْعِر بالقلب، كما يُطلق عامةُ النحويين في الحرفَيْن المتقاربين لفظَ الإدغام، من غير أن يُشعروا

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:١/٢٦١.

(٢) ألفية ابن مالك:/٣٨.

بقلب الأول حتى يَصيَر مع الثاني مِثْلَيْن؛ إذْ لا يصح إدغامُ الحرف فيما ليس مثلَه، فلما كانوا يُسامحون أنفسَهم في هذا القَدْر تابعهم الناظم فيما هو مثلُه، وأيضًا فإنه أطلق القولَ بالإدغام، ولم يُبَين كيفيةَ الوصول إليه؛ إذ ليس موضَعه، وإنما بَيَّنه في (التصريف) فمنه يُؤخذ ذلك لا من هنا»(١).

(١) المقاصد الشافية: ٤/١٩٩.

- **المبحث الثالث: دراسة المسائل العامة، وهي:**

▪ تسمية النصف الأخير من البيت قافية:

القافية هي: المقاطع الصوتية التي تكون في أواخر أبيات القصيدة، أي: المقاطع التي يلزم تكرار نوعها في كل بيت (١).

ـ واختلف العلماء في تحديد القافية:

– أما الخليل، وأبو عمرو الجرمي، وجماعة من العلماء فإنَّهم يرون أنَّ القافية هي: من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن(٢).

– ومذهب الأخفش: أنَّ القافية آخر كلمة في البيت، قال: وإنَّما سميت قافية؛ لأنَّها تقفو الكلام (٣).

– وبعضهم: جعل القافية في كلمتين، قال الأخفش: سألت أعرابيا... وقد أنشد:

بناتُ وطاءٍ على خدَّ اللَّيلْ(٤).

---

(١) علم العروض والقافية:/ ١٣٤.

(٢) ينظر: المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبّي:١٥٣/٢، والفصول في القوافي لابن الدهان:/ ٣٨.

(٣) ينظر: القوافي للأخفش:/١، واللامع العزيزي:/ ٩٥٨.

(٤) من الرجز، لأبي ميمون النضر بن سلمة العجلي؛ والاستشهاد به على جعل القافية في كلمتين، وقد جعله الدكتور/ محمود مصطفى من مشطور السريع.
ينظر: الاختيارين:/١١٢، والمحكم:٥٠٥/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح:١ /٣٨٧، واللسان: ٣٤١/١٥، وأهدى سبيل إلى علمي الخليل:/١٠٣.

أين القافية؟ فقال: (خد الليل) ([1]).

- وقال قومٌ: إن القافية هي: النصف الأخير من البيت ([2]).

- وقال آخرون: القافية البيت بكماله ([3]).

- وقوم من العرب: يجعلون القوافي القصائد بتمامها؛ ويحتجون بقول الشاعر:

نُبِّئْتُ قافِيَةً قِيلَتْ تَناشَدَها ... قَوْمٌ سأتْرُكُ فِي أعْرَاضِهِمْ نَدَبا ([4]).

فهذا يعني القصيدة، ومن ذلك: أيضا بيت الأعشى:

فكيفَ أنا وانْتِحَالي القَوافِي ([5]).

أراد: القصائد؛ لأنه لا يصف نفسه بانتحال الروي ([6]).

---

(١) ينظر: القوافي للأخفش:/ ١، والقوافي للتنوخي:/٦٥.

(٢) ينظر: القوافي للأخفش:/ ١.

(٣) ينظر: الفصول في القوافي:/ ٣٨، ومفتاح العلوم:/ ٥٦٩.

(٤) من البسيط، قائله: أخو دعبل، وموطن الشاهد قوله: (نُبِّئْتُ قافِيَةً)؛ فقد أطلق القافية على القصيدة.

ينظر: شرح كتاب سيبويه:٥/٩١، والمحكم:٦/٥٧٤، ومحاضرات الأدباء:١/٤٦٥، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٣٨٧، ولسان العرب:١/٧٥٣، وتاج العروس: ٤/٢٥٣.

(٥) من المتقارب، للأعشى، وعجزه: (بَعْدَ المَشِيب كَفَى ذاك عارَا)، ورواية الديوان:

فما أنا أم ما انتحالي القوا فِ بعد المشيب كفى ذاك عارا

وموطن الشاهد قوله: (وانْتِحَالي القَوافِي)؛ إذ أطلق القافية على القصيدة.

ينظر: الديوان:/ ٥٣، وشرح المفصل:٣/٣٧، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٣٨٥، والكناش:١/ ٢٤٤، وارتشاف الضرب: ٥/٢٣٨٢، وتاج العروس:٣٠/٤٦٣.

(٦) ينظر: الفصول في القوافي:/٣٧، والقوافي للتنوخي:/٦٣.

– وقال ابن كيسان، وأبو موسى الحامض: القافية: ما يلزم الشاعر تكريره في كل بيت من الحروف، والحركات ([1]).

– وقال قطرب: القافية: حرف الروي، وإلى هذا ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب([2]).

والذي عليه الإمام العيني أن تسمية النصف الأخير من البيت قافية تجوز واتساع؛ وذلك إذ قال:« القوافي: جمع قافية، وهي: اللفظ الأخير من البيت الذي يكمل البيت، هذا عن الأخفش، وقال قطرب: القافية هي: الروي، وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، وقال ابن كيسان: هي ما لزم إعادته في آخر الأبيات من الحروف والحركات، وقال الخليل: هي: ما تحرك من آخر البيت مع الساكنين التاليين له أحدهما ملاصق للمتحرك الأخير، وقد يسمى النصف الأخير من البيت قافية تجوزًا، وأراد بها الشاعر القصيدة على ما نذكره إن شاء الله تعالى» ([3]).

▪الرفع بـ (هل)، و(أين) الأسماء والأخبار:

ذكر جماعة من أهل النحو منهم: سعيد بن مسعدة الأخفش أنَّ من الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار: (هل)، و(أين)، و(هل) ليست برافعة، ولا (أين)، نص على ذلك ابن ولاد؛ إذ قال: «جماعة من أهل النحو- منهم سعيد الأخفش وغيره - يقولون في كتبهم: باب الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار، نحو قولك: (هل زيد منطلق؟)، و(هل) ليست برافعة، ولا (أين)

(١) ينظر: الفصول في القوافي:/ ٣٧، والقوافي للتنوخي:/٦٦.
(٢) ينظر: اللامع العزيزي:/ ٩٥٨، ومفتاح العلوم:/ ٥٦٨.
(٣) المقاصد النحوية: ١ /١٢٥.

إذا قلت: (أين زيد ذاهب؟)، وإنما أراد أن الكلام كذا» (١).

فلو استعرضنا بالاستقراء الحروف التي تعمل الرفع في الأسماء لكان على رأسها: (ما، ولا، ولات، وإن) التي تعمل عمل (ليس)، وإعمال (ما) عمل (ليس) كما لا يخفى لغة أهل الحجاز، والإهمال لغة بني تميم، قال سيبويه مبينا ذلك: «هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: (ما عبد الله أخاك)، و(ما زيد منطلقًا)، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَّا) و(هل)، أي: لا يعلمونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما)، كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس)؛ إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لا تكون (لات) إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعًا، وتنصب الحين؛ لأنَّه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها ؛ لأنَّها ليس كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب»(٢) .

وقد تضمن نصُّ سيبويه في الوقت نفسه التنبيه على جواز إعمال (لات) عمل (ليس)، إلا أنه قصر إعمالها على الحين خاصة؛ إذ قال في موطن آخر: «(لات) إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها فهي معها بمنزلة (ليس)، فإذا جاوزتها فليس لها عمل» (٣).

أما (لا) فمذهب سيبويه جواز إعمالها عمل (ليس) على قلة في

---

(١) الانتصار لابن ولاد:/ ٧٢، ٧٣.

(٢) الكتاب: ١/٥٧.

(٣) الكتاب: ١/٣٧٥.

النكرات؛ إذ قال: «قد جُعلت . وليس ذلك بالأكثر . بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة، فمن ذلك: قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ (١)» (٢).

وأمَّا (إنْ) فمذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح جواز إعمالها عمل (ليس)، واختلف النقل عن سيبويه، والمبرد (٣)، قال المراديّ: «(إنْ) النافية وهي ضربان: عاملة، وغير عاملة، فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي هذا خلاف، منعه أكثر البصريين، وأجازه الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وأبو الفتح، واختلف النقل عن سيبويه، والمبرد» (٤).

على كل حال جاء فيها جميعها . كما تقدم . الإعمال؛ ووجهه الاستقراء، أما المشابهة التي تردد ذكرها على ألسنة النحويين، وأنها السبب في الإعمال، فليست سوى علة باعثة عليه، قال الصبان: «(ما،

---

(١) من مجزوء الكامل، وموطن الشاهد قوله: (لا بَراحُ)؛ إذ استعمل الشاعر (لا) بمعنى (ليس)، وأنها لا تعمل في معرفة.

ينظر: الكتاب: ١/٥٨، وشرح التسهيل: ١/٣٦٧، والتذييل: ٤/٢٨٤، وخزانة الأدب: ١/٤٦٧.

(٢) الكتاب: ٢/٢٩٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٥، والأصول: ١/ ٩٥، والمحتسب: ١/ ٢٧٠، وشرح التسهيل: ١/٣٧٥ ، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٠٧، والتذييل: ٤/ ٢٧٧، والتصريح: ١/ ٢٧١، والهمع: ١/ ٤٥٣.

(٤) الجنى الداني: /٢٠٩.

ولا، ولات، وإن) المشبهات بـ(ليس)، أي: في العمل، كما أشار إليه الشارح قوله: (لمشابهتها إياها في المعنى)، وهو النفي، والمثبت لإعمالها عمل (ليس) هو الاستقراء، وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل (ليس)، لا أنَّ المثبت قياسنا إياها على (ليس)، وتلك المشابهة جامع القياس؛ إذ لا قياس مع النص» (١).

وكذا الحال في الأحرف التي ترفع الأخبار، قال أبو الفداء: «(إنّ)، و(أنّ)، و(كأنّ) و(ليت)، و(لعلّ)، و(لكنّ) تدخل على الجملة الاسميّة، فتنصب المبتدأ، ويسمّى اسمها، وترفع الخبر، ويسمّى خبرها» (٢).

ولا وجه للخروج من الإشكال إلا بحمل ما قالوه على التسامح، فأما الإخذ بما نطقت به ظاهر مؤلفاته فتحامل، أعلنه ابن ولاد بقوله: «أما معنى قوله: رفعت بما نصبت به، فإنما أراد رفعت مع الكلمة التي نصبت بها، وهذا تسمح يقع في اللفظ مما يجوز للقائل أن يقوله، وليس يعد مثل هذا خطأ مع علمه بمذهب قائله إلا متحامل، ألا ترى أن جماعة من أهل النحو. منهم سعيد الأخفش وغيره . يقولون في كتبهم: باب الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار، نحو قولك: (هل زيد منطلق)، و (هل) ليست برافعة، ولا (أين) إذا قلت: (أين زيد ذاهب؟)، وإنما أراد أن الكلام كذا»(٣).

---

(١) حاشية الصبان: ١/٢٤٧.

(٢) الكناش: ٢/٩٠.

(٣) الانتصار لابن ولاد:/ ٧٢، ٧٣.

▪ التَّجَوُّز فِي آخر الْجُمْلَة أسهل:

من ذلك: أنَّه يصح في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (١) أن يكون المحذوف المبتدأ فيكون التقدير: أمرنا طاعة، وأن يكون المحذوف الخبر، فيكون التقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، قال ابن الشجريّ: «جاء الحذف في قوله تعالى: ﴿طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ فقيل: تقديره: أمرنا طاعة؛ واحتجّ صاحب هذا القول بقول الشاعر:

فَقَالَت:

على اسْم الله أمرك طَاعَة ... وَإِن كنت قد كلفت مَا لم أعُود (٢).

فقال: قد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية.

والقول الآخر: أن قوله: (طاعَةٌ) مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما» (٣).

ومن ذلك أيضا: قوله تعالى:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (٤) فيصح أن يكون المحذوف المبتدأ، وأن يكون المحذوف الخبر، يقول الفارسي: «من ذلك: قوله عز وجل: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ ، أي: أمري، أو شأني صبر جميل، أو

---

(١) سورة محمد، من الآية:/ ٢١.

(٢) من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، وموطن الشاهد قوله:(أمرك طاعة)؛ والاستشهاد به على إظهار المبتدأ.

ينظر: شرح الديوان:/ ٤٨٢، والخصائص:٢/ ٣٦٤، واللمع:/٣٠، وتوجيه اللمع:/١١٨، والتذييل:٣/٣١٥، ومغني اللبيب:/ ٨٢٦، وتمهيد القواعد:٢/٩١٢.

(٣) أمالي ابن الشجري:٢/٦٠.

(٤) سورة يوسف، من الآية:/ ١٨، ٨٣.

يكون قد حذف الخبر، فأراد: (صبر جميل أمثل، أو أجمل)، أو ما أشبه ذلك»([1]).

فالذي يظهر من هذا كله أنَّ المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ، تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلَّا أنّه قد تُوجَد قَرِينةٌ لفظيةٌ، أو حاليّةً تُغْنِي عن النُّطْق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا، وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مُرَّةً، والخبرَ أخرى، وإِذا دَار الْأَمر بَين كَون الْمَحْذُوف مُبْتَدأ وَكَونه خَبرا، فلا مانع من كون المحذوف هو الخبر؛ لِأَنَّ التَّجَوُّز فِي آخر الْجُمْلَة أسهل([2]).

▪الألفاظ التي يتهجى بها في قولهم: (ألف، با، تا، ثا):

عبارات المتقدمين تنطق بأنها حروف، وذلك محمول على التسامح، نص على ذلك النيسابوري بقوله: «ما وقع في عبارات المتقدمين أنها حروف التهجي خليق بأن يصرف إلى التسامح والتجوز؛ لأنه اسم للحرف وهما متلازمان، أو لأنَّ الحرف قد يطلق على الكلمة تسمية للجنس باسم

---

(١) الإيضاح العضدي:/٥١.

(٢) نص على ذلك السيوطي بقوله: «إِذا دَار الْأَمر بَين كَون الْمَحْذُوف مُبْتَدأ وَكَونه خَبرا، فَأَيّهمَا أولى، قَالَ الوَاسِطِيّ: الأولى كَون الْمَحْذُوف الْمُبْتَدَأ؛ لِأَنَّ الْخَبَر محط الْفَائِدَة، وَقَالَ الْعَبْدي: الأولى كَونه الْخَبَر؛ لِأَن التَّجَوُّز فِي آخر الْجُمْلَة أسهل نقل الْقَوْلَيْنِ ابْن إياز، وَمِثَال الْمَسْأَلَة: ﴿فَصَبر جميل﴾، أَي: شأني صَبر جميل، أَو صَبر جميل أمثل من غَيره»، الهمع:١/٢٨٩.

النوع»([1]).

وقال الزمخشري: «إن قلت: لم قضيت لهذه الألفاظ بالاسمية؟ وهلا زعمت أنها حروف، كما وقع في عبارات المتقدّمين؟ قلت: قد استوضحت بالبرهان النير أنها أسماء غير حروف، فعلمت أن قولهم خليق بأن يصرف إلى التسامح، وقد وجدناهم متسامحين في تسمية كثير من الأسماء التي لا يقدح إشكال في اسميتها كالظروف وغيرها بالحروف» ([2]).

يقول سيبويه حكاية عن الخليل: «قال الخليل يومًا، وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بـ(الكاف) التي في (لك)، و(الكاف) التي في (مالك)، و(الباء) التي في (ضرب)؟ فقيل له: نقول: (باء)، (الكاف)، فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف» ([3]).

- **تسمية الأسماء، والأفعال حروفا**:

قال العلوي: «سيبويه قد سمى الأسماء والأفعال حروفا، أما الأسماء فقال: إذا قلت: (أزيدا رأيته؟)، (أعمرا مررت به؟)، و(أبكرا قتلت أخاه؟)، فهذه الأحرف كلها منصوبة بفعل مضمر([4])، وأما الأفعال فقال: إذا قلت: (ضربت، وأكلت، ووجدت)، فإنك تسكن أواخر هذه الأحرف، فسماها أحرفا»([5]).

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١/١٢٩.

(٢) الكشاف: ١/٢٠.

(٣) الكتاب: ٣/٣٢٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٠١.

(٥) المنهاج: ١/ ٣٠٨.

ساعتها قال العلوي، وهو يعتذر للزجاجي؛ إذ سمى (كان) وأخواتها حروفا: «إذا كان سيبويه قد سماها أحرفا، وهو رب هذه الصناعة، وأميرها، وترجمانها، وسفيرها، فغيره بذلك أخلق على جهة المتابعة له، فهذه معاذير الزجاجي في تسمية هذه الأفعال حروفا» (١).

هذا ليس بالعذر القوي، ولا القياس المتبع، بل يمكن القول بأنَّه أراد بالحروف الكلم، وسميت بذلك؛ لضعفها، فهي لا تكتفي بمرفوعها، كالأفعال، ولا تؤكد بالمصدر على نحو ما فعل ابن أبي الربيع مدافعا عن الزجاجي (٢)، أو أنَّ ذلك تسامح، وتجوز.

- **قلب أواخر الأسماء؛ لتكون أواخرها مخالفة لأواخر الأفعال**:

قال ابن مالك: «الثاني: قاله أبو عثمان، وهو أنهم قلبوا أواخر الأسماء؛ لتكون أواخرها مخالفة لأواخر الأفعال؟ وقال أبو الفتح: فيه تسامح؛ لأنه لا يجب أن يكون آخر الاسم أبدا يخالف آخر الفعل، ألا ترى أن آخر(ضارب) كآخر(يضرب)، فإن قيل: إنما أراد المعتل دون الصحيح؟ قيل: قد رأينا آخر(يرم) كآخر(رام)(٣).

---

(١) المنهاج:١/ ٣٠٨.

(٢) ينظر: البسيط:٢/ ٦٦٣؛ أما ابن السيد فاعتل بأنه إنما: «جاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفا؛ لأنها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له، والشيء إنما يتحدد بجهاته التي هي حروفه، فصح بما ذكرناه أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حرفا ليس بمستحيل في القياس»، الحلل في إصلاح الخلل:/ ١٦٠.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف:/١٦٠.

▪ عمل المعاني الجرّ:

قال الزمخشري: «لا يكون الاسم مجرورًا إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل ههنا غير المقتضي، كما أن (ثمة)، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: (مررت بزيد)، و(زيد في الدار)، و(غلام زيد)، و(خاتم فضة)» (١).

فتفسير قول الزمخشري: أنّ الجرّ يكون بحرف الجرّ، أو تقديره، فحرفُ الجرّ نحو: (مررتُ بزيدٍ)، و(زيدٌ في الدار). فالعامل في (زيد) هو (الباءُ)، والعامل في الدار (في)، وأمّا المقدَّرُ فنحوُ: (غلامُ زيدٍ)، و(خاتمُ فِضَّةٍ)، فالعامل هنا حرفُ الجرّ المقدَّرُ، والتأثيرُ له، وتقديرُه: (غلامٌ لزيدٍ)، و(خاتمٌ من فضّةٍ)، لا ينفكّ كلُّ إضافةٍ حقيقيّةٍ من تقديرِ أحد هذَيْن الحرفَيْن، ولولا تقديرُ وجودِ الحرف المذكور؛ لَمَا ساغ الجرُّ(٢).

أما قول الزمخشري: (أو معناه) ففيه تجوز؛ لأن المعاني لا تعمل الجر، قال ابن يعيش ناصا على هذا التسامح: «قوله: (أو معناه) تسامُحٌ؛ لأنّ المعاني لا تعمل جرًّا» (٣).

▪ إطلاق (الألف) على (الألف، والهمزة):

الحروف المشهورة المجمع عليها في اللسان العربيّ: تسعة وعشرون حرفا، ذكرها سيبويه على ترتيب مخارجها عنده، وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين،

---

(١) المفصل:/١١٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل:٢/١٢٣.

(٣) شرح المفصل:٢/١٢٥.

والياء، والضّاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والسين، والزاي، والظّاء، والذّال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو (١).

لكن المبرد عدها ثمانية وعشرين بإسْقَاط الْهَمْزَةَ؛ وذلك إذ قال: «اعْلَم أَنَّ الْحُرُوف الْعَرَبيَّة خَمْسَة وَثَلَاثُونَ حرفا، مِنْهَا: ثَمَانِيَة وَعِشْرُونَ لَهَا صوَر، والحروف السَّبْعَة جَارِيَة على الأَلْسُن؛ مستدل عَلَيْهَا فِي الخطِّ بالعلامات»(٢).

والذي عليه الزَّرْكَشِيُّ أن ذلك سهو أو تسامح؛ وذلك إذ قَالَ: «جُمْهُورُ النُّحَاةِ عَدُّوهَا تِسْعَةً وَعِشْرِينَ بِـ (الْأَلِفِ، وَالْهَمْزَةِ)، وَأَسْقَطَ الْمُبَرِّدُ (الْهَمْزَةَ)، وَجَعَلَهَا ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ، وَمَنْ أَطْلَقَ هَذَا الْعَدَدَ عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ فَهُوَ إمَّا سَهْوٌ، وَإِمَّا تَسَامُحٌ فِي الْعِبَارَةِ بِإِطْلَاقِ (الْأَلِفِ) عَلَى أَعَمَّ مِنْ (الْهَمْزَةِ) وَ(الْأَلِفِ) السَّاكِنَةِ» (٣).

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣١.

(٢) المقتضب: ١/١٩٢.

(٣) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: ١٦/١١.

• الخاتمة

وبعد هذا العرض للكثير من المسائل النحوية والتصريفية والمسائل العامة التي تتعلق بـ (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)، يطيب لي أن أسجل أهم النتائج التي انتهى إليها هذا البحث، وقد كان منها:

ـ أصالة هذه الفكرة؛ ولا أدل على ذلك من تبني الشيخ ابن جني لها، وتصديه للدفاع عنها والتنبيه عليها؛ وذلك بأن أفسح لها المجال، وعقد لها الباب، وذكر لها الشواهد في الخصائص.

ـ إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد وقع لكثير من العلماء، على رأسهم: سيبويه رحمه الله تعالى.

ـ أن الذي ورد في مصنفاتهم جاء على جهة التسامح والتجوز، لا أنَّه مذهب أحد النَّحويين، أو قول بعضهم، أو اختيار جماعة منهم، أو انتهى إليه بحث مجتهد منهم.

ـ أن السبب الداعي إلى ذلك في الأعم الأغلب كان راجعا إلى: (وضوح المراد)، (أغراضهم مفهومة)، (تقريب الْمسَافَة على المتعلمين)، (التقريب على المبتدئ)، (العلم بمرادهم)، أنه قد (عُرِفَ غرضه، والمَعْنى المَعْنِيّ به).

ـ ضرورة تنبه الباحثين والدارسين إلى أهمية هذا الباب الذي وضعة الإمام ابن جني؛ وذلك بالوقوف على مسائله؛ لئلا يترتب على ذلك بناء أحكام لا أساس لها، أو فرض نتيجة من النتائج على غير وجهها الصحيح لا قدر الله تعالى.

ـ ضرورة إحسان الظن بعلمائنا وشيوخنا، والبعد عن المسارعة في رميهم بالخطأ؛ تقديرا لجهودهم، ودفاعا عن فكرهم، واعترافا بما بذلوه من جهود مضنية استولت على أوقاتهم وأعمارهم، مقدمين في سبيل ذلك الغالي والنفيس.

ـ أثبت البحث تفهم كثير من العلماء لهذا الباب، واستيعابهم، وأن الذي ورد من كلام العلماء مما ظاهره أنه على غير وجهه أمكن حمله على التسامح، وأنه من باب إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد إلا ما ندر، كالذي وقع للمبرد في تحامله على سيبويه في بعض المسائل التي تصدى لها ابن ولاد بالانتصار لسيبويه.

ـ تناول هذا البحث قدرا لا بأس به من المسائل النحوية والتصريفية والمسائل العامة التي تبرهن في المقام الأول على ثبوت هذه الظاهرة وصحتها، ولم يقتصر على ما ذكره الإمام ابن جني من مسائل عند تناوله هذه الظاهرة؛ فقد قام باستقراء العديد من المصادر والمراجع، وغير ذلك مما يراه القارئ الكريم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

• ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى: (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، تأليف الشيخ/ أحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب . بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة١٤٠٧هـ . ١٩٩٧م.
- الاختيارين للأخفش الأصغر، تحقيق/ فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، دار الفكر، دمشق . سورية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- أدب الكتاب لأبي بكر الصولي، نسخه وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه/ محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية . مصر، المكتبة العربية . بغداد١٣٤١هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى.
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، تحقيق/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- إصلاح المنطق لابن السّكيت، تحقيق/ محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- الأصمعيات لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون دار المعارف - مصر، الطبعة السابعة ١٩٩٣م.

- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور/ علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري، حققه الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ضبطه وعلق عليه/ عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- ألفية ابن مالك، دار التعاون.

- الأمالي لأبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها/ محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ـ الأردن، دار الجيل ـ بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، دراسة وتحقيق الدكتور/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

- أهدى سبيل إلى علمي الخليل للدكتور/ محمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

- الأوائل لأبي هلال العسكري، دار البشير ـ طنطا، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.

- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب ـ جامعة الرياض، الطبعة الأولى١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.

- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الهداية.

- التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم للدكتور/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، تحقيق الدكتور/ مروان العطيَّة، الدكتور/ محسن خرابة دار المأمون للتراث، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م.

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة:(عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي) لشهاب الدين الخفاجي، دار صادر ـ بيروت.

- حاشية الشيخ يس على التصريح، المطبعة الأزهرية ١٣٢٦هـ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م.

- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور/عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي.

- الحيوان للجاحظ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية١٤٢٤هـ.
- الخاطريات لابن جني، تحقيق/ سعيد بن محمد بن عبد الله القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتاب العرب.
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ١٩٩٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق.
- دليل الطالبين لكلام النحويين للمقدسي الحنبلي، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ـ الكويت١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور/ محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف ـ مصر.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ الطبعة الثالثة.

- ديوان الخنساء، شرحه ثعلب، حققه الدكتور/ أنور أبو سويلم، جامعة مؤتة، دار عمار، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق/علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق/ عبد الحفيظ السطلي مكتبة أطلس - دمشق.

- ديوان الفرزدق، تحقيق/ علي فاعور، دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به/ حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي، قرأها وحققها الدكتور/ وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- روح البيان لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي، دار الفكر- بيروت.

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي، تحقيق/شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر

الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتاب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إيّاز، تحقيق وشرح الدكتور/ هادي نهر، الدكتور/ هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

- شرح الجمل لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تأليف الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى . مطبعة السعادة ١٣٧١هـ . ١٩٥٢م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية١٤١٧هـ . ١٩٦٦م.

- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق/محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان١٣٩٥هـ .١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجَوجَري، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ .٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق/ عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع . سوريا.

- شَرْح شِعْر المُتَنبي لابن الإفلِيلي، دراسة وتحقيق الدكتور/ مُصْطفى عليَّان، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤١٢هـ . ١٩٩٢م.

- شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري، ضبطه وعلق عليه الشيخ/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث . القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ .١٩٨٠م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.

- شرح قواعد الإعراب لابن هشام القُوجَوي، دراسة وتحقيق/ إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، دار الفكر، دمشق . سورية، الطبعة الأولى١٤١٦هـ١٩٩٥م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

- شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق الدكتور/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية . الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

- شرح المكودي على الألفية في علمي: النحو والصرف، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت . لبنان ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٥م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بـ (ديكنقوز، أو دنقوز)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

- شعر البعيث المجاشعي، جمع وتحقيق الدكتور/ ناصر رشيد محمد حسين، دار الحرية - بغداد ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين أحمد الخفاجي، تصحيح الشيخ/ نصر الهوريني، مصطفى وهبي، المطبعة الوهبية١٢٨٢هـ.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق الدكتور/ حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، الدكتور/ يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

- صحيح مسلم، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل(رسالة دكتوراه)، إعداد/ حماد بن محمد حامد الثمالي، جامعة أم القرى١٤٠٩ . ١٤١٠هـ.

- علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ .١٩٩٩م.

- علم العروض والقافية لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية . بيروت.

- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لعدنان الخطيب، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٦هـ .

- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، نسخة مصورة من معهد المخطوطات العربية

بالقاهرة برقم (٩٣)، عن نسخة كتبت في أول القرن السابع بخط جميل مشكول في (قليج علي) الملحقة بالمكتبة السليمانية برقم(٩٤٩).

- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان.

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي . مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤٣١هـ .٢٠١٠ م.

- الفصول في القوافي لابن الدهان، تحقيق الدكتور/ صالح بن حسين العايد، مركز الدراسات والإعلام، دار أشبيليا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي، تحقيق/ حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن للجوزي، دار البشائر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- فوائت كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق الدكتور/ محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، الطبعة الأولى٢٠٠٠م.

- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من(١٩٣٤ - ١٩٨٧م)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الإميرية١٩٨٩م.

- القوافي للقاضي أبي يعلي التنوخي، تحقيق الدكتور/ عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

- الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى٢٠١٠م.

- الكتاب لسيبويه، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

- كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٧م.

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسيّ، تحقيق وشرح الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي، تحقيق/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

- الكناش في فني: النحو والصرف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٠م.

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري، تحقيق/ محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ١٩٩٥م.

- لسان العرب لابن منظور، تحقيق/ عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.

- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .٢٠٠٤م.

- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية . الكويت.

- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.

- المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي لأبي العباس عز الدين الأزدي المُهَلَّبي، تحقيق الدكتور/ عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.

- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني، دار الأرقم بن أبي الأرقم . بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية١٤٢٠هـ ـــ ١٩٩٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة/ علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية . بيروت.
- معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب . جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .١٩٩١م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب . بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- مفتاح العلوم للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) للعيني، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، الدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيي بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق/ هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، تحقيق/ عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م.
- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق/علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.